شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٤) ١٥/٢/٢٠٠٣



- هل بيننا شعب الله المختار؟
- أدعياء الوطنية المزيّفون
- قراءة في الوثيقة الوطنية للاصلاح
- المطبخ المكي والهوية الحجازية









الوثيقة الوطنية للإصلاح
التغيير حتمي .. ولكن



الكلمة الحرّة بين الجلاد والقاضي
قراءة في محاكمة الكاتب زهير محمد جميل كتبي

في هذا العدد

الدولة المترحّلة

ثمة ما يميّز القبيلة المستقرة عن مثيلتها المترحّلة أن الاولى توظّف مجمل إمكانياتها لإعمار الارض التي ستقيم عليها، فعلاقتها بالأرض وما تحتها وما فوقها علاقة تقوم على الحب. الحب لكل ما هو جميل فيها.. لكل نسمة، نبتة، طير، ماشية وحتى حبّات الرمل تمثل جميعاً عناصر المشهد الجمالي الذي ينتج في قاطني قطعة الأرض التي تحتضنهم ذاك الحب، الذي يفتقره نظراؤهم في القبيلة المترحّلة. وكيما تنمّي القبيلة المستقرة هذا الحب في قلوب أفرادها، فإنها تلجأ الى زرع أو تنشيط المحفّزات الضرورية لإنماء تلك العلاقة مع الارض وهكذا العلاقة بين القاطنين عليها، من قبيل تأسيس مناشط جماعية، وتنمية روح عامة داخل القبيلة، وصناعة هوية خاصة، وتأكيد المصالح المشتركة، وتوفير فرص متكافئة لأفراد القبيلة، لاشعار الجميع بالمسئولية والاحساس بضرورة الحفاظ على المصالح العامة.

فالعلاقة مع الأرض قائمة، إذن، على شراكة ومنفعة متبادلة، أي علاقة أخذ وعطاء. وفي وضع كهذا، غالباً ما تكون القبيلة المستقرة أشد تماسكاً والتحاماً، للمنافع والمخاطر المشتركة التي تملي على أفراد القبيلة الدفاع، وان تطلبت التضحية بالأرواح، حفاظاً على مكتسبات جماعية آنية وقادمة. فليس هناك من يريد التفريط فيما حققه من سبق ومن سيأتي من أجيال، فهكذا تقتضي الرابطة مع الارض وهكذا تفترض قوانين الاستقرار.

النموذج الآخر، هو القبيلة المترحّلة. فأول فاقة يعاني منها أفراد القبيلة المترحّلة هي الانخلاع من الجذور، وتلاشي المعاني الكبيرة الثقافية والنفسية والاجتماعية الناشئة عن الروابط بأشكالها المختلفة، ولعل أهم رابطة هي تلك المنعقدة مع الأرض، كونها الحاضنة لمجمل الروابط الاخرى. علاقة القبيلة المترحّلة مع الارض شديدة التنافر، بل هي علاقة قائمة على الاستغلال والافقار والاستثنائية المتصلة بحدود الافادة من خيرات الارض وانضابها وليس تثميرها لغرض الإعمار والانماء. وفي جوهرها علاقة خصامية لا تستهدف توطيد وتوطين الرابطة مع الأرض، ولذلك فليس ثمة روح عامة يراد إشاعتها بين أفراد هذه القبيلة مع الارض، بل ليس هناك أرض بكامل حمولتها بهوائها، ومائها، وطيرها، ونبتها يراد لها أن تدخل في التكوين النفسي والثقافي والاجتماعي لهذه القبيلة، بل الأرض بالنسبة لها هي مشروع غنيمة ناجزة أو مرشحة للاندراج ضمن عمليات النهب المنظّم. إن انعدام تلك العلاقة الروحية مع الأرض يعكس نفسه في اضمحلال تلك الروابط الداخلية بين أفراد القبيلة، إذ ليس هناك ما يمكن وصفه بروح جماعية تسري بين أفراد القبيلة، ولا مسئولية تلزمهم بالدفاع وصيانة الحريم بالمعنى الجغرافي وأيضاً الثقافي.

نزعة العداوان والانقضاض على ممتلكات الآخر تكون غالباً صفة ملازمة لأفراد القبيلة المترحّلة بل هي حاضرة على الدوام في تفكيرهم، ولذلك فكل ما هو خارج اطار القبيلة يصنّف باعتباره ساحة مواجهة مفتوحة، أرضاً كانت أم ناساً أم ثروات.

هذا التمايز بين نموذجين قبليين يلفت انتباهنا الى العلاقة القائمة بين العائلة المالكة (آل سعود) والقاطنين داخل المسكونية السعودية. فرغم أن الدولة السعودية التزمت مع من هم خارجها، دولاً وهيئات دولية ورؤساء دول بالاتفاقيات الخاصة بالحدود التي تمارس عليها كل دولة سيادتها، الا أن هذا الالتزام بصفته الاستمرارية والذي يكتسب معنى الديمومة له انعكاس وتأثير خارجي فحسب، بينما ما يجري داخل الحدود الدولية مخالف لصفة الاستمرارية، فهذا الكيان الجيوسياسي يعتبر دولة مستقرّة في خصوص الرابطة مع الخارج، ولكن هذه الدولة تمارس في الداخل دور القبيلة المترحّلة.

العلاقة التي تربط العائلة المالكة بالأرض هي علاقة ابتزازية، نفعية انتهازية، تعكس ذلك مصادرة أراضي الغير، وهذا الغير ليس سوى مواطنين يفترض انضواؤهم ضمن مظلة الحماية التي توفّرها الدولة، وإهلاك الثروة الطبيعية لجهة إنشاء مساحات أرضية لمشاريع تجارية يراد انشاؤها لصالح هذا الأمير أو ذاك. فعمليات دفن البحر، وتخريب الزراعة، وتسوير الاراضي المشاعة أو المصادرة ونصب لوائح تحمل إسم هذا الأمير أو ذاك ليست سوى تعبيرات علنية على العلاقة غير السويّة مع الارض. هذه العلاقة الناشزة تترجم نفسها في التعامل المختل مع المال العام، وفي انهيار الخدمات العامة والصحة والتعليم، وفي المخصصات المالية الشحيحة لكل ما له علاقة بالتنمية، وفي الرشاوى المليارية في الصفقات العسكرية والمدنية، وفي الانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان، وفي صناعة الخصوم الداخليين حتى في داخل منطقة النشأة. دولة لم تستطع منذ قيامها حتى الآن صناعة هوية وطنية عليا، ومن خلق روح عامة بين سكان هذا البلد، ونقول سكان لأنه كما أشرنا في العدد الثاني الى أنه لا يوجد في هذا البلد ما يمكن وصفه بـ "مجتمع" بل مجتمعات، وهذا أحد تعبيرات الفشل الذريع للدولة، التي صنعت سلطة موحدة على قاعدة الابقاء على عناصر الانقسام في هذا البلد.

الوزارات السيادية كالداخلية والدفاع تحديداً تحولت الى مجرد اقطاعيات او حقول صيد للأمراء وأبنائهم، ولم يعد مهماً بالنسبة لهم مشاكل البلد والتهديدات المحيطة به، بل إن ما يهم أولاً وآخراً هو الحفاظ على مكاسب آنية والسعي من أجل الحصول على المزيد من المكاسب. وكل أمير في موقعه هو رجل قبيلة مترحّلة يكرس مجمل جهده للإثراء وبسط النفوذ، دون حساب للنتائج الوخيمة على مستقبل واستقرار الدولة، فهذان بالنسبة لهم ليسا واردين، وخصوصاً حين يكثر المتنافسون وتقل أو يخشى من قلة الفرص والامكانيات المتاحة.

يشعر المراقب بأن علاقة العائلة المالكة مع الارض والسكان علاقة مؤقتة، ولذلك لا يهم بالنسبة لها تخريب الارض أو مصادرة ثروات الطبيعة، ولا يعني لها كثيراً رضا الناس وتنمية مشاعر الحب لمن يحكمهم، فأفراد العائلة المالكة يبحثون عمن يخافهم لا من يحبهم، فهكذا تفكّر القبيلة المترحّلة. ولأن استمرار الدولة السعودية متصل ببقاء العائلة المالكة، التي تحمل كل مواصفات وتمارس تماماً سلوك القبيلة المترحّلة أمكن القول بأنها دولة مترحّلة.

كيف ستتعامل العائلة المالكة مع المذكرة الاصلاحية؟

خيارات التهميش والتدرّج والفوريّة

حلقة جديدة من النشاط الاصلاحي قد انعقدت في المملكة، وتنادى دعاة الاصلاح الى بلورة رؤية جديدة متقدمة ومخلصة كما ترجمتها مذكرة الاصلاح المرفوعة الى ولي العهد في الثامن والعشرين من يناير الماضي. إشتملت المذكرة على مقترحات حل لمشكلات البلاد الملحّة الاقتصادية والسياسية والقانونية والفكرية، ولم يغب عن بال الموقعين طبيعة التركيبة السكانية والتكوينات الثقافية والاجتماعية المتنوعة والمتباينة في هذا البلد، فالموقعون على المذكرة هم خير مثال على هذا التنوع.

ما نحاول هنا الحديث عنه ولو بصورة مقتضبة وإجمالية هو قراءة ردود الفعل المحتملة من جانب العائلة المالكة. وأهمية هذه القراءة تنبع من أن العائلة المالكة لم تبد حماساً مقبولاً في الاستجابة للتوجهات الاصلاحية بدرجة مقنّعة، بل في أحيان كثيرة كانت العائلة المالكة عاملاً معيقاً لأي تحوّل سياسي سواء على المستوى الداخلي أو حتى الاقليمي، فقد تأخرت عمليات التحول نحو الديمقراطية في بعض دول الخليج والبحرين كمثال بارز بسبب العامل السعودي الضاغط لجهة كبح عجلة التحول السياسي والسير نحو الانفتاح وتوسعة دائرة المشاركة الشعبية في الحكم.

المذكرة الوطنية التي مازال تعداد المناصرين لها والمؤيدين لمحتوياتها في تزايد مستمر، عبّرت عن صدق اللحظة التاريخية التي إنبثقت فيها، وبالمقارنة مع عرائض سابقة، فإنها - المذكرة عكست تطوّر التفكير الاصلاحي لدى الموقعين أولاً والتيار العريض من المناصرين ثانياً.

ثمة تبريرات يلجأ اليها بعض أقطاب العائلة المالكة لتأخير عملية الإصلاح أو للتعبير عن رفض ضمني لأصل فكرة الاصلاح، وهو كما عبّر عنها مراراً الامير طلال الاصلاحي المزعوم وما هي - أي التبريرات الا لسان حال العائلة المالكة. واحدة من تلك التبريرات تقول بأن مجتمعنا غير مهيء للتحول نحو الديمقراطية، وفي واقع الأمر أن المعني بصورة محددة ليس المجتمع بل السلطة وحصرياً العائلة المالكة. ولا يقدّم الامير طلال ولا الأمراء الكبار تفسيراً لهذا الموقف، سوى أن في ذلك إرضاءً للتيار الديني، الذي يرفض بحسب تكوينه الثقافي مبدأ الديمقراطية باعتباره يتعارض مع حاكمية الشرع، بناء على النظرة النمطية الى الديمقراطية بوصفها مشروعاً وأيديولوجية وليس كونها ممارسة وآلية لضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم وطريقة لتحسين أداء السلطة.

وعلى أية حال، فإن الالتصاق بتبرير كهذا لا يعدو كونه سوى قفزاً على الحقائق الاجتماعية والثقافية في هذا البلد ان لم يكن السخرية منها، فشروط التحول نحو الديمقراطية مكتملة، بما في ذلك العامل الدولي الذي ظل مناهضاً لتحول من هذا القبيل خشية خسارة المصالح الحيوية للقوى الكبرى. فالولايات المتحدة هي الأخرى الآن تؤيد الانتقال الى الديمقراطية في السعودية بهدف إفراغ شحنات التطرف وابطال مفعولها عن طريق تشجيع الديمقراطية.

ولي العهد الذي استقبل ممثلين عن الموقعين على المذكرة الاصلاحية الاخيرة يدرك تماماً جدية وإخلاص أصحابها، وقد عبّر لهم عن ذلك، بل زاد على ذلك بأن أكد لهم جديته في المضي نحو تنفيذ برنامج اصلاحي شامل، واعتبر محاربته للفساد المالي خطوة في طريق الاصلاح الاقتصادي. يقال بأن الأمراء الصقور مثل سلطان ونايف وسلمان مستاؤون من طريقة إدارة عبد الله لموضوع المذكرة الاصلاحية، ويخشون نهاية ملك آل سعود على يده، باعتباره غير مؤهل سياسياً للتعامل مع قضايا حساسة كهذه.

وعلى أية حال، لا يجب التعويل كثيراً على كفاءة الامير عبد الله ومرونته المزعومة، ويتذكر الناشطون سياسياً في هذا البلد طبيعة اللهجة الودودة والماكرة لدى الامير عبد الله في التعامل مع المعارضين. يقول أحدهم بأنه خلال اللقاء الذي جمعه مع الأمير عبد الله بحضور عدد من قادة المعارضة اليسارية فور عودتهم من الخارج بعد وفاة الملك فيصل، خاطبهم الامير عبد الله بلغة لينينية متقدمة، بل زايد عليهم في ذلك قائلاً: إنني متهم في الولايات المتحدة كوني شيوعياً. وهذه اللغة تكررت في لقاء الأمير عبد الله في مناسبات مماثلة، وأخيراً مع الموقعين على المذكرة الاصلاحية، فقد إعتبر ما أورده الموقعون من مطالب ترجمة حرفية لأجندته الاصلاحية تماماً كما الحال مع مبادرة الأمير عبد الله الى القمة العربية في بيروت قبل أكثر من عام والتي كشف عنها الصحافي الاميركي وصاحب المقالة اليومية في جريدة نيويورك تايمز توماس فريدمان.

حاشية الأمير عبد الله قادرة كما هو على تبرير أي تباطوء أو تلكؤ في تنفيذ المذكرة الاصلاحية فلعبة التلاوم (Game Blame) تقتضي أن يرمي كل طرف الكرة في ملعب الآخر، بحيث يخلي مسئوليته من أي نتائج وخيمة ناجمة عن فشل أي طرف في إتخاذ موقف صحيح حيال قضية في الأصل صحيحة. وكيما لا يحمّل أي طرف مسئولية خسارة جزء من السلطة لصالح من هم خارجها، فإن الأمير عبد الله وحاشيته قادرون على مخاطبة دعاة الاصلاح بلغة المشفق تارة والحريص على تحقيق تطلعات الشعب وآمالها تارة ثانية، وثالثة بلغة العاجز بسبب وجود أطراف معيقة للاصلاح. قد توحي لغة العجز عن إختلال ميزان القوى والصراع على السلطة، ولكن قد توحي أيضاً بأن ليس هناك من يملك زمام المبادرة على أساس أن تقاسم الحصص تقتضي أن لا يكون الأمير عبد الله الطرف الحاسم في صناعة القرار السياسي.

هناك، على أية حال، تباين وسط العائلة المالكة في المواقف من المطالب الشعبية وفي طرق التعامل مع الاصلاحيين والأدوات المستعملة معهم، وكل حسب طريقته ومن موقعه.

الأمير نايف، وزير الداخلية، له طريقة خاصة وفريدة في التعامل مع الاصلاحيين، وتكفي تصريحاته الاخيرة حين سئل عن المعارضة في الخارج وموقفها من رجال الأمن، فقد تنزّل الى مستوى شديد الاخلال بمسؤول كبير في دولة، حين خاطب المعارضة بلغة التهديد والوعيد وكشف عن الطبيعة القمعية لأجهزة الأمن وتحدى

المعارضة بأن تعود الى الداخل كي تجرّب قوة الاجهزة الامنية، وفي ذلك هبوط لا يجوز لوزير دولة ان يصل اليه. ولعل الأمير نايف أراد ايصال رسالة انشطارية الى المصنّفين في خانة المعارضة بما في ذلك دعاة الاصلاح، سيما في ظل تصدع الجبهة الأمنية في هذا البلد نتيجة تواصل الاحداث الامنية، وهكذا التهديدات التي تحملها نتائج أي حرب محتملة في المنطقة.

لا يتحدث أي من أعضاء الجناح السديري عن الاصلاح السياسي لا بالسلب ولا بالايجاب، وإن كان صمتهم يعتبر مؤشراً سلبياً بحسب التجارب السابقة، والسلوك العام لهذا الجناح. وهناك مخاوف - دائماً - من تدخل أحدهم أو بعضهم لإخماد جذوة الإصلاح ومقارعة التوجهات الاصلاحية في هذا البلد. ويبرز على الدوام دور الأمير نايف وزير الداخلية والأمير سلمان، أمير الرياض الذين لعبا دوراً قامعاً لرجال الاصلاح، سجناً وتهديداً بالفصل من الوظائف وتشهيراً بالسمعة والقائمة المألوفة من مسلسل المضايقات.

بالمقارنة مع مجريات النشاط الاصلاحي خلال أزمة الخليج الثانية، تبدو الاستجابة الرسمية حتى الآن معقولة، لا أقل كما تعكسها الصحافة المحلية حيث بات الحديث عن الاصلاح السياسي والمذكرة مسموحاً به أو لا أقل غير مدرج في قائمة "اللامفكر فيه"، وهي قائمة مفتوحة في بلد تكاد تنعدم فيه حرية الصحافة والرأي والتعبير. نكرر، أن مجرد القبول بالحديث عن الاصلاح السياسي يعتبر مؤشراً إيجابياً، ولكن يخشى أن يكون هامش الحرية المسموح به الآن ذا صلة بأوضاع سياسية خارجية وإقليمية، وتحديداً بظروف أزمة الولايات المتحدة مع العراق واقتراب ساعة الصفر في حرب باتت وشيكة في المنطقة والمخاطر الناجمة عنها، كما تحدث عنها مقرّبون من الإدارة الإميركية، والتي ستفضي الى تغيير صورة المنطقة. وتنبهنا أوضاع ما بعد أزمة الخليج الثانية الى أن الحكومة السعودية إستطاعت بعد زوال الخطر المباشر للتفرغ لخصومها المحليين وإسقاط مطالبهم وفرض أسلوبها وجرعة التغيير التي قررتها.

ومهما يكن، فإن قدرة العائلة على المناورة وإبطاء مفعول النشاط الاصلاحي يتوقف على متغيرين: الأول قدرة الاصلاحيين على السير طويلاً مهما كلف الأمر نحو تحقيق أهداف التغيير، أي بمعنى آخر اعتماد سياسة النفس الطويل مع السلطة، وتكثيف الأنشطة الإصلاحية وتنظيمها، ولذلك تبدو مخاوف وتنبيهات الكاتب والقانوني عبد الرحمن اللاحم في جريدة (الوطن) بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٤ للاصلاحيين مهمة حيث "أن بعضهم ومع تقادم الزمن أنس بالسكوت والاحتساب بالسر والدعاء بظهر الغيب ووجد آخرون في فضاء الإنترنت سلوتهم وآخرون طلقوا القضية برمتها، وأصبحت جهودهم منصبة على شرعنة الأوضاع السائدة وخلق التبريرات الفقهية لها". وفي حقيقة الأمر، أن هذا ما تراهن عليه العائلة المالكة، حيث يتآكل الاصلاحيون وينسحب بعضهم من ميدان المواجهة ويقرر آخرون بأن لا أمل في الاصلاح، بانتظار قوة جبّارة تتدخل لتحقيق ذلك.

وثانياً: طبيعة الظروف السياسية التي ستنشأ عقب الحرب على العراق. ويجب التذكير دائماً بأن ثمة قوى وتدابير كابحة للإصلاح تعمل بدون توقف داخل العائلة المالكة على المستويين الداخلي والخارجي، فهناك بلا شك قوى محافظة يسعى بعض أمراء العائلة المالكة لاستمالتها من أجل مواجهة تيار الاصلاح، وهناك أيضاً أطراف دولية وربما أميركية يهمها الإبقاء على إستمرار تدفق النفط بوتائر منتظمة، لا ترغب أن يكون تشجيعها للإصلاح السياسي في السعودية على حساب النفط. الدبلوماسيون السعوديون الذين وظفوا مجهوداً مالياً وسياسياً من أجل إقناع الدوائر السياسية في الولايات المتحدة والى حد ما في أوروبا، فشلوا هذه المرة في إستعمال اللهجة التقليدية في "تهويل الخطر الديمقراطي على المملكة"، بناء على عقيدة مزوّرة تقول بأن الديمقراطية ستمهّد الطريق أمام المتطرفين والاصوليين للانقضاض على السلطة. فقد تبين فيما بعد أن أعشاش التطرف والاصولية تم بناؤها وصيانتها من قبل السلطة نفسها، ومنها انطلقت طوابير الانتحاريين الى نيويورك وواشنطن كما انطلقت في أماكن عديدة من العالم.

الآن وقد رفعت المذكّرة وأوصل دعاة الاصلاح كلمتهم، يبقى السؤال هنا: كيف سيتم تطبيق بنود المذكرة؟. وعليه تبدو محاولة الكاتب والدكتور عبد الله الفوزان توضيح " تفاصيل الكيفية التي سيكون عليها النهج الإصلاحي المرتقب وبرامجه الزمنية" على درجة كبيرة من الأهمية.

إن انطلاقة العملية الإصلاحية تبدأ أولاً بتغيير أساليب تشكيل المجالس المختلفة وفلسفة مقاصدها كما يقول الفوزان، وهذا صحيح، لأن طريقة التأسيس كفيلة بتغيير الوظيفة المنوطة بهذه المجالس. أي، بكلمات أخرى، أن تأسيس مجلس الشورى عن طريق تعيين أعضائه أي بالغاء ارادة الناس واختيارهم سيحيل وظيفته الى عبارة عن تلبية لارادة أخرى غير ارادة الناس بل ارادة الحاكم الذي عيّن اعضاءه. ولذلك فإن تحقيق مبدأ المشاركة السياسية بصورة صحيحة "يقتضي تغيير أسلوب تشكيل تلك المجالس من أسلوب التعيين إلى أسلوب الانتخاب".

أسئلة مشروعة حول وضع الاصلاح حيز التنفيذ

ثمة قلق يساور عدداً كبيراً من الاصلاحيين، مفاده أن تأخذ العائلة المالكة بطريقة التدرّج في عملية الانتخاب بحيث تبدأ في حدود ضيقة مثل مجالس الجامعات او البلديات ومن ثم الانتقال الى مجالس المناطق وصولاً الى مجلس الشورى. ولكن هذه الطريقة - بحسب أسلوب العائلة المالكة ذات الطبيعة المترددة والبطيئة والمسكونة بالشك - تفتح المجال للعائلة المالكة في اللعب على عامل الزمن الى حد مخالفة قوانين التاريخ وحركته، بحيث تضع جدولاً زمنياً مفتوحاً لعملية الانتقال من مستوى الى مستوى آخر ومن دائرة الى أخرى.

ثم لماذا يبدأ التدرج في الاصلاح من الدوائر الصغيرة والمستويات الدنيا، رغم أن الخلل المراد إصلاحه ليس في هذه الدوائر والمستويات بل الخلل كامن في الدوائر العليا، وأن إصلاحها كفيل بتحقق الاصلاح أتوماتيكياً وبصورة تلقائية في الدوائر الدنيا. في حقيقة الأمر، إن القول بالتدرج في الاصلاح وفي حدود ضيقة يلفت الانتباه الى رغبة العائلة المالكة، وليس، بالضرورة، الى شروط ومتطلبات التحول وتطلعات الناس.

ولكن، أولاً وقبل أي شيء آخر، لماذا التدرج؟ هل هو تلبية لرغبة العائلة المالكة أم مراعاة للظروف الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للسكان في هذا البلد؟ فلكل واحد منهما جواب وطريقة في الدراسة.

ولماذا لا يتم الاصلاح بصورة دفعية ولكن وفق برنامج معدّ بإتقان، وخير مثال البحرين، فالتحول نحوالديمقراطية في هذا البلد لم يستغرق تلك المدة الزمنية الطويلة المتوهمة، بل كانت قيادة وشعب البحرين ناضجين الى مستوى استيعاب شروط التحول وفرصه ومشاكله أيضاً. هناك بطبيعة الحال من يعترض على ذلك بالقول بأن البحرين دولة صغيرة ولا تحتاج لاستعدادات وامكانيات هائلة من أجل الانتقال الى الديمقراطية، والجواب على ذلك بسيط جداً فالقضية لا علاقة لها بالأحجام بل بالاستعدادات النفسية والفكرية لدى الحاكم والمحكوم للدخول في مرحلة الاصلاح. وثانياً إن ثمة شروطاً علمية للتغيير السياسي يجب مراعاتها وهي بلا شك متوفرة في المملكة، منها، على سبيل المثال، نسبة التعليم العالية، ومستوى العمران والتصنيع ووجود طبقة وسطى واسعة قادرة على هضم منتجات التحديث وإعادة استعمالها لتحقيق حاجاتها المادية والمعنوية، اضافة الى وجود نخب فكرية وسياسية قادرة على توجيه الرأي العام، وهكذا مؤسسات أهلية وان في أشكال بدائية. هذه الشروط وغيرها كفيلة بتوفير مبررات التحول نحو الديمقراطية بطريقة سلمية.

قراءة في خلفيات الوثيقة الوطنية للاصلاح

الإصلاح مدخل وحيد للإستقرار

مذكرة الاصلاح، المرفوعة الى ولي العهد مازالت تجتذب تأييداً متصلاً من قطاعات واسعة، وهي تمثل ميلاداً جديداً لوعي سياسي عام، وحركة شعبية في النضال السلمي يرجى منها تحقيق أهدافها النبيلة والمشروعة.

المطالب الواردة في المذكرة تستبطن تقييماً شاملاً وعميقاً لتكوين الدولة وجهازها الاداري، وترسم ملامح دولة يراد منها إعادة تركيبها على أسس جديدة يتحقق فيها القدر المتيقن والمطلوب من الاستقرار والمساواة والعدل، ولذلك كانت المذكرة "الوثيقة الوطنية للإصلاح" "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" حسب عنوانها.

لم تكتب المذكرة لتلبية طموحات وتطلعات فئة مهنية أو شريحة اجتماعية أو قوة سياسية محددة، وإنما ترجمت آمال ومطالب طيف واسع ومتنوع من سكان المملكة. وهم، أي الموقعون، في الوقت الذي يمثلون هذا التنوع الكبير والواسع لقوى اجتماعية وسياسية ودينية واتجاهات فكرية ومذهبية يحتضنها تراب الجزيرة العربية وداخل الحدود الجغرافية للمملكة، فهم يؤكدون وبشدة على وحدة التراب الوطني ويتمسكون بالوحدة السياسية تبعاً لوحدة التراب. ويرى الموقعون على المذكرة أن الوحدة الوطنية تسترعي الملامسة المباشرة لمشكلات ومخاطر مباشرة تواجه الوطن والوحدة الوطنية وتملي المخاوف من نتائجها ضرورة ملحّة لجهة مباشرة اصلاحات جديدة واعادة تشكيل العلاقة بين السلطة والمجتمع على أسس صحيحة.

تنطلق المذكرة من المبدأ الذي قال الامير عبد الله أنه يلتزم به ويلزم من هم دونه به، وهو مبدأ الشفافية على كافة المستويات والقضايا ذات الشأن العام، وخصوصاً فيما يتعلق منها بمشكلات الوطن والمواطن. وانطلاقاً من مبدأ الشفافية يأمل الموقعون أن يعين المبدأ على بلورة رؤية في تدشين مرحلة حوار وطني شامل تستهدف تقديم مراجعة ومعالجة لمشكلات الوطن والمواطن.

لعل أول ما تثيره المذكرة وتؤسس عليه مطالبها هو رؤية موقعيها لتكوين الدولة وأسس مشروعيتها، فالمكوّنان التقليديان للمشروعية في المملكة واللذان طالما تحدث عنهما المؤسسون وأسلافهم: الأول، وهو الدين مجسّداً في مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب وفي خطه الفكري والمدرسي، والأساس الثاني هو الحق التاريخي للعائلة المالكة في الحكم. في مقابل او في موازاة هذين المكونين، تقدّم المذكرة تفسيراً قد يرتقي في متابعة استطراداته الى مستوى البديل لأسس مشروعية جديدة، ممثلة في تطبيق الشريعة الاسلامية (دون التقيّد الصارم بطريقة محددة أي عدم التقيد بمذهب محدد) اما الاساس الثاني وهو رضا الناس وقبولهم. والاخير يمثل تأسيساً جديداً وفي واقعه مناقضاً لعقيدة السلطة التي كان يرى مؤسسها وأبناؤه أن ما حققه هو إنما بقوة السيف ولذلك لا يجوز ان يمنح الناس فضلاً أو قراراً فيما لم يشتركوا في إنجازه. كما أن هذا الاساس مخالف لعقيدة المؤسسة الدينية بتركيبتها البطريركية الأبوية والتي يرى رموزها الكبار بأن الناس مازالوا قاصرين إيمانياً وذهنياً عن بلوغ مرحلة يقرروا فيها ما يصح وما لا يصلح.

الموقعون على الوثيقة أعادوا في الاساس الثاني حقاً كان الناس محرومين منه منذ نشأة الدولة، وهو حقهم في اختيار شكل السلطة وانتخاب الحاكم، مستعيدين فحوى العقد الاجتماعي كما تقرر في نموذج الدولة الحديثة الذي أخذت به المملكة ولكن بصورة انتقائية ومشوّهة.

وفي تواصل مع تحقيق توازن القوة، ونقل بعض ما احتكرته السلطة الى المواطنين، ترى الوثيقة الوطنية للإصلاح بأن عملية احتكار السلطة او الجزء الأكبر منها بيد فئة قليلة من الناس، ممثلة في العائلة المالكة وبعض أفراد القبائل الحليفة لها إضافة الى طبقة رجال الدين من أتباع المذهب الرسمي، بأنها ـ أي عملية الاحتكار ـ أفضت الى اختلال ميزان العدل، وانتقاص الحقوق، وأن تصحيح الاختلال وارجاع الحقوق الى أصحابها لا يتم الا بعملية تكسير السلطة الى اجزاء وتوزيعها بين قوى وسلطات متنوعة وغير متخاضعة، أي لا تخضع أي منها لسلطان الاخرى وبالعكس.

وتكسير السلطة لا يبدأ في نظر الموقعين من أسفل، أي في المؤسسات غير ذات الصلة بعملية صناعة القرار السياسي، كما يحاول بعض اقطاب النظام إغراء دعاة الإصلاح به وإيهامهم بأن حقبة الاصلاح قد بدأت وأن حجر الأساس لدولة القانون قد وضع.. بل يلزم توجيه الجهود من أجل تحقيقه من أعلى، أي من حيث تكون السلطة التنفيذية غير قادرة على الانفراد بقرار يمس مصير الوطن والمواطنين.

الموقعون رأوا بأن مشروعية السلطة وتحقق العدل يبدآن من وضع أساس متين وعميق لمبدأ الشورى في صورتها "الملزمة". ولكن لا تفترض الوثيقة الوطنية للإصلاح ان مجرد القبول النظري بمبدأ الشورى يكفي لتحقيق المشروعية والعدل، بل ثمة حاجة لتأسيسات ضرورية تكون صمام أمان لضمان تطبيق الشورى واستقرارها وتجذرها ودوامها، وذلك بالبدء بتدشين دولة المؤسسات القائمة على أساس دستوري. وهذا التدشين يتطلب ضرورة قيام مؤسسات، والفصل بين السلطات الثلاث الضامنة للحقوق الاساسية للمواطنين في العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، بحيث يضمن بصورة أكبر تحقيق الشورى النيابية لجهة تجسيد المشاركة الشعبية ومبدأ التعاقد الاجتماعي، واعتماد قاعدة التراضي والاختيار الحر والتعاون كأساس في العلاقة بين السلطة والمواطن.


ولي العهد: الاصلاحات ضرورة ام ورقة في الصراع؟

مبدأ الانتخاب: علامة فارقة في الاجندة الاصلاحية

خلت عرائض السنوات المصاحبة لأزمة احتلال الكويت (اغسطس ١٩٩٠) وما بعدها من ذكر لمطلب الانتخاب من كافة القوى الايديولوجية والسياسية. ولكن هذه الوثيقة كباكورة ربما لعرائض لاحقة تمثل افتتاحاً مشجّعاً، فقد شدد الموقّعون على هذا المبدأ في مواقع عديدة.

وحين يثار موضوع الانتخاب، يفتح ملف مجلس الشورى كتجربة شهدت دورات ثلاث من عمرها ولم يكتب لها الدخول ضمن سجل التجارب السياسية الشعبية او تضاف الى الميراث السياسي الأهلي. ولذلك ظل مجلس

الشورى أحد الملفات الساخنة بين السلطة والمجتمع، بل مثّل المجلس أحد تمظهرات الأزمة بين المجتمع والسلطة على امتداد عقد من الزمن، كما أن تسويتها تعتبر مؤشراً ايجابياً على خط الاصلاح الصحيح.

على خلاف ما تقرر في نظام مجلس الشورى وما جرى تطبيقه في الدورات الثلاث في مسألة وصول الأعضاء الى المجلس، طالب الموقعون بتشكيل مجلس شورى منتخب، تكون مواصفاته المباشرة اختيار المواطنين لمرشحيهم عن طريق الاقتراع الحر المباشر عبر صناديق الاقتراع، وأن يكون المجلس ممثلاً لجميع المواطنين، وهذه اشارة الى أن المجلس الحالي رغم مبدأ التعيين المعتمد في اختيار اعضائه، الا أنه يفتقر التمثيل العادل لكافة المواطنين. ولأنه كذلك، لا يصدق عليه صفة أهل الحل والعقد والرأي، أي التحوّل الى سلطة تشريعية مكتملة الصلاحية، بعد الكتاب والسنة.

وكيما تتحقق في هذا المجلس شروط ومواصفات إجماع الامة، لا بد من حيازته على صفة التمثيلية العادلة، والصلاحية الكاملة، أي بكونه سلطة تشريعية حقيقية "لكي يتمكن المجلس من مزاولة المهام التشريعية والرقابية المنوطة بمثله تجاه السلطة الاخرى".

وما يصدق على مجلس الشورى، ينسحب وبنفس القدر على مجالس المناطق من كون إختيار أعضائها يتم عن طريق الانتخاب الحر المباشر، وأن يتحقق فيها مفهوم اللامركزية في ادارة الشؤون المحلية وممارسة دور الرقيب على الاجهزة التنفيذية في كل منطقة.

القضاء:
أزمة الاستقلال والتمثيل

لم تقدّم المذكرة إيضاحاً وافياً لشرح أزمة استقلال القضاء في المملكة، والمخاطر الحقيقية المصوّبة لصلاحياته والمهام المنوطة به، الا أنها بلا ريب لامست جوانب رئيسية في القضاء كمؤسسة يراد منها أن تكون سلطة مستقلة مضاهية في تأثيرها للسلطتين التنفيذية والتشريعية، بل تمثل الضامن الأقوى لتطبيق صحيح للقوانين.

الوثيقة الوطنية للإصلاح أكدت على مبدأ استقلال السلطة القضائية، واعتبرت توسيع صلاحياتها وإشرافها "على جميع أنواع القضاء الاستثنائي كاللجان شبه القضائية في بعض الوزارات وإشرافها على التحقيق مع المتهمين وأوضاع المساجين ووضع هيئة الإدعاء العام أيضاً تحت سلطة المجلس الاعلى للقضاء أو رقابته، وازالة النصوص والتدخلات التي تحد من استقلال القضاء أو فعاليته أو تحد من حصانة القضاة، ووضع آلية لمتابعة تنفيذ أحكامه، لدى السلطة التنفيذية، بما يكفل هيبته واحترام احكامه، والاسراع بتدوين الاحكام وتوحيدها، وتقنين التعزيزات، لأن ذلك يضمن العدل والمساواة والانضباط في تطبيق الاحكام، وتوسيع صلاحيات محكمة التمييز، وتوسيع وتعميق برامج إعداد القضاة قبل توليتهم، بما يجعلهم أكثر قدرة على حلول عملية للمشكلات المتداخلة المستجدة". اعتبرت الوثيقة الوطنية كل ذلك من أسس الإصلاح القضائي الذي سينعكس على جوانب أخرى في الحياة السياسية والإجتماعية في المملكة.

وعلى أية حال، فإن ثمة حاجة ستبدو لاحقاً لمزيد من الايضاحات حول هذه النقطة سيما مع المخاوف المتكررة من سقوط السلطة القضائية لعمليات إبتزاز من السلطة التنفيذية، وحيث أن السلطة القضائية مازالت خاضعة تحت تأثير اتجاه تفسيري موحد وغير قابلة لاستيعاب اتجاهات تفسيرية اخرى.

الحقوق والحريات العامة

يوازي الاهتمام الشديد بموضوع الانتخاب التأكيد على مجمل الحقوق والحريات العامة في شكليها الفردي والجماعي. ولعل ما أشار اليه الكاتب والمفكر السعودي الدكتور تركي الحمد حول تقديم الحقوق والحريات العامة على الانتخاب يحمل دلالة هامة، فالانتخابات ما هي الا تمظهر وتجسيد لما تم سلفاً انجازه في مجال الحقوق والحريات. وفي واقع الأمر، إن أهم محنة عانى منها المواطنون في أرجاء هذا البلد كانت الحرية في صورها المتنوعة والمشروعة، ونقصد تحديداً حرية الرأي والتعبير والتجمع، كحق أصيل من حقوق الانسان. يعبّر دعاة الاصلاح وأصحاب القلم والرأي عن سخطهم بلغات اعتذارية أحياناً، وفي أحيان أخرى يكتبون بلغة السخط والحزن على وضع بات من غير الممكن احتماله، لأن الكلمة الحرة باتت مخنوقة حتى قبل ولادتها أو حين تولد خارج الحدود، كما في قصة الاستاذ زهير كتبي الذي يحاكم على ما كتبه ونشره في مصر.

عشرات بل مئات الأشخاص صودرت حقوقهم الاساسية في الكتابة والتأليف لأنهم يحملون "رأياً مختلفاً" ويكتبلون بلغة غير متصالحة مع الحاكم، وآلاف أخرى من المواطنين فقدوا وظائفهم وسجنوا أو حرموا من عيش هادىء بسبب جبروت الأجهزة الامنية. وهناك العشرات من الموقعين على الوثيقة الوطنية ممن اعتقلوا أو حرموا من وظائفهم أو صودرت كتبهم ومنعوا من التحدث والكتابة. وقد أشارت العريضة الى ضرورة إعادة المفصولين الى أعمالهم وإعادة الإعتبار المادي والمعنوي إليهم.

كتب د. محمد الحضيف في منتدى (الوسطية) مؤخراً قصته مع هذه الاجهزة فقال:

"لم يعان أحد من (عنف) الأجهزة الأمنية .. مثلما عانينا: أنا.. والدي.. إخواني.

مارست تلك (الأجهزة) ضدنا صنوف الأذى والإذلال النفسي والجسدي. و عانت أسرنا، و أطفالنا.. تشتتا، و ندوباً نفسية عميقة..لم تبرح آثارها بعد!

تجربتنا مع الأجهزة الأمنية، كانت إستخداما مفرطا للعنف الجسدي والنفسي، ومعاملة قاسينا منها طويلا، و مازلنا (نصارع) تداعياتها!"


محمد سعيد طيّب: احد مهندسي الوثيقة الوطنية

ويضيف لاحقاً: "أدت ممارسات الأجهزة الأمنية، التي لا تخلو من انتهاكات لحقوق الإنسان، إلى تشكل (صورة ذهنية) مخيفة عنها".

هذا التأوه الذي يترجمه أحد ضحايا الجهاز الامني يلتقي مع تأوهات عدد كبير من ضحايا الأجهزة الأمنية التي مارست ومازالت انتهاكاً سافراً في مجال حقوق الانسان وفي القلب منها حق التعبير والرأي.

مؤسسات المجتمع المدني

تخبرنا التجارب والأبحاث الأكاديمية بأن الديمقراطية لا تنمو ولا تترعرع إلاّ في وجود وتنامي مؤسسات المجتمع المدني كوسيط ضروري تستكمل فيه الديمقراطية شروط نشوئها ومقومات استقرارها وحمايتها من غدر السلطة والانقلاب عليها لاحقاً، إذ لا يمكن ضمان ديمقراطية او حريات او انتخابات بدون وجود مؤسسات مجتمع مدني تنعكس فيه وفيها الممارسة الديمقراطية والحرية والانتخابات على المستوى الشعبي أو لنقل غير الرسمي قبل بلوغها المرحلة السياسية أي لحظة ترجمتها الى فعل في حلبة المنافسة على المناصب السياسية، كما تستهدف هذه المؤسسات تدريب العاملين فيها على عملية صناعة القرار في المستويات الدنيا قبل الوصول الى مرحلة صناعة القرار السياسي.

مؤسسات المجتمع المدني هي التعبيرات العلنية لتوجهات المجتمع وثقافته في تنوعها وثرائها وهكذا لمناشطه في اشكالها المختلفة المهنية والاجتماعية والرياضية والاقتصادية، مثل النقابات المهنية الصحافية والطبية والعمالية والجمعيات الثقافية والنوادي الادبية والرياضية والجمعيات الخيرية والنسائية.

من هنا شدّدت الوثيقة الوطنية للإصلاح على ضرورة إفساح المجال لمثل هذه المنظمات بأن تقوم وتتمّ حمايتها بالقانون.

المشكل الاقتصادي

الاوضاع الاقتصادية السيئة التي يعاني منها

المواطنون لم تعد موضوعاً قابلاً للترحيل والتأجيل، فالأرقام الرسمية بوحدها كفيلة كيما تعكس الصورة القاتمة لأحوال المواطنين الاقتصادية. فالدين العام المرتفع بمعدلات مضطردة والبطالة المتزايدة وتعثر المشاريع التنموية وتوقف الخطط الخمسية الانمائية، في مقابل انتشار الفساد المالي والافراط في اهدار المال العام من قبل أفراد العائلة المالكة، وتفشي الرشوة، واستغلال السلطة للتعدي على ممتلكات الغير مالاً وعقاراً.. كلها تتطلب استراتيجية إصلاحية شاملة وصارمة.

الموقعون الإصلاحيون وضعوا المشكل الاقتصادي محورهم الثاني في المذكرة ويتقوّم هذا المحور على رؤية في العلاج تستند على مبدأ العدالة في الخطط الاقتصادية وتوزيع الثروة بين المناطق، ووضع آليات ضبط الانفاق وترشيد استهلاك المال العام، ووضع قائمة أولويات تحدد المخصصات المالية حسب الحاجة، وصولاً الى مكافحة الفساد المالي.

وبطبيعة الحال، فإن هذا المقترح لا يكفي بمفرده للوصول الى حل نهائي، بل يتطلب حضوراً فاعلاً للأجهزة الرقابية. وهذا أيضاً يستلزم كما جاء في المذكرة الوطنية "تقوية وتفعيل أنظمة ومؤسسات الرقابة والمحاسبة كديوان المراقبة العامة، وربطها بمجلس الشورى". وفي الأخير اشارة واضحة الى أن الرقابة يجب ان تستقوي من خلال مؤسسات منفصلة عن إطار تأثير السلطة التنفيذية المسؤولة دائماً عن اختلال الاوضاع الاقتصادية والفساد المالي والرشاوى.

أثارت المذكرة موضوع الدين العام، وهذا يعتبر ذا دلالة قوية على المشاعر الوطنية لدى الموقعين كما يعكس روح المسئولية الجماعية التي يحملونها. الدين العام منذ إعلان وزير الاقتصاد الوطني عن حجمه قبل نحو عامين أثار فزعاً عاماً وقلقاً على مستقبل الاوضاع الاقتصادية والمعيشية لمن هم الآن على قيد الحياة ومن هم في الأرحام ولأجيال لاحقة، فالرقم كما أعلن يومذاك كان ٦٧٠ مليار ريال سعودي أي ما يعادل ١٨٠ مليار دولار وهذا يعني ان السعودية تحولت الى أكبر مدين في الشرق الاوسط. غير ان ما يخفف الأثر قليلاً أن هذا الدين داخلي، ولكن ما يُغفل عنه في هذا السياق أن هذا الدين بحجمه الضخم تعبير صادق عن فشل الأداء الاقتصادي للدولة. ولعل واحدة من تعبيرات الفشل هو الركون الى مصدر وحيد للدخل، حيث مازال القسم الأعظم من الموارد المالية لهذا البلد يعتمد على النفط، وهو مصدر طبيعي مآله النضوب.

المذكرة تقترح تنويع مصادر الدخل، وتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي، أي بمعنى آخر تحرير النشاط الاقتصادي من قبضة الدولة، وهذا بدوره يتطلب سن تشريعات وقوانين تكفل حقوق المستثمرين وتحول دون شعورهم بتهديد الدولة لهم في أي لحظة بفعل قدرتها أو قوانينها الموضوعة في الأساس لخدمتها.

العلاقة بين السلطة والمجتمع

المذكرة تشير من زوايا عدة الى ضرورة إعادة تأسيس العلاقة بين المواطن والسلطة من منظور الحقوق والواجبات، ووفق المدوّنات الدستورية العالمية والتي لا تتعارض مضامينها مع أصول مقررة وعامة في الشريعة الاسلامية. يرى الموقعون بأن تماسك الجبهة الداخلية تكفله إشاعة ثقافة حقوق الانسان ممثلة في "التسامح والانصاف والعدل واحترام حق الاختلاف، ودعم الوحدة الوطنية، وإزالة عوامل التفرقة والتمييز، مذهبية كانت أو طائفية أو مناطقية أو اجتماعية". وفي النص الاخير ما يستحق وقفة تأمل طويلة من قبل المسؤولين ودعاة الاصلاح لأن فيه تكثيفاً لأزمة الوطن في هذا البلد، هذا الوطن الذي لم يولد بعد لأنه لم يلد مواطنين حتى الآن، بما تحمل المواطنة من معنى حقوقي.

الأمر الآخر الذي أشارت اليه المذكرة يتعلق بموضوع الخدمات العامة الاساسية التي غالباً ما تكون المهمة الاساسية للدولة، والخدمات الاساسية ترتبط أصلاً بالحياة اليومية للمواطن مثل السكن والعمل والتعليم والصحة وما شابه. ويقال إن فشل الدولة في الاضطلاع بتلبية هذه الخدمات تحديداً يعني الاصطدام بسيادتها، لأن السيادة لا تعني السيطرة فحسب، بل تعني شيئاً آخر يقوم على اقناع من تسود بقدرتها على تلبية احتياجاتهم.

وبلا شك أن تزايد أعداد العاطلين عن العمل يعني أن ثمة فئة من السكان لم تعد الدولة قادرة على اقناعها بسيادتها عليها. ولذلك تقترح المذكرة حل مشكلة البطالة المتنامية، وهكذا حلحلة ما يتعلق بأمور العمل والعمال من أجور وإعاشة للعاطلين والمتقاعدين والعاجزين.

دور المرأة السعودية

الموقف السلبي الرافض للمشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة حتى الآن محصور في التيار الديني السلفي، وهذا الموقف يلتقي مع اتجاه في السلطة لا يفرّق بين المرأة والرجل كونه يرى السلطة امتيازاً خاصاً بالعائلة المالكة. ولكن هذا الموقف بات الآن في طريقه للانكسار، فالوعي الذكوري بحقوق المرأة يتزايد الآن في عملية إعادة تصحيح للحسابات الخاطئة القديمة، وعي مؤسس على حقيقة كون المرأة نصف المجتمع ليس على أساس نوعي فحسب بل وعددي أيضاً، وهو وعي مؤسس كذلك على نصوص شرعية واضحة تؤكد على دور المرأة وحقها في المشاركة الاجتماعية والسياسية وتفعيل دورها في الشأن العام.

مبادرات اصلاحية: امتحان صدق الحكومة

تنادي الوثيقة الوطنية للإصلاح والتي قدمت لولي العهد أواخر شهر يناير الماضي الى أن تقوم الحكومة بمبادرات إصلاحية من أجل إعطاء رسالة موافقة ضمنية على نواياها الاصلاحية، وكمؤشر إيجابي على جديّة الموقف الرسمي من العملية الاصلاحية مثل: إعلان عفو عام عن المعتقلين بتهم سياسية أو محاكمتهم محاكمة علنية عادلة؛ وإعادة الحقوق المادية والعنوية المنتهكة لدعاة الاصلاح المضطلعين بالشأن العام مثل أساتذة الجامعات ورجال القضاء وإعادتهم الى أعمالهم التي طردوا منها، وكثير منهم حرم لسنوات من الوظيفة أو جرى تهميشه وظيفياً أو صدرت في حقه قرارات بالفصل النهائي من الخدمة، وكثير منهم عانى من مضايقات وقيود في حركته ونشاطه بما أثر على إستقراره العائلي.

وفي نفس السياق طالب الموقعون بتوفير الحريات المشروعة لأولئك العلماء والمثقفين لمناقشة الشأن العام المرتبط منه بتقصير الدولة ودون حيف الاجهزة الامنية، وحسب المذكرة "وايقاف القيود على إبداء الرأي في الشأن العام، كالمنع من السفر، والتهديد بالسجن، او الطرد من العمل، وكتابة تعهدات بالامتناع عن إبداء الرأي، والمنع من النشر".

مؤتمر وطني للحوار خطوة نحو المصالحة الوطنية

ويأمل الموقعون على الوثيقة الوطنية للإصلاح أن تنطلق العملية الاصلاحية من قاعدة حوارية تتمثل في دعوة الحكومة لحوار وطني عام يستهدف مناقشة المشكلات الاساسية التي تعاني منها الدولة، ويكون اطاراً تمثيلياً لجميع المناطق والفعاليات وجميع الاطياف الثقافية والاجتماعية، بصرف النظر عن اتجاهات الايديولوجية والسياسية، وتشترك فيه نخبة من أهل الرأي المهتمين بالشأن العام من أجل تشخيص المشكلات والتحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، وصولاً الى وضع تصوّرات حل مستندة على أساس جديد للعلاقة بين المجتمع والدولة، أي حسب المذكرة - الوثيقة "وضع أساس دستوري لبناء الصيغة التعاقدية لدولة المؤسسات".

إن التقييم الاجمالي لمحتويات الوثيقة الوطنية للإصلاح والموضوعات التي أثارتها وعالجتها يظهر بأنها تصلح أن تكون أساساً صلباً لبدء مرحلة جديدة يكون فيها الاصلا ح الشامل مدخلها الوحيد. وهذه الوثيقة الوطنية قد تعقبها مذكرات وعرائض اخرى وقد تلقى قبول العائلة المالكة او بعض أفرادها وقد يكون العكس، أو قد تلجأ العائلة الى عادتها المألوفة في المماطلة والتأجيل والمساومة على هذه النقطة وتلك، وقد تخفض مستوى المطالب الى ما دون تطلعات الناس، ولكن في كل الاحوال، فإن عقداً من السنوات كفيل بتعليم الجاهل قبل العالم، فإن ما أعقب اعلان الانظمة الثلاثة في مارس ١٩٩٢ من خضّات أمنية وثقافية وسياسية دليل على أنه لا يصح الا الصحيح.

هل يملك الخائفون من الديمقراطية بديلاً عن الاستبداد؟

ينتاب البعض الخوف أو بصورة أدق التحسس والنفور من اللجوء الى الديمقراطية كمصطلح وكمطلب سياسي يطمح دعاة الاصلاح لتحقيقه. ولذلك، فإن ثمة جدالات متصاعدة تدور تارة حول المصطلح نفسه، أي حول أعجمية المصطلح وقسمته الى عناصره اللغوية الأولية (ديمو- كراسي) أي حكم الشعب، وتارة ينظر اليه من خلال أبعاده الايديولوجية المضاهية او المتناقضة - زعماً على الأقل - مع التفسير الديني لأساس الحكم.

بيد أن ثمة مقاربات أخرى للديمقراطية تتجنب التفسير الحرفي أو الايديولوجي للمصطلح، وتتجه تحديداً الى وضع الديمقراطية في سياق البحث عن حلول لمشكلات ثقافية واجتماعية قبل السياسية منها، وتكون الديمقراطية كأحد (ونؤكد كأحد) خيارات الحل المقترحة.

فثقافتنا السائدة مشحونة بالتوتر ومؤسسة على نفي الآخر وفي أحسن الأحوال مقاطعته، أي أنها ثقافة أحادية تنزيهية، يختفي فيها عنصر التسامح والقبول بمبدأ الإختلاف. والحديث هنا لا صلة له بالدين كنص موحى وكتجربة ساطعة في بعض حقب التاريخ الاسلامي، بل الحديث هنا وبصورة محددة عن الثقافة المنعكسة في السلوك والتفكير والممارسة، أي الثقافة التي تترجمها المواقف والآراء والتصريحات اللفظية أو المكتوبة، فهذه بكلمات أخرى ليست سوى ثقافة إسقاط حق الآخر في التعبير عن رأيه، أي التعبير العملي عن رفض مبدأ التعدد والأختلاف والتسامح الديني.

فالذين يخشون الآثار الجانبية الحقيقية والمتوّهمة للديمقراطية يغفلون دائماً الجوانب الكارثية للواحدية والاستبداد بالرأي، فإذا كانت الديمقراطية تفتح الباب أمام الافكار الفاسدة للتسرب الى المجتمع، فإن الواحدية كفيلة بتشريع الاستبداد والظلم. ولو خيّر الناس بين الحاكم الكافر العادل وبين الحاكم المسلم الجائر لاختاروا الأول دون تردد. ويكفي كمثال على صدق ذلك أننا نتذكر سيرة أهل العدل والحاكم العدل ولحظات العدل في تاريخنا ولكن نغفر أو نضرب صفحاً عن معتقدات الحاكم، لأن الغاية من الحكم هو تحقيق العدل، وهذا وحده كفيل بتحويله الى حكم شرعي، لأن الغاية من الشرع إقامة العدل بين الناس، والحكم هو أبرز تجسيدات ممارسة العدل واقامته.

فبناء على الحساب الاجمالي للمنافع المرجوّة من الديمقراطية والمفاسد المحذورة منها، تكون الديمقراطية أفضل ما توصلت اليه التجربة البشرية في التأسيس لعلاقة آمنة بين الحاكم والمحكوم، ولأنها بشرية الانتاج والممارسة فمن الطبيعي وقوع الاخطاء والنواقص فيها على المستويين النظري والعملي. ورغم ذلك، فإن الديمقراطية كآلية وكتجربة تمنحنا القدرة على تصحيح الأخطاء التي نرتكبها خلال ممارستها، وتمنحنا الحرية على تأهيل أنفسنا من خلال التجربة والخطأ وتصحيح الخطأ، وهكذا تعلمنا الديمقراطية بأنها ممارسة وليست ايديولوجية كما يتوهّم البعض، فالديمقراطية وحدها التي تمنحنا الحرية على طريقة ممارستها، وبإمكان كل شعب وكل دولة وكل جماعة صياغة نموذجها الديمقراطي بالطريقة التي تتواءم حسب الظروف والثقافة والتقاليد الخاصة بكل واحدة منها.

الديمقراطية قد لا تكون مفتاح الحل السحري لكل مشكلاتنا، ولكن إدخالها ضمن ثقافتنا وممارستنا وشبكة علاقاتنا اليومية يشكل قبولاً ضمنياً بالتصالح الداخلي مع الذات قبل الآخر، أي القبول بالتعددية والاختلاف والتسامح الديني.

فالديمقراطية بقدر ما هي حل لمشكلاتنا السياسية فهي أيضاً حل لمشكلاتنا الثقافية والاجتماعية القائمة على أساس استبدادي تنزيهي إقصائي. ولذلك يجب ان تبدأ الممارسة الديمقراطية من أسفل أي من المجتمع ارتقاءً الى السلطة، ولكن هذا لا يعني الانتظار الى مرحلة يصل فيها المجتمع الى رشد ديمقراطي بحيث يكون أفراد المجتمع قادرين على التعامل مع الديمقراطية سياسياً. الصحيح هو أن الديمقراطية لا يجب حصرها في المجال السياسي بل يجب أن تبدأ أيضاً وعلى نطاق واسع في المجال الثقافي والاجتماعي.

بناء على ما تقدم يكون ما قاله الدكتور تركي الحمد صحيحاً عن أن "الديموقراطية ليست انتخابات فقط، بل هي دستور يحكم الجميع، وقانون يطبق على الجميع، وحقوق للإنسان بصفته إنساناً تمثل خطوطاً حمراء لا تمس، وحريات عامة هي قدس الأقداس في أي كيان ديموقراطي". ولذلك ايضاً فإن المخاوف من إجهاض الديمقراطية من أناس غير ديمقراطيين بل قد يدخلوا اليها كمن يتزوج بنية الطلاق، أي بنية تدميرها تبدو مشروعة لأن هناك بالفعل من يحاول الوصول الى الديمقراطية مفيداً من تأثيره الروحي على بعض الأتباع، بغرض تهديم الديمقراطية والعودة الى الواحدية بسلاح ديمقراطي. ولكن هذه المخاوف لا يجب أن تعيق المجهودات العامة الشعبية والرسمية من أجل تشييد صرح الديمقراطية، ولا يجوز لتلك المخاوف أن تصنع مشروعية لاعاقة الديمقراطية، بل الصحيح أن تعزز أركان الديمقراطية بمزيد من التجربة والوعي الناتج عن تلك الممارسات الديمقراطية المتراكمة.

رأي

تقدّم بها الإصلاحيون الى ولي العهد ورحّب بها

نص "الوثيقة الوطنية للإصلاح"

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الامير عبد الله بن عبد العزيز

ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني رعاك الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ننقل لكم اعجاب المثقفين في هذا البلد الطيب، من اخوانكم وابنائكم على اختلاف اطيافهم ومناطقهم، وتقديرهم وارتياحهم لمناداتكم بالمشاركة الشعبية. ويحيونكم اعظم تحية، على هذه البادرة، ويعتبرونها مبادرة تصب في الاتجاه السليم، ينتظرها هذا البلد، ويرون انها اكبر دليل على وثاقة العلاقة بين المجتمع وقيادته، ويعلنون تضامنهم مع القيادة في التصدي لكافة الاخطار والمؤامرات التي تحاك ضد هذا البلد. وقد بدأ اخوانكم وابناؤكم يبلورون رؤية استراتيجية لحاضر هذا البلد ومستقبله، منذ شهر رجب ١٤٢٣ هـ ويرجون ان تسهم مع غيرها من الاجتهادات، في الوصول الى الهدف المنشود: ضمان وحدة البلد واستقراره وقوته. وقد حاولوا ايصالها الى يد سموكم الكريمة، فطرقوا اكثر من باب، ولكنهم لم يستطيعوا الوصول. فلم يكن بد من ارسالها بالبريد، آملين ان تسهم في عونكم على تحقيق الأهداف الخيرة، وتقبلوا فائق السلام والتقدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رؤية لحاضر الوطن ومستقبله

صاحب السمو الملكي الامير عبد الله بن عبد العزيز

ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني رعاك الله

لقد اثلج صدور المواطنين اسلوب الشفافية الذي انتهجتموه، في تلمس مشكلات الوطن وحلولها، من خلال لقاءاتكم الصريحة بعديد من فئات الوطن ومثقفيه، واعلانكم امام الملأ عن رغبتكم في سماع آراء الناس، وهو نهج حميد يتجاوب معه لفيف من اخوانكم وابنائكم المواطنين، الذين اقلقهم ما يتعرض له الوطن من مخاطر، منذ تداعيات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١م حيث اصبح المناخ الدولي والاقليمي خاصة - والذي تقع منه بلادنا في القلب - متسما بالتهديد العسكري، والتلويح بالتدخل في الشؤون الداخلية، واعادة رسم خريطة المنطقة باسرها. والموقعون على هذه الرؤية، وان تنوعت اتجاهاتهم ومناطقهم، تلتقي مشاعرهم على التمسك بوحدة وطنهم - المملكة العربية السعودية - وقيادته، ويعلنون تضامنهم مع القيادة في التصدي لكافة الاخطار التي تهدد حاضر ومستقبل بلادنا، ويرون ان مواجهة تلك الاخطار تستدعي اصلاحا جديا، يمتن العلاقة بين السلطة والمجتمع.

وانطلاقا من قول الرسول صلي الله عليه وسلم: الدين النصيحة.. لائمة المسلمين وعامتهم يسعى الموقعون على هذه الرؤية الى الاسهام في حوار وطني شامل، ويأملون ان تسهم رؤيتهم من خلال محورها الأول/ الاساسي والاربعة التوالي في الجهود الحكومية والشعبية في تحديد المشكلات والحلول.

المحور الأول (الاساسي)
مزيد من الخطوات في بناء دولة المؤسسات الدستورية

ان مشروعية السلطة في القرآن والسنة - وهما اساس دستور الامة - تنبع من امرين: الأول: تطبيق الشرع في ما نص عليه من امور العبادات والمعاملات، الثاني: رضا مواطنيها عن طريقة ادارتها شؤونهم، باعتبارها سعيا في مصالحهم ونيابة عنهم. ولأن العدل اساس الملك، اوجب الله عز وجل العدالة الاجتماعية، وعدها من قواعد الملة. ولأن العدل لا يتحقق الا بالشورى، فرض الله تعالي الشورى الملزمة على نبيه، صلي الله عليه وسلم، بصفته حاكما، فضلا عن من عداه، فقال في محكم التنزيل (وشاورهم في الأمر).. ولا تتمثل الشورى بصورة عملية، الا باتخاذ الخطوات الحثيثة نحو: دولة المؤسسات، دولة الدستور. وهذا يؤكد ضرورة تطوير النظام الاساسي للحكم، بما يرسخ ويقوي المفهوم الدستوري، المستند الى كتاب الله وسنة رسوله، القائم على: الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والقضائية والتشريعية، وعلى: ضمان الحقوق الاساسية للمواطنين في العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وعلى: تحقيق الشورى النيابية التي تجسد المشاركة الشعبية، وتحقق التعاقد الاجتماعي بين المواطنين وقيادتهم، وتبني الوحدة الوطنية على علاقة من التراضي والاختيار والتعاون، فتكون اساس الاستقرار والازدهار.

مجلس شوري منتخب

ويبلورون رؤيتهم الاستراتيجية في هذا المحور (الاساسي) بما يلي:

١ - تشكيل مجلس الشورى بالانتخاب المباشر، من جميع المواطنين، ليجسد سلطة اهل الحل والعقد والرأي (التشريعية)، الذين يرد اليهم الأمر، بعد كتاب الله وسنة رسوله، صلي الله عليه وسلم، لأنهم يمثلون اجماع الامة، وثقتها برأيهم الذي يستنبطون. لكي يتمكن المجلس من مزاولة المهام التشريعية والرقابية المنوطة بمثله، تجاه السلطات الاخرى.

٢ - تشكيل مجالس المناطق بالانتخاب المباشر، لتتمكن من ادارة شؤونها محليا، ولضمان رقابة مواطنيها على اجهزتها التنفيذية.

٣ - التأكيد على مبدأ استقلال السلطة القضائية، المقرر نظريا، والذي لا يتحقق عمليا الا بتوافر الضمانات الواجب اتخاذها، لتنفيذ مبدأ الاستقلال. كتوسيع صلاحياتها، باشرافها على جميع انواع القضاء الاستثنائي، كاللجان شبه القضائية في بعض الوزارات، واشرافها على التحقيق مع المتهمين واوضاع المساجين، ووضع هيئة الادعاء العام ايضا تحت سلطة المجلس الاعلى للقضاء او رقابته، وازالة النصوص والتدخلات التي تحد من استقلال القضاء او فعاليته، او تحد من حصانة القضاة، ووضع آلية لمتابعة تنفيذ احكامه، لدى السلطة التنفيذية، بما يكفل هيبته واحترام احكامه. والاسراع بتدوين الاحكام وتوحيدها. وتقنين التعزيرات، لأن ذلك يضمن العدل والمساواة والانضباط في تطبيق الاحكام، وتوسيع صلاحيات محكمة التمييز، وتوسيع وتعميق برامج اعداد القضاة قبل توليتهم، بما يجعلهم اكثر قدرة على حلول عملية للمشكلات المتداخلة المستجدة.

٤ - اعلان ملكي يكفل ممارسة الحقوق العامة للمواطنين، ولا سيما في مجال حرية الرأي

والتعبير والتجمع، وحق الانتخاب والمشاركة، وسائر حقوق الانسان، التي اقرها الاسلام، قبل ان تصبح قرارات دولية، اعلنت بلادنا ـ أسوة بكل دول العالم ـ موافقتها عليها.

٥ ـ اعلان مشروعية قيام مؤسسات المجتمع المدني كالنوادي والجمعيات والنقابات المهنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لتقوم بدورها في تشجيع ذوي الخبرة والرأي للاسهام في تفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، والسماح لدعاة المجتمع المدني وحقوق الانسان الشرعية بالنشاط، بصفة هذا النشاط نشرا لثقافة الحوار والنقاش السلمي، وبديلا عن ثقافة الالغاء والاقصاء، والصراع المادي والعنف التي بدأت نذرها تهدد مستقبلنا.

الملف الإقتصادي

المحور الثاني:
في سبيل حل المشكل الاقتصادي

وتتلخص رؤيتهم في علاج ما يعانيه الاقتصاد الآن، وما يتهدده مستقبلا، بما يلي:

١ ـ التأكيد على مبدأ العدالة في الخطط الاقتصادية، وتوزيع الثروة بين المناطق.

٢ ـ وضع الضوابط اللازمة لترشيد الانفاق العام، وتحديد اولويات صرفه، ومكافحة الفساد المالي، وتفشي الرشوة واستغلال السلطة، ومنع التعدي على اراضي الدولة.

٣ ـ تقوية وتفعيل انظمة ومؤسسات الرقابة والمحاسبة، كديوان المراقبة العامة، وربطها بمجلس الشورى.

٤ ـ اعتبار الدين العام هما وطنيا ومسؤولية كبري، يستلزم معالجة حازمة، تسعى الى سداده ارتكازا على برنامج زمني صارم، والعمل على تخصيص جزء من دخل الدولة، ليكون رصيدا مدخرا للأجيال القادمة المهددة، وذلك بتطوير بدائل جديدة للبترول او بنضوبه.

٥ ـ العمل على تقليل الطابع الاحادي للاقتصاد، بتنمية مصادر اضافية للدخل، وتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي، وتطوير الأنظمة القانونية المنظمة لنشاطه وضمان حقوقه.

مخاطر ووحدة وطنية

المحور الثالث:
تقوية التفاعل بين المجتمع وقيادته

ولتقوية جبهتنا الداخلية امام الاطماع الخارجية، ولضمان تماسكها، يرون ما يلي:

١ ـ تأكيد دور الدولة والمجتمع في اشاعة ثقافة حقوق الانسان، التي امرت بها الشريعة، كالتسامح والانصاف والعدل واحترام حق الاختلاف، ودعم الوحدة الوطنية، وازالة عوامل التفرقة والتمييز، مذهبية كانت او طائفية او مناطقية او اجتماعية.

٢ ـ اصلاح نظام الخدمات العامة الاساسية، لكي يضمن المواطن الحد الادنى من حقوقه الحياتية، في السكن والعمل، والتعليم والتأهيل، والعلاج والتقاضي العادل.

٣ ـ وضع برامج عملية لحل مشكلة البطالة المتنامية، وتحديد الحد الادنى لاجور العاملين، ومعاشات المتقاعدين، بما يكفل لهم العيش الكريم، ووضع نظام اعانة للعاطلين عن العمل.

دور اكبر للمرأة

٤ ـ المرأة نصف المجتمع وعنصر اساسي في تكوينه وبنائه، ولذا ينبغي ان تتاح لها الحقوق التي كفلتها الشريعة، لكي تنهض بواجباتها المشروعة، وتفعيل دورها في الشأن العام، بما ينسجم مع احكام الشريعة.

المحور الرابع:
اطلاق مبادرات اصلاحية

ولكي تطمئن الحكومة المجتمع، الى عزمها على اصلاح جدي، يجنب المخاطر المستقبلية، يرون ان تقوم ببعض المبادرات التي تعطي مؤشرات ايجابية، تقوي مشاعر الانتماء الوطني، وتشيع اجواء الثقة، وتنبيء عن العزم على معالجة الاحتقانات الداخلية، وذلك بتبني المبادرات التالية:

١ ـ اعلان عفو عام عن المعتقلين بتهم سياسية، او محاكمتهم محاكمة علنية عادلة.

٢ ـ اعادة الحقوق المادية والمعنوية لدعاة الاصلاح المهتمين بالشأن العام، كأساتذة الجامعات ورجال القضاء، واعادتهم الى اعمالهم التي طردوا منها.

٣ ـ توفير الحريات المشروعة، لكافة فئات المجتمع، ولا سيما علماؤه ومثقفوه، لمناقشة الشأن العام، في مختلف الاطر، وايقاف القيود على ابداء الرأي في الشأن العام، كالمنع من السفر، والتهديد بالسجن، او الطرد من العمل، وكتابة تعهدات بالامتناع عن ابداء الرأي، والمنع من النشر.

المحور الخامس:
دعوة الى مؤتمر وطني للحوار

ويرون ان خير ما يتوج تلك المبادرات، هو ان تدعو الحكومة الى مؤتمر وطني عام، للحوار في المشكلات الاساسية، تمثل فيه جميع المناطق والفعاليات وجميع الاطياف الثقافية والاجتماعية، على اختلاف الوانها وتوجهاتها، ويشارك فيه نخبة من ذوي الرأي، المهتمين بالمشاركة في الشأن العام، لمناقشة هذه المشكلات والتحديات. من اجل وضع اساس دستوري، لبناء الصيغة التعاقدية لدولة المؤسسات.

وختاما فاننا اذ نكرر تضامننا مع القيادة، في مواجهة الاخطار المحدقة ببلادنا، نثق في ادراكها ان مواجهة التحديات لا تتم الا باصلاح جدي، يجسد المشاركة الشعبية في القرار. والله من وراء القصد وهو الهادي الى سواء السبيل. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نسخة الى الامراء الكبار

الأصل لصاحب السمو الملكي الامير/ عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ سلطان بن عبد العزيز آل سعود، النائب الثاني، ووزير الدفاع والمفتش العام للقوات المسلحة.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ نواف بن عبد العزيز آل سعود، رئيس الاستخبارات السعودية.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ نايف بن عبد العزيز آل سعود، وزير الداخلية.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ سلمان بن عبد العزيز آل سعود، امير منطقة الرياض.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ احمد بن عبد العزيز آل سعود، نائب وزير الداخلية.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ عبد الاله بن عبد العزيز آل سعود.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ سعود الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، وزير الخارجية.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ عبد المجيد بن عبد العزيز آل سعود امير منطقة مكة المكرمة.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ مقرن بن عبد العزيز آل سعود امير منطقة المدينة المنورة.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ ممدوح بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مكتب الدراسات الاستراتيجية.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ متعب بن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، نائب رئيس الحرس الوطني للشؤون العسكرية.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز آل سعود، وزير الدولة، عضو مجلس الوزراء ورئيس ديوان مجلس الوزراء.

أسماء الموقعين

بيان بأسماء الموقعين على رؤية استراتيجية للوطن ومستقبله المقدمة الى صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني حفظه الله ورعاه.

١ ـ محمد سعيد طيب، مستشار قانوني

٢ ـ أ. د. عبد الله الحامد، استاذ جامعي سابق

٣ ـ أ. د. متروك الفالح، استاذ جامعي
٤ ـ نجيب الخنيزي، كاتب
٥ ـ علي غرام الله الدميني، محرر مجلة النص الجديد
٦ ـ سليمان الرشودي، قاض سابق ومحام
٧ ـ أ. د. توفيق القصير، استاذ جامعي سابق
٨ ـ محمد صلاح جمجوم، وزير سابق ورجل أعمال
٩ ـ د. عبد الحميد مبارك آل شيخ مبارك، استاذ جامعي
١٠ ـ أحمد موسى النشمي
١١ ـ أحمد علي الشخص
١٢ ـ د. أحمد بن عبد العزيز العويس، استاذ جامعي
١٣ ـ د. ابراهيم الملحم، استاذ جامعي
١٤ ـ د. اسماعيل ابراهيم سجيني، وكيل وزارة التخطيط سابقا
١٥ ـ اسحاق الشيخ يعقوب، كاتب
١٦ ـ د. بكر أحمد حسن، استاذ جامعي
١٧ ـ د. تركي حمد تركي الحمد، استاذ جامعي سابق وكاتب
١٨ ـ د. تيسير باقر الخنيزي، اكاديمي وكاتب
١٩ ـ الاستاذ جعفر محمد الشايب، كاتب ورجل أعمال
٢٠ ـ د. جمعة حامد العنزي، استاذ جامعي
٢١ ـ جميل محمد علي فارسي، شيخ الجوهرجية بجدة وكاتب
٢٢ ـ د. حسن محمد صالح البريكي، طبيب وكاتب
٢٣ ـ حسين علي الخليوي
٢٤ ـ د. حمد ابراهيم الصليفيح الموسى، مدير التوعية الاسلامية بوزارة المعارف سابقا
٢٥ ـ حمد الباهلي، كاتب
٢٦ ـ د. حمد بن عبد الرحمن الكنهل، استاذ جامعي
٢٧ ـ حمد الناصر الحمدان، كاتب
٢٨ ـ د. خالد الدخيل، استاذ جامعي
٢٩ ـ خالد محمد العنيزان
٣٠ ـ زكي الميلاد، رئيس تحرير مجلة الكلمة
٣١ ـ د. سرحان العتيبي، استاذ جامعي
٣٢ ـ سليمان عبيد العنزي
٣٣ ـ سعود عبد الرحمن الشمري
٣٤ ـ سعد الكنهل
٣٥ ـ أ. د. سعد عبدالله الزهراني، استاذ جامعي
٣٦ ـ سعيد خضر الغيثي، مهندس
٣٧ ـ د. سعود عرابي سجيني، استاذ جامعي
٣٨ ـ سيد حسن العوامي، أديب
٣٩ ـ صالح بن ابراهيم الصويان
٤٠ ـ صالح محمد الخليفة
٤١ ـ صالح محمد الفريحي
٤٢ ـ عابد خزندار، ناقد وكاتب
٤٣ ـ عبد الحميد جمال حريري، عضو مجلس الشورى سابقا
٤٤ ـ د. عبد الخالق عبد الله آل عبد الحي، استاذ جامعي
٤٥ ـ د. عبد الرحمن الحبيب، أكاديمي وكاتب
٤٦ ـ عبد الرحمن العنيزان
٤٧ ـ عبد الرحمن الحصيني
٤٨ ـ عبد الرحمن الذكير
٤٩ ـ عبد الرحمن الدرعان، شاعر وكاتب
٥٠ ـ عبد الرحمن محمد الملا
٥١ ـ د. عبد الرحمن الشميري، استاذ جامعي
٥٢ ـ د. عبد العزيز بن محمد الدخيل، وكيل وزارة المالية السابق
٥٣ ـ عبد العزيز القاسم، قاض سابق ومحام
٥٤ ـ د. عبد العزيز الصالح، مدير مستشفى تنفيذي
٥٥ ـ عبد العزيز السنيد، كاتب
٥٦ ـ عبد العزيز محمد الخليفة
٥٧ ـ عبد الكريم الجيهمان، أديب وكاتب اصلاحي
٥٨ ـ عبد العزيز محمد الخليفة
٥٩ ـ د. عبد المحسن هلال، استاذ جامعي
٦٠ ـ عبد المحسن حليت مسلم، شاعر وصحفي
٦١ ـ عبد المحسن الشيخ علي الخنيزي، كاتب
٦٢ ـ عبد الله بن بجاد العتيبي، كاتب
٦٣ ـ عبد الله بن محمد الناصري، محامي
٦٤ ـ عبد الله الفريحي
٦٥ ـ عبد الله منصور الناصر
٦٦ ـ عبد الله علي فاران
٦٧ ـ عبد الله حمد الحركان
٦٨ ـ عبد الله فراج الشريف، باحث وكاتب
٦٩ ـ عبد الله الجفري، كاتب
٧٠ ـ عبد اللطيف بن غصاب الضويحي، كاتب وإعلامي
٧١ ـ عبده خال، كاتب وروائي
٧٢ ـ د. عدنان الشخص، استاذ جامعي
٧٣ ـ عبد الواحد أحمد المقابي
٧٤ ـ عدنان السيد محمد العوامي، أديب وكاتب
٧٥ ـ عقل ابراهيم الباهلي، رجل أعمال
٧٦ ـ علي العنيزان، محاسب قانوني
٧٧ ـ علي بافقيه، شاعر وكاتب
٧٨ ـ علي الدغيمان السرباتي، استاذ جامعي سابق
٧٩ ـ فايز صالح جمال، كاتب ورجل اعمال
٨٠ ـ فهد ابراهيم المعجل، مهندس ورجل اعمال
٨١ ـ فيصل محمد اللزام، محاضر
٨٢ ـ قينان الغامدي، كاتب ورئيس تحرير سابق
٨٣ ـ كامل علي العوامي، طبيب
٨٤ ـ محمد بن ابراهيم الأحيدب، استاذ جامعي
٨٥ ـ محمد عبد الرزاق القشعمي، كاتب
٨٦ ـ محمد الفايدي، صحفي وكاتب
٨٧ ـ محمد صلاح الدين، كاتب وناشر
٨٨ ـ محمد احمد الزهراني، رجل اعمال
٨٩ ـ أ. د. محمد علي الهرفي، استاذ جامعي وكاتب
٩٠ ـ محمد العلي، اديب وكاتب
٩١ ـ محمد محفوظ، كاتب وباحث
٩٢ ـ مهنا عبد العزيز الحبيل، كاتب
٩٣ ـ منيع محمد الفريحي
٩٤ ـ منصور بكر راشد البكر، مهندس
٩٥ ـ محمد باقر النمر، محرر مجلة الواحة
٩٦ ـ محمد بن حمد المحيسن
٩٧ ـ محمد العبد الله العلي
٩٨ ـ محمد ابراهيم الصويان
٩٩ ـ محمد عبد المحسن الذكير
١٠٠ ـ محمد ابراهيم الصبي
١٠١ ـ منصور القطري، كاتب
١٠٢ ـ هاني ابراهيم بكر زهران، مهندس ومحام
١٠٣ ـ د. يوسف مكي، أكاديمي وكاتب
١٠٤ ـ هاشم مرتضى الحسن

أسماء أخرى موقعة على العريضة
من خلال الإنترنت (عن منتدى طوى)

١/ فارس حزام، صحافي
٢/ فوزية البكر، أستاذة جامعية
٣/ فاطمة علي الفريح، أكاديمية
٤/ د. عبد العزيز الغدير
٥/ أسامة محمد الجميل، إداري
٦/ سالم الحسن، صحافي بجريدة الجزيرة
٧/ خلود مغربي، أخصائية اجتماعية
٨/ علي آل أحمد، مدير المعهد السعودي بواشنطن
٩/ الشيخ حمود الشغاري، قاضي
١٠/ عبد الحميد فرّان، طبيب مرشح للزمالة
١١/ د. أحمد بن شريم، أستاذ جامعي
١٢/ سليمان بن عبد الله اللحيدان، أستاذ
١٣/ عبد الله أحمد القفاري
١٤/ عباس جوهرجي
١٥/ كامل الخطي
١٦/ أحمد بن فيصل آل سعود
١٧/ خالد اليحيى، دراسات عليا
١٨/ سعيد العمري، مهندس
١٩/ عبد الله الثابت، كاتب
٢٠/ د. فهد سعود اليحيا، طبيب
٢١/ أحمد عمر با عبود، مهندس
٢٢/ د. صادق محمد الجبران
٢٣/ ابراهيم الناجي، مهندس
٢٤/ ابراهيم سعد الدويان، مدرس
٢٥/ صالح الفهيد، صحافي
٢٦/ بدرية البشر
٢٧/ د. منابر بنت عبد الرحمن الشنوه، كاتبة
٢٨/ فيصل بن سعد بن عبد الله بن تركي آل سعود
٢٩/ مناحي الخماسي، مدير مدرسة
٣٠/ نهلة بنت عبد العزيز بن عبد الملك آل الشيخ
٣١/ د. محمد جعفر الحسن، جامعة الملك سعود
٣٢/ أحمد سعيد غرم الله الغامدي، موظف في وزارة التعليم العالي
٣٣/ د. أحمد الطغرائي
٣٤/ فؤاد إبراهيم، باحث ومحرر مجلة شؤون سعودية
٣٥/ توفيق السيف، باحث وكاتب
٣٦/ خالد حسن، مهندس
٣٧/ بشير أحمد، كاتب
٣٨/ نواف عبد الرحمن القحطاني، مهندس كمبيوتر
٣٩/ د. فوزي أحمد، عضو هيئة تدريس في جامعة الملك سعود
٤٠/ حمزة الحسن، باحث سعودي
٤١/ زكي علي الصالح
٤٢/ ياسر علي آل حسن، معلم ومسرحي
٤٣/ الشريف حازم بن منصور آل عبد الله، باحث إسلامي
٤٤/ علي الزهراني، محامي
٤٥/ د. عبد الرحمن آل سويني
٤٦/ سالم الحكمي، رجل أعمال
٤٧/ علي يحي القحطاني، صحافي
٤٨/ د. أشهل محمد جستنيه، طبيب نفسي
٤٩/ د. عادل عبد الله أحمد حجازي، أستاذ جامعي

نذر الفتنة.. لمصلحة مَن تُوقدُ النار؟

د. محمد الحضيف

لم يكتوِ أحد بنار (العنف) كما اكتويت! فقدتُ زهرة قلبي، وفجعتني (قبضة) العنف يوم اجتثت قسيم أحلام الطفولة، وعبثها، وبراءتها. اغتالت آمالي، وحزّت عضداً، طالما اتكأت عليه. فأنا منذ رحل (عبدالله).. فؤادي هواء. حيثما التفت وجهه أمامي، وصوته في أذني. أراه في عيون أطفاله.. في الحبر الذي أسكبه، وقد صار بلا معنى بدونه.

في الكلام الذي أقوله، وقد غدا بلا روح.. بعد أن غيبه العنف في غيابته! وأسمعه في (عويل) قلبي المفجوع! كيف (أهرب) منه، والشجي يبعث الشجي؟ كيف يهرب الإنسان من رائحة (الموت) إذ يغتال الأحلام، ويصادر الفرحة من عيون الأطفال؟! ويوقفه على شفير المجهول و(التطرف)؟!

لم يعان أحد من (عنف) الأجهزة الأمنية مثلما عانينا! أنا.. والدي.. إخواني.

مارست تلك (الأجهزة) ضدنا صنوف الأذى والإذلال النفسي والجسدي.. وعانت أسرنا، وأطفالنا تشتتا، وندوباً نفسية عميقة لم تبرح آثارها بعد!

تجربتنا مع الأجهزة الأمنية، كانت استخداما مفرطا للعنف الجسدي والنفسي. ومعاملة قاسينا منها طويلا، ومازلنا (نصارع) تداعياتها!

أكره دائما.. أن أعود إلى تلك (الصفحات) من (كتاب) علاقتي بالمؤسسة الأمنية في بلدي!

أكره ان أطل بعين (ذاكرتي) على ذلك (القاع) المملوء (عنفا) ووجعا.. وممارسات شرخت الإنسان في داخلي، وطال توحشها أفراد أسرتي!

ممارسات.. صرختُ طويلا محذرا من عواقبها! لماذا أعود إليها إذن؟! لماذا أنكأ الجروح؟ لماذا أعود للصفحات وللقاع، فأطلع على ممارسات (استلبت) معنى الإنسان؟!

أعود بعد أن تصاعدت وتيرة العنف في بلدي.. جاءت حادثة استراحة الشفاء، ثم الحادث الذي وقع في حي المصيف، ليقرع أجراساً في (قلوب) الغيورين على هذا البلد، قبل أسماعهم: إننا أمام ممارسات غير مسبوقة، لم نعتد ان تكون لغة الحوار بيننا هي لغة الرصاص!

مهما كانت الدوافع، فان اطلاق النار بحجة (الدفاع) عن النفس: نذير شر! ليس هناك مبررا ان تزهق روح، او ان تسيل دماء ابناء المجتمع الواحد.. المسلم، مواطنا، او رجل أمن بغير وجه حق!

لقد تكررت حوادث العنف، التي لا تصنف ضمن الأعمال (الإجرامية) التقليدية! من نوع تلك المواجهات التي تدخل في مفهوم (العنف السياسي). وهي تحديداً مواجهات بين جهاز المباحث، وبين شباب الجهاد.

أريد أن أقرر ابتداء أن العنف كريه.. وأنه مرفوض أياً كان مصدره.

و أريد أن أؤكد أن أي تبرير يسوغ اللجوء إلى العنف، في حال التباين والاختلاف.. إنما هو تبرير يمنح (كل طرف) شرعية اللجوء للعنف.

إن سياسة (الضرب بيد من حديد) على المخالفين تجد لها (تسويغاً) شرعياً بالردّ المضادّ، ومن جنس العمل!

كما أن شعارات (الإقصاء)، وفتاوى (التكفير)، وإهدار دم المخالف تثير الرعب، ليس لدى الجهات الرسمية، والمؤسسات الأمنية فقط، بل لدى عموم الناس!

لماذا العنف كريه ومرفوض؟

لأن العنف (دوامة) مخيفة لا تتوقف.. تأكل الأخضر واليابس!

إن عملية الإصلاح، والتغيير الحضاري، تتطلب وضعاً مستقراً، يسمح للصوت العاقل أن يستمع له، بعيداً عن ضجيج المآرب الفردية، والأهداف الخاصة، التي تتستر بالفوضى، والتي يصنعها العنف. فكم من (هوى) فردي ركب مطية العنف، وذهب ضحيته أبرياء؟!

إن العنف الذي قد يمارسه أفراد من الأجهزة الأمنية، ليس مسوّغاً أن يجعل البعض (العنف) منهجاً وأسلوبا في التعامل.

لقد قلت يوماً (لأحدهم)، حينما أعاد إلى ذهني (تجربة السجن) ومعاناتها: إننا حملة رسالة، لا وجود لـ "عقلية الثأر" ونزعة الانتقام في أدبياتنا.

إنني إذا كنت سأمارس (عنفاً) ضد (الجهاز) الذي عمد إلى إيقاع (عنف) من أي نوع بي، فإنني لا أحمل (رسالة) من أي نوع، ولا أختلف عنه، في كونه أداة قمع!

إنه من خلال القراءة العميقة والمحايدة لنمو ظاهرة العنف السياسي في بلدنا، نستطيع أن نتلمس عدداً من الأسباب:

أولاً، سيطرة الهاجس الأمني على سلوك (المؤسسة الامنية) في تعاملها مع الشباب الذين يتبنون نزعة جهادية. إن تصاعد هذا الهاجس يوتر العلاقة بين الشباب وأفراد المباحث!

ثانياً، (العنف الحكومي غير المبرر): رأيت أثناء التجربة الماضية كيف أن الإفراط في استخدام العنف ضد (الموقوفين) في قضايا تافهة، مثل توزيع منشورات، أو إلقاء كلمة في محفل عام أو خاص.. ساهم في تحويلهم إلى (متطرفين)!

ثالثاً، يؤدي بطء الإجراءات (القضائية) إلى إطالة أمد الفترة التي يقضيها الشاب رهن الاعتقال، مع حرمانه من رؤيةأهله، وكثير من حقوقه.. وبالتالي إلى تعميق الكراهية للأجهزة الأمنية.. والسلطة القضائية. هذا الوضع يجعله تلقائياً مهيأ لتيارات الفكر التكفيري!

رابعاً، أدت ممارسات الأجهزة الأمنية، التي لا تخلو من انتهاكات لحقوق الإنسان، إلى تشكل (صورة ذهنية) مخيفة عنها، يجعل اللجوء إلى العنف، حلاً مثالياً في نظر الشباب، للإفلات من قبضتهم.. وعدم التعرض للابتلاء والتعذيب!

خامساً، فقدان الشباب ثقتهم في حياد القضاء، بسبب غياب الإجراءات التي تكفل للمتهم حقه في الدفاع عن نفسه. كما إن اختلاط الفكري بالأمني، خلق حالاً من الغموض والضبابية، لا يمكن فيها للمتهم أن يحكم على (شفافية) الحكم و(عدالته)! إن الحالة (الجزائرية) المخيفة ماثلة أمامي. إني وإن كنت أؤمن إيمانا جازما أن بعض الجهات، في المؤسسة العسكرية هناك، ضالعة بشكل رئيس في الممارسات الإجرامية، وحمام الدم الذي يجري هناك.. إلا أن بعض التجاوزات لبعض شباب الجهاد، استخدمت ذريعة لإطالة أمد الاحتراب المخيف، الذي دمر ذلك المجتمع العربي المسلم، وأراق دماء بريئة.

لا اظن (عاقلا) في هذا البلد، مهما ادعى (الإخلاص) أو زعم (التقوى)، يقبل أن تنتقل (الحالة الجزائرية) إلينا! أتمنى أن نفكر جميعنا، أن ما نحتاجه هو الخوف من الله أولا، أن يكون أحدنا مسؤولا عن إضرام شرارة الفتنة، ونار الاحتراب الداخلي.

كما أتمنى أن ندرك جميعنا، أن مجتمعا بلا أمن، لا يستقيم فيه الأمر لفرد ولا لسلطة! إن نشر الخير، والدعوة إليه بالحسنى، يحتاج (أمنا)، ليقول (الداعي) كلمته، ويستمع (المدعو)! كما أن استتباب (الأمن) يتطلب أن تكون السلطة قادرة على زرع الثقة، من خلال التعامل الهادئ، وبالطرق الشرعية، والاحترام المتبادل.. مهما كانت درجة الاختلاف!

لم تكن (قوة) الأجهزة الأمنية يوما بديلا عن الشعور بالأمن داخل النفوس، وبالتالي المحافظة عليه!

و لم يكن العنف يوما أسلوبا صحيحا لنشر (الكلمة الطيبة) أو الدعوة إلى الخير.

بل إنه من السنن الثابتة أن الدعوة كثيرا ما يساء فهمها ولا تتمكن إلا من خلال (المجاهدة) والابتلاء والصبر على الأذى، من اي جهة صدر!

(عن منتدى الوسطية)

قضية

في فضاء "الوثيقة الوطنية للإصلاح"

دعوة الى الحوار والمصالحة الوطنية

خلال السنوات الماضية ولاسيما منذ ازمة الخليج الثانية، اصبح الشعور بالحاجة الى اصلاحات في النظام السياسي وطريقة عمل الحكومة ، اكثر من مجرد قلق عند النخبة على دورها ، لقد اصبح في الحقيقة مخرجا شبه وحيد - في تقدير غالبية الناس - لصيانة البلاد من الانحدار الى هاوية العنف والعنف المضاد التي انحدرت اليها دول اخرى مثل مصر ، او شيوع الاتجاهات الانقسامية والانشقاقية.

فهناك قلق متصاعد داخل المملكة وخارجها من أن تتعرض البلاد لموجة عنف وتطرف، فيما يسود الإعتقاد شرائح واسعة بأن البلاد مؤهلة تماما لمواجهة هذا الاحتمال اذا لم تبدأ العائلة المالكة بفتح حوار مع القوى السياسية والإجتماعية المختلفة ممن تصنف في خانة الإعتدال.

وبالنسبة للغربيين فإن قلقهم واضح - خاصة الأميركيين والبريطانيين - من موجة تشدد ضد المصالح الغربية والعلاقات مع الغرب عموما ، يمكن لمن يسمونهم بالأصوليين ان ينفخوا في رياحها ضمن محاولات استقطاب الرأي العام ضد السياسات الحكومية.

العائلة المالكة ترى ان الخطر يأتي من جناح أو مجمل أجنحة التيار السلفي، وتعتبره الممثل الأساسي للأخطار الفعلية عليها وعلى المجتمع السعودي، كما وتنظر اليه - وهو ما يراه كثير من الفاعلين والنشطين في المملكة - باعتباره خطرا يهدد بتقويض الأسس التي يقوم عليها النسيج الإجتماعي وكذلك خطراً يمنع قيام علاقات طبيعية مع دول الجوار والعالم.

وفي الحقيقة فإن مخاوف الحكومة والغرب من الإتجاه السلفي كانت قبل أحداث سبتمبر تتسم بالتساهل، وبعد الأحداث أصبحت المخاوف تفوق حجم وقوة ذلك الإتجاه على الأرض فعلاً، وإن كانت قوته تتجاوز من حيث الحجم ما تم عرضه من خلال مشاهد العنف المتكررة في مدن المملكة، كما ان استعداده لصراع واسع النطاق مع السلطات يحصل على فرص متزايدة ، بسبب السياسة المائعة من جانب الحكومة.

إن الخطأ في تقدير قوة التيار السلفي يعود إما الى عدم التمييز بين الأطراف المختلفة التي تنضوي تحت الشعار العام العريض للمعارضة الدينية السلفية، فهناك تنوع واضح: من أقصى اليسار العنيف الى المعتدل السلمي.. وفي الأهداف هناك من يسعى الى اصلاح تدريجي وهناك من يريد اجتثاث العائلة المالكة وقلب النظام والسيطرة عليه. والسبب الآخر، وهو الأرجح، هو أن العائلة المالكة وخاصة وزير الداخلية كانوا يستخدمون التيار المتشدد في عملية بارعة ضد الإصلاحيين في الداخل، ولتحقيق استراتيجية المملكة في السياسة الخارجية. ولازال وزير الداخلية والأمير سلمان يمضيان في هذا الإتجاه حتى الآن.

ان المعتدلين - بمقاييس المملكة ، بل بمقاييس نجد - لازالوا حتى الان الاقدر على استقطاب اهتمام النخبة الوطنية، والاقدر على حوار مع السلطة، إذا ما أتاحت لهم الأخيرة ذلك، لكنها لم تتعامل بالتمييز الحصيف بين تلك الأطراف والأجنحة حتى الآن، بل ربما صبّت جام غضبها على المعتدلين، لأنهم الأكثر قدرة على الصمود والأكثر خطراً في المدى البعيد.

الانشقاق الديني

ان انشقاق رجال الدين الشباب وبعض الكبار على الزعامة الدينية التقليدية هدد بشكل مخيف الحكومة بنضوب مشروعيتها الدينية التي تسلحت بها دائما في مواجهة المطالبات بالمشاركة واقرار الحريات المدنية ، وكان غياب رموز التيار الديني السلفي القديم: الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين، أفقد الحكومة السيطرة على الجيل السلفي الجديد المتوتر والمتحفز للعنف والتغيير العنفي، في حين أن الشخصيات الرسمية العليا القائمة حالياً متهمة إما بعدم الكفاءة أو ممالأة العائلة المالكة والسكوت عن مظالمها دون أساس شرعي لذلك السكوت. باختصار لا توجد قيادة تقليدية موثوقة للعائلة المالكة يمكن أن تجمع الجناح السلفي تحت مظلتها، فيما يتقدم الجيل القيادي السلفي الشاب ويكسب أرضاً جديدة على حساب التقليديين وعلى قاعدة التشدد نفسه. فكلما كان الشيخ السلفي متشدداً كلما استطاع استقطاب الجمهور أكثر. وهناك دعوات متكررة من خلال منتديات الإنترنت تطالب بحل هيئة كبار العلماء لعجزها وفشلها وفقدانها المصداقية، فيما طالب آخرون بتطعيمها بشخصيات دينية من خارج إطار المذهب الرسمي من أجل تفعيلها وبث النزعة التسامحية بين أعضائها.

وفي الوقت الذي ينظر فيه أعضاء الطبقة الوسطى بعين القلق الى نشاط الجناح المتطرف في التيار السلفي، فإنهم لا يثقون في إجراءات الحكومة وسياساتها، ويرون أنها غير قادرة على إيقاف دائرة العنف التي بدأت منذ سنوات وتصاعدت في الأشهر الأخيرة بشكل خطير، كما

ويرون بأنها غير قادرة أيضاً بسبب الصراع على السلطة بين أجنحة الحكم على حسم موضوع الإصلاحات ما لم يواجهوا بمزيد من الضغط الداخلي والخارجي. في هذا الوقت، لا يظهر أن العائلة المالكة ترغب في تقديم تنازلات حقيقية للسلفيين المتشددين (أو ما يسمى بالتيار الجهادي) وإن ظهر أنها لا تأخذهم بالشدّة، فالعالم كله ـ خاصة الحليف الأميركي ـ يرقب سياسات العائلة المالكة عن قرب منذ أحداث سبتمبر، وطالما أن الرقابة مركزة، فإن الحكومة تريد أن تثبت العكس ولو ظاهرياً. هذا التأرجح قد يفضي الى المزيد من توسيع قاعدة التيار المتشدد على حساب القيادة التقليدية للتيار الرسمي، والتي أثبتت أنها عاجزة بكل ما في الكلمة من معنى عن مسايرة الأوضاع المستجدة على الساحتين السياسية والإجتماعية.
الحكومة السعودية لا تريد أن تقدم على اي خطوة تفسر بانها اعتراف بمكانة القوى الاخرى في البلاد والتي تطالب بحصة اكبر في السياسة، وهذا ما يدفعها الى عدم الحرص في دعم الحكومة في مواجهة السلفيين المتشددين. ففضلاً عن اعتبارهم صنيعة الحكم بشكل متعمد، أو بقرارات خطأ، فإن القوى المعتدلة والإصلاحية في المملكة والتي قمعت في الآونة الأخيرة بصورة متزايدة، وحرمت من وسائل التعبير في الداخل والخارج، وضيق عليها في العمل والوظيفة حيث الفصل والمنع من السفر، هذه القوى، إذا ما تمّ تهميشها، فإن النتيجة الطبيعية ستكون تضخماً لدور العنف والتشدد ومن يمثله، وسينظر الى التيار السلفي المتشدد كخيار وحيد الذي يمكن من خلاله اقتحام السياسة من أوسع أبوابها. كما سيضفي المزيد من المصداقية على نشاط التيار المتشدد ومنهجه الراديكالي في التغيير في نظر الناس، الذين سينظرون إلى أتباع ذلك التيار باعتبارهم الاكثر جرأة في تحدي العائلة المالكة، والأقدر على إجبارها في فرض التغيير الجذري.

خيارات العائلة المالكة

لدى الحكومة أربعة خيارات هي:
الأول: قمع السلفيين، وهو خيار رغم صعوبته الا انه قد يخلصها آنياً من تحديهم، لكنه سيوقع البلاد في دوامة العنف ولو بعد حين، كما انه سيطيح بالاساس الديني الذي تستمد منه السلطات مشروعيتها. ان عملا كهذا وإن حظي بدعم شعبي فإنه سيطيح بما تبقى من فرص الإستقرار السياسي والألفة الاجتماعية.
الثاني: فتح الباب للحوار مع الفاعليات الاخرى المعتدلة حول المشروع الوطني الذي مثلته العريضة التي أرسلت لولي العهد الأمير عبد الله أواخر يناير الماضي، من أجل تغيير جدي يكون قاعدة الإنطلاق في بناء مستقبل واعد يواجه التحديات الداخلية والخارجية.
الثالث: المزيج بين الحلّ السلمي والعنفي، فمن جهة تقوم العائلة المالكة ببعض الإصلاحات، وتقمع من جهة ثانية بؤر التشدد. وهذا الحل ينسجم مع الأميركيين وأطروحتهم للتغيير، حيث يخشون في حال الإنفتاح السياسي تعزيز مواقع المتشددين في جهاز السلطة. وفي نظرنا فإن هذا ليس مطلوباً. العنف لا يخدم الإصلاح، والتشدد بحاجة الى مناخ مختلف كي يشذبه، ولا يجب استخدام القوة إلا في أدنى صورها وبعد توافر الخيارات السلمية الجاذبة والبدء بعملية التغيير الفعلي.
الرابع: ترك الامور ضمن المسار الراهن، وهي السياسة التي اتبعتها العائلة المالكة منذ أزمة الخليج الثانية، وهو خيار ادى حتى الان الى اضعاف مصداقية الحكومة اذ ان تناسيها للوعود المتكررة من جانبها بتطوير النظام السياسي، وعدم استجابتها للمطالب الشعبية المتكررة بالاصلاح التي تبدو عند الاكثرية محقة، جعل الناس يعتقدون انه لا امل في قيامها بالاصلاح، في الوقت الذي لم يكن بإمكانها اتخاذ اجراءات شديدة القسوة ضد المعارضين مما حمل الناس على الاعتقاد بانها عاجزة عن الحفاظ على هيبتها. هذا الشعور المزدوج يجعل تطلع الناس الى المعارضة السياسية خيارا معقولا في نظرهم، وقد تحقق هذا على نطاق واسع وهو ينذر بتقلص قدرة الحكومة على ضبط اوضاع البلاد. وفي ظل تداعيات أحداث سبتمبر ٢٠٠١، لا يبدو أن الحكومة السعودية قادرة على دسّ رأسها في الرمال أكثر، أي أنها لا تستطيع أن تستمر في سياستها القديمة وتجاهل الأوضاع وكأن شيئاً لم يتغيّر. فهي مجبرة على فعل شيء ما، والعجز عن القيام بالفعل ـ أياً كان اتجاهه ـ لأسباب الصراع الداخلي في العائلة مثلاً، أو باعتبار ذلك نهجاً متواصلاً، فإن الدولة قد تتحلل في نهاية الأمر وبأسرع مما يتوقع الكثيرون.

الحوار.. الخيار الأسلم

ان خيار الحوار هو الاسلم والافضل، ويجب أن يكون هناك تطلع الى تشكيل واسع يضم بين جناحيه جميع الفاعليات الوطنية التي ستكون مشاركتها في الحياة السياسية العامة امتصاصاً للمخاوف من انقياد البلاد الى مستنقع العنف الذي وقعت فيه بلدان أخرى، وهناك من يعتقد بان الفرصة متاحة الآن لخطوة من هذا النوع اذا ما وافقت الحكومة على تجاوز تحفظاتها التقليدية.
وفي الحقيقة فانه يمكن بوضوح مشاهدة ان الفاعليات من مختلف الجهات تتفق فيما بينها على قواسم مشتركة اساسية


مجلس الشورى: متى يكون ممثلاً للشعب؟

يمكن ان تصلح قاعدة لاتفاق وطني جديد، وقد مثلت الوثيقة الوطنية ٢٠٠٣ رأي كل الشرائح والمناطق والإتجاهات، ومن بين تلك القواسم مثلا التي عكستها (الوثيقة الوطنية):

١ - القبول بالعائلة الحاكمة كمركز ورمز للسلطة، مع تخفيف لهيمنتها على الحياة السياسية والإقتصادية العامة.

٢ - الإصرار على الوحدة الترابية للمملكة ورفض محاولات التقسيم.

٣ - انتهاج السلم والتدرج في الإصلاح الوطني.

٤ - الإتفاق على ملامح الإصلاحات في مجالاتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

إن النتيجة الفورية التي تتمخض عن حوار من هذا النوع هي استعادة الامل - بالنسبة للجمهور الأعم - بامكانية قيام الحكومة باصلاحات تنعكس على حياته اليومية التي تميل الى التدهور، ومن جانب الحكومة فانها ستشعر بقدرتها على التصدي للتطرف والعنف المحتملين دون اللجوء الى القمع، وستشعر بأنها قادرة على مواجهة الضغوط الخارجية - الأميركية عبر المزيد من التلاحم مع شعبها والذي يوفره مناخ الإصلاحات.

التيار السلفي الذي يحاول الظهور اليوم كما لو كان فارس الحلبة الوحيد، سيعود الى حجمه الطبيعي كحزب من الاحزاب ، حينما يشعر الجميع بان الممثلين الحقيقيين لبقية السكان قد قاموا بدروهم الطبيعي كشركاء في الوطن لا كمتفرجين على لعبة الصراع بين الحكومة والتيار السلفي.

في هذه الحالة يمكن للمرء ان يتوقع ان يضطر السلفيون الى التعامل بدرجة اكبر من اللين مع الحكومة نفسها ومع بقية القوى الاجتماعية ، حينما يشعرون ان الحكومة لازالت تمسك بورقة الشارع وتحظى بدعمه.

الخوف من الإعتراف

هل يمكن للحكومة أن تقوم بهذه الخطوة؟ فتطبق عملياً ما جاء في (الوثيقة الوطنية للإصلاح) والتي أعلن ولي العهد أنه يؤيدها بشكل كامل؟

من الناحية النظرية فانه ليس ثمة ما يمنع ولي العهد من اتخاذ قرار بهذا الشأن ، لكن ليس الامر كذلك على الصعيد العملي.. ففضلا عن الخلافات بين أجنحة الحكم، وفيها من يعارض بقوة أية إجراءات إصلاحية، فإن كثيراً من الأمراء يخشون من ان اي حوار مع الفعاليات السياسية سوف ينطوي على اعتراف لهم بمكانة تفوق مكانة المواطن العادي، وربما تمنحهم مكانة القادر على توجيه النقد او النصح الى الملك او العائلة المالكة، وهذا قد يتسلسل - حسب تقدير العائلة - الى تفتيت سلطتها او قيام من ينازعها بشأن حقها المدعى في الانفراد بالسلطة.

ان هذه المخاوف على الرغم من انها لا تقوم على اساس صحيح، الا انها تشكل محركا هاما من محركات العلاقة بين العائلة المالكة والنخب الإصلاحية والقوى الإجتماعية، وكانت حتى الان سببا مهما من اسباب اعاقة الاصلاح السياسي الموعود .

في مارس ١٩٩٢ أعلن الملك أنه على وشك اعلان تشكيلة مجلس الشورى ، وحدد لذلك ستة أشهر ، لكن مرّ الان ثمانية عشر شهرا دون ان يتم التقدم باي خطوة جدية باستثناء تعيين رئيس المجلس ، ويشعر معظم الناس بالاحباط لان تعيين الاعضاء لم يتم فعلا ، كما انه لم تجر مشاورات مع اعيان البلاد بشأن الاسماء المرشحة لعضوية المجلس.

والحقيقة ان إجراء إصلاحات بات متأخراً، وفي نظر البعض فإن الظروف الحالية رغم مواتاتها للإصلاح، فإنها ظروف عام ١٩٩٣ كانت أفضل، قبل أن يجري الإلتفاف على الإصلاحات والقيام بتعيين اعضاء المجلس. الإصلاحات اليوم تتخذ طابع الضغط المحلي والخارجي، وليست خياراً حكومياً، وكان يمكن إخراجه كذلك فيما مضى من السنين. أما بعد أحداث سبتمبر وتدهور الحالة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في البلاد، فإن ما سينتج عنه إصلاح مفروض، وهذا هو ثمن التأخير. وقد يكون هناك ثمن آخر، وهو مقدار قوة العائلة المالكة على إدارة دفّة

ظروف الاصلاح رغم مواتاتها فهي متأخرة وهنا يكمن الخطر

الإصلاحات، ففي التسعينيات كانت قادرة بنسبة تفوق التسعين بالمائة على التحكم بالمسارات وبخطوط اللعبة. اليوم أصبحت قدرتها على التحكم اكثر صعوبة، وستشتد كلما تأخرت الإصلاحات.

دور الحلفاء الغربيين

لقد حاول الرئيس الامريكي الاسبق جون كنيدي دفع العائلة المالكة نحو اصلاح نظامها السياسي وتطويره ، مقابل الدعم الذي قدمه للملك فيصل الذي واجه تحديا خطيرا في اليمن عام ١٩٦٢ ، ومن المفترض ان الحلفاء الغربيين للمملكة قد نصحوها خلال السنوات التالية بمثل ذلك ، لكن يبدو ان تطور الاحوال في البلاد لم يكن بالقدر الذي يعطي لهذه النصائح قوة الدفع التي تحتاجها ، وليس من الواضح ما اذا كانت العائلة المالكة مستعدة في الوقت الراهن لسماع نصائح من هذا النوع أم لا.. بيد أن هناك مؤشرات عديدة تفيد بأن بعض تلك النصائح - واحيانا الضغوط - كانت مؤثرة ، لاسيما في مجال حقوق الانسان.

منذ أحداث سبتمبر، ورغم الكراهية المتصاعدة لسياسات الولايات المتحدة الأميركية بين كل شرائح المجتمع السعودي، لا تخفي بعض النخب الوطنية تحليلها بأن العلاقات الخاصة التي تربط بين العائلة المالكة والحكومات الغربية والتي تدهورت بسبب تلك الأحداث تشكل إحدى فرص التغيير القابلة للإستثمار من أجل الإصلاح، بغض النظر عن الأهداف الأميركية والغربية منها. يبدو ان العائلة المالكة مستعدة الان اكثر من اي وقت مضى للتأثر بنصائح الحلفاء ، وإن كانت تلك النصائح تتسم بالتهديد والتلويح بالتقسيم.

لن يتواصل الضغط الغربي (تحديداً الأميركي) على الحكومة السعودية فحسب، بل هو في المدى القريب سيكون شديد الحديّة، وقد يتحول الجهد كلّه ضد المملكة فيما إذا أُسقط نظام الحكم في العراق من أجل تغيير جذري وليس ديمقراطي بالضرورة. العائلة المالكة في سباق مع الزمن: أن تبدأ بالإصلاحات اليوم وليس غداً، أو تنتظر الضغوط المتزايدة والتي قد تستهدف إلغاء الحكم الملكي أو تقطيع أوصال الدولة وتقسيمها.

أدعياء الوطنية المزيّفون في "دولة التوحيد"

الوطنية عند معظم قطاعات الشعب السعودي مفهوم يشوبه الغموض، والإنتماء الوطني مسألة يختلف بشأن تعريفها، وأوضح مثال على ذلك، أن شرائح من هذا الشعب تقبل الطعن في وطنيّة مواطنين آخرين، وما عليهم إلا أن يستوردوا لهم مواطنين يجاورونهم ويحملون الوصفات المطلوبة من الفلبين وتايلاند واندونيسيا.. وحتى تعريف الوطن عند المواطن، صار مقتصراً على منطقته، فالإنتماء اليها، والى شعبها، اما البقية من أبناء المناطق الأخرى، فوطنيتهم ومواطنتهم ناقصة، لأنهم من غير المذهب، أو من غير المنطقة التي يعيش فيها، وهو غير مستعد للدفاع عن بقية السكان، أو يقول كلمة حق فيهم إذا ما تعرضوا للإضطهاد، بل قد يشارك أصحاب الطغيان في طغيانهم وقسوتهم ويزايد على العائلة الحاكمة اتهاماتها وقسوتها وربما دعاها الى ممارسة عنف وإرهاب أكثر، ولعله يعارضها - كما يفعل بعض السلفيين اليوم - لأن الحكومة لا تقوم بواجبها الصحيح تجاه من يسمونهم بالروافض والمتصوفة، فتعمد الى إفنائهم.

المواطن الصالح عند العائلة المالكة، والذي يتمتع بمواصفات المواطنة الكاملة، هو ذلك الذي يولد في نجد كمنطقة، ويؤمن بالوهابية كمذهب، وبالعائلة المالكة كزعامة سياسية. هنا يتلخص الوطن في حدود المنطقة النجدية الأثيرة والسيدة، فهي تختزل الوطن، بأهله وشعبه وثرواته ومعتقده. ليس في المملكة إلا قلّة تؤمن بحدود وطن أوسع من المنطقة، وبشعب أكبر تعداداً من شعب نجد، وبمذاهب وثقافات وطباع متعددة.

اختزل الأمراء الوطن في نجد، فمواطنها مواطن الدرجة الأولى، له كل الحقوق والإمتيازات، وليس عليه أن يدفع بالضرورة واجب المواطنة، بل قد يمارس نقيضها فيضطهد نظراءه تحت دعوى (أفنجعل المسلمين كالمجرمين، ما لكم كيف تحكمون). المواطنون وفق هذا التأويل المفترى للآية الكريمة، ليسوا متساوين، وليسوا شركاء، مثلما قال هؤلاء المتطرفون فعلاً حول وثيقة الإصلاح الوطني الأخيرة التي قدمت للأمير عبد الله.

(روافض) الشرقية، و(متصوفة) الحجاز رخوي الديانة، لا حق لهم في هذا الوطن، وكثير عليهم أن يوقعوا على عريضة تطالب بالإصلاح، لأنه لا يشملهم بالمنظار السلفي، ولا يجب أن يشملهم! هؤلاء المواطنين الذين هم أكثرية المملكة لا حقوق لهم. الحقوق لسلفيي نجد فحسب، الذين لا يمثلون نسبة يعتدّ بها في المملكة، وإن كان صوتهم رفيعاً بسبب الصلاحيات الكبيرة التي منحهم إياها آل سعود. هذا هو الوطن الذي صنعته العائلة المالكة.. ممزق في داخله وواقعه، غامض الإنتماء والهوية، الناس فيه ليسوا سواسية في الحقوق والواجبات.

هذا هو الوطن الذي صنعته العائلة المالكة.. حزازات قائمة، وطبقات تأكل بعضها بعضاً، تنتظر فرصة تراخي قبضة الحكومة لتعود الحروب الأهلية كسابق عهدها في التاريخ. هي لم تعلم المواطنين أنهم متساوون، بل أبقت سياسة التمييز القبلي والطائفي والمناطقي، وأوحت للنجدي بأن أعداءه مواطنون مثله في الشرق والغرب والجنوب.. علمته أنه أساس الدولة وأنه لا يكون إلا رئيساً فيها على غيره من بني جنسه. هو من يجب أن يرفع بالنيابة عن كل المواطنين عرائض الإصلاح، وهو الذي يختار من يوقع عليها. لا مكان هنا للعلمانيين والليبراليين ولا للحجازيين المتصوفة ولا الشيعة في الشرقية ولا الإسماعيليين، وربما ولا حتى سكان أهل حائل النجديين وأهل الجوف الشماليين. السلفيون هم من يجب أن يقود الإصلاح، ولو كان هناك إصلاح يأتي على يديهم لأتى منذ زمن. هم في الحقيقة أساس بلاء المملكة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

وتطرفهم صنعته الأيدي الملكية، التي ستحرق بجنون تعصبهم، إن لم يحرقوا الوطن بأكمله، وينشروا في ربوعه العنف والدمار والتقسيم، واستدعاء التدخل الأجنبي.

بعد ان وصلنا الى هنا، يتحدث الأمراء عن وحدة وطنية، وعن انتماء وطني، ولا يبدون استعداداً لاقرار سياسة العدل والمساواة بين المواطنين. لا يستطيع غير النجدي تغيير محلّ ميلاده حتى يخلص من الإضطهاد، ولا أن يخفي مذهبه حتى لا يُشتم في صحافة الأمراء، وهؤلاء لا يكفيهم قبول المواطن بوحدة المملكة، وبزعامتهم عليها، حتى يصبح مواطناً كغيره بدون درجات أولى أو ثانية أو ثالثة.

من لا يثق في غير النجدي، لا يحق له أن ينتظر ولاء وثقة من غير النجديين. ومن يحرم المواطن من حقوقه الأساسية والأولية التي تكفلها شرائع الأرض والسماء، لا يتوقعن انتماء صادقاً للمملكة كوطن، بل ستنفجر في وجهه عاجلاً أو آجلاً النزعات المناطقية والمذهبية لتمزّق مملكة التمييز وتعود الأوضاع والخارطة السياسية للجزيرة العربية كما كانت قبل قرن.

ويأتينا بعد هذا، أمير جاهل، أو مخبر ساذج، ليقرر بأن سكان هذه المنطقة أو تلك، أو أتباع هذا المذهب أو ذاك، غير وطنيين، وغير صادقي الإنتماء. إن من يمارس التمييز ضد المناطق والقبائل والمذاهب هم الأمراء، والطبقة النخبوية التي تحوطهم وتتحكم بالمناصب وتتمتع بالإمتيازات.. بينهم المسؤولون في الحكومة، والإدارات، والوزراء، والأمن والجيش، ورؤساء الصحف، ورجال المذهب الرسمي، كلهم يمارسون التمييز الطائفي، الذي هو نقيض كل انتماء مدّعى، ونقيض كل وحدة ترتجى، انهم ينسفون كل قواعد التلاقي الوطني، والإلتحام الشعبي.. هم في واقعهم وممارساتهم أعداء الوحدة، وأعداء الوطنية، وأعداء التعايش السلمي، وأعداء العدالة والمساواة، وبأيديهم لا بأيدي غيرهم، يدفعون سكان المناطق الى الإستقلال لنيل حريتهم الدينية، وحقوقهم المادية، وكرامتهم المسلوبة.

كيف يأتي الطائفي الجلاد، عدو الوطن والوطنية، ليصبح حكماً فيطلق على هذا نعت الوطنية، وعلى ذاك نعت اللاوطنية؟ المواطن غير الوهابي أثبت أنه أكثر وطنية من امراء العائلة المالكة ومشايخهم وتوابع اصنامهم، إنهم لم يبيعوا وطناً، ولم يظلموا أحداً، ولم يستأثروا بحق أحد، ولم يطلبوا من الأجنبي حمايتهم ودعمهم.

كل ما أرادوه ودافعوا عنه، هو حقهم في المساواة والعدالة.. أكان خطأ حين حلموا في (دولة التوحيد) أن يتخلصوا من الدونية، ومن مواطنة الدرجة الثالثة أو الرابعة؟

اما دعاة الوطنية الكاذبة.. دعاة الإنتماء الوطني الكاذب، من المنافقين والأفاقين، الذين يستأكلون من خيرات الوطن، ويمزقون شعبه، فنقول لهم: انكم أحوج من غيركم الى دروس الوطنية، واذا ما شغرتم مقعد الإستاذية، فابحثوا عن آخرين غير ضحاياكم لتلقوا عليهم دروسكم، لأن التلاميذ أو من تعتقدون انهم كذلك، لا يصدقون وطنيتكم الكاذبة، حتى ولو حلفتم ألف مرّة بأنكم وطنيون. اذا شعرتم بأنكم قد أخذتم أكثر من حصتكم، وأنكم لستم أسياداً بالقوة على نظرائكم، وأن الكفاءة يجب أن تسود، فتعالوا حينها نتحدث عن الوطنية.

هدف النشاط الدبلوماسي السعودي المحموم

حل الأزمة السعودية مع أميركا لا الأزمة العراقية

■ لم يطلب العراقيون ولا العرب من الامراء السعوديين الحديث باسمهم وتدبير انقلابات لصالح أمريكا

هل هو دفاع عن العراق، عن العالم العربي، عن النظام في العراق، عن الإسلام والمسلمين، أم هو دفاع عن النفس.. ذلك الذي تبادر اليه وتسعى من أجله سياسة المملكة الخارجية؟

هل هي حمّى نشاط سياسي سعودي جاء بعد غفوة عشر سنوات أو أكثر؟

هل وكّل أحدٌ عربي الهوى أو عراقي الإنتماء لتصنع السعودية لهم إنقلاباً على صدّام، وتعدّ خطّة تنشرها على الملأ؟

هل استشارت المملكة، وأخذت صكوك الوكالة من أحد، ليطير سعود الفيصل الى واشنطن المرة تلو الأخرى باحثاً كما يقال عن (سلام) ثمنه (تطفيش) صدام حسين وإخراجه من العراق كليّة، مطالباً بمتسع من الوقت ليحقق ما يصبو إليه حتى وإن أعلن مجلس الأمن الحرب على العراق؟

عن من تتحدّث المملكة، وباسم من، ولأجل ماذا، وما هو الثمن؟

لماذا الإجتماع في واشنطن وليس في الرياض بين الرؤساء العرب؟ لماذا لا يجلسون الآن قبل أن تبدأ قمتهم في المنامة في مارس القادم، حيث تشير كل الدلائل الى أن الوقت سيكون حينها متأخراً أمام العرب جميعاً لاستصدار ولو قرار ورقي يضاف الى إضبارات الجامعة العربية المعتقة.

المملكة تتصرّف وكأنها وكيل العالم العربي بقضّه وقضيضه فيما يتعلق بالقضية العراقية؛ الوكيل الذي لم يوكّله أحد، والوكيل الذي يبادر الى سياسات لم يتفق بشأنها بين العرب؛ والوكيل الذي ضعفت مكانته السياسية منذ اكثر من عقد خليجياً وإقليمياً وإسلامياً ودولياً؛ والوكيل الذي ستنطلق منه ومن جواره رُسُل الموت الى العراق.

السعودية لا تبحث عن حلّ للأزمة العراقية بالمعنى الحرفي للكلمة. بل الى حلّ أزمتها مع الولايات المتحدة الأميركية.

لا شك أن المشكلة السعودية متداخلة مع نظيرتها العراقية، ولهذا فالسعوديون يعتبرون أنفسهم ـ صدقاً أم كذباً ـ معنيين أكثر من بقية جيران العراق بما يجري. فبدائلها في العلاقات الدولية تكاد تنضب نظراً لاعتمادها المفرط على علاقات متميزة مع أميركا، جعلتها تشعر بأن تلك العلاقات تغنيها عن كل أحد.

والمملكة في هذه الأزمة ليست طرفاً محايداً. من الناحية النظرية هي معنية بالعراق، ومع العراق، اعتماداً على مبادئ العروبة والأخوة الإسلامية ومواثيق الدفاع المشترك التي ضمنتها الجامعة العربية. ونظرياً هي معنية لأنها دولة مجاورة قد تكون أشد المتأثرين سلباً بنتائج الحرب القادمة (اقتصادياً وسياسياً).

ولكن من الناحية العمليّة هي مع أميركا.. مع استمرار للصداقة القديمة وديمومتها من أجل تفادي الأسوأ القادم من الصديق الأميركي. هي مع الأمم المتحدة التي تعلو مبادؤها على مبادئ الأخوة في العروبة والدم والمصير المشترك، كما تسمو مبادؤها على مبادئ الجامعة العربية ومقرراتها.

السعوديون حسموا خياراتهم وسيشاركون في الحرب ضد العراق



السعودية بعد العراق: فات زمان الصحبة

هذا هو ملخّص أزمة السعودية.

والحلّ من المنظار السعودي تغيير النظام العراقي سلماً بأقل الخسائر على السعوديين: إخراج صدام وعائلته من العراق، أو بانقلاب أبيض من المؤكد أنها غير قادرة على تحقيقه في المستقبل، ولو كانت قادرة لفعلت.

وليكن هذا المجهود السعودي مساهمة لأميركا في الحرب على العراق.

إن لم يحدث هذا وبدأت الحرب، فالسعوديون قد أعطوا موافقتهم التامة لاستخدام قواعدهم وأجوائهم ضد العراق، هذا ليس تخرّصاً بل حقيقة. وستبرر المملكة ذلك بأنها حاولت الوصول الى حلّ سلمي، ولكن العراق ـ وليس أميركا ـ لم يقبل أطروحتها! وما أعلن عنه سعود

الفيصل في زيارته لأميركا في آخر يوم من يناير الماضي، يفيد بأن ما تطلبه السعودية هو أن تعطي أميركا موافقتها للسعوديين حتى مع قيام الحرب أو إعلانها لكي تتصرّف المملكة في استثمار المجهود العسكري الأميركي لإقناع الرئيس العراقي بالإستسلام والخروج.

المملكة لا تريد انهياراً صاعقاً لنظام الحكم في العراق، بل تريده انهياراً متدرّجاً يحقق أمرين أساسيين:

١ - إبقاء جهاز السلطة الحالي فاعلاً بدرجة ما. أي أن لا يكون التغيير راديكالياً شاملاً للجهاز ورموزه، ومعنى ذلك سيطرة جهات على الحكم لا تكن لها المملكة سوى الريبة، وتبادلها تلك الجهات الكراهية.

٢ - حدوث تراخي في الزخم الأميركي العسكري حتى لا يغري ذلك الأميركيين بتكرار التجربة ضدّ السعودية نفسها. وكأن المملكة تريد أن تقول بأن السياسة قادرة على التغيير المتدرج والهادئ وتقبل أنصاف الحلول، في حين أن العسكرتاريا تميل الى الإنتصار الساحق الشامل على الخصم الذي يؤدي في أحيان كثيرة الى المغامرة في معارك أخرى، قد تكون السعودية هي التالية.

أزمة السعودية مع أميركا هي المحرّك للجهد السياسي السعودي الخارجي اليوم. هي ليست قلقة من موضوع تقسيم العراق، فذلك لن يحدث من وجهة النظر السعودية. لكن ما سيحدث هو أن السعودية ستكون الأقلّ نفوذاً في العراق بين كل جيرانه.

السعوديون يواجهون خيارين: الوقوف الصريح مع المجهود الحربي الأميركي وتحمّل التبعات الداخلية، على أمل تقليص الخطر الأميركي اللاحق لتغيير نظام الحكم العراقي. الخيار الآخر الوقوف ضد الحرب وإن كان ذلك الخيار سيغضب أميركا على السعوديين أكثر، ولكنه سيوحّد جبهتهم الداخلية، ويعزّز بعضاً من شرعية حكمهم الآخذة بالإنحدار.

يظنّ كثير من المراقبين، خاصة العرب منهم، أن السعوديين اختاروا الثاني، والصحيح أنهم حسموا خيارهم باتجاه الأول، ولكنّهم لطّفوا المشهد، ويحاولون إخراجه بإتقان.

لقد ابتدعوا خطّاً ثالثاً، وهو الحديث عن حلّ إنقلابي (عسكري) يعلمون أن أحداً لا يشتريه منهم، فإمكانات السعوديين محدودة، ولو كان الإنقلاب ممكناً لقامت به أميركا منذ سنوات. فما كان منهم إلاّ التقاط (تتمّة) المشروع الأميركي، وهو إجبار صدّام على الإستقالة تحت طائلة السلاح.

هذا هو المخرج السعودي الوسطي الذي سيبرر لهم الإنخراط في الحرب الى جانب أميركا إن لم تتحقق الإستقالة. والحجّة طبعاً: تجنيب العراق وشعبه الحرب، أو المزيد منها، وهوكلام حق يراد به باطل.

السعودية تبحث عن حل لأزمتها مع أميركا، حاول الأمير عبد الله أن يهدّئها بمبادرته للتطبيع مع إسرائيل قبل عام في مؤتمر بيروت، أي على حساب القضية الفلسطينية. لم يفد هذا العرض كثيراً، فتقدّم السعوديون بمبادرة جديدة ولكن على حساب العراق، ولا نظّن أن هذا سيفيدهم كثيراً أيضاً. وقبلها فعلوا الأمر نفسه مع نظام طالبان الذي كانوا (الى جانب الباكستان والإمارات) الوحيدين المدافعين والمعترفين به.

ولربما إن تطلّب الأمر في المستقبل، وجد آل سعود لهم قضيّة جديدة يبيعونها لصالح الولايات المتحدة.

من يدري، قد يكون ذلك مشروع عبد الله الجديد حول المشاركة السياسية في العالم العربي، الذي قيل انه سيقدمه في المؤتمر القادم في البحرين، انسياقاً مع مبادرة الشراكة التي عرضها كولن باول في ديسمبر الماضي حول تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط.


اسلوب الحرب والضربة القاضية يخيفان السسعودية

منحياً باللائمة على العراق
ومقدراً صبر بوش

سعود الفيصل:
بوش يستمع إلى النصائح وغير متسرع

في زيارته الأخيرة لواشنطن، أعرب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عن تقديره لصبر الرئيس الأمريكي جورج بوش بشأن الملف العراقي وذلك في مقابلة مع شبكة "إن بي سي" التلفزيونية الأمريكية. وقال بعد لقائه مع الرئيس بوش في واشنطن، لقد "دهشت للصبر الذي يتحلى به (بوش) في تعامله مع هذا الملف المعقد". وقال إن بوش "يستمع إلى النصائح التي تقدم له، ولا يقدم على أعمال متسرعة قد تؤدي إلى نتائج سيئة". وأضاف بأن بوش "يبدو هادئا جدا، ومصمما جدا (...) لكن يبدو أيضا أنه يفكر في شن عملية محتملة كخيار أخير". وأضاف أنه إذا لم يتعاون العراق مع المفتشين الدوليين المكلفين بنزع أسلحته، فإن النتائج ستكون "مروعة". وقال "لا أستطيع تصور ما سيحدث للشعب العراقي" في حال نزاع مسلح جديد.

السعودية .. والوضع الوطني الخاصّ

هل بيننا "شعب الله المختار"؟

الخصوصية في المملكة تطرح في العادة كمادة تبرير للعجز والإستبداد. إنها تستخدم من قبل صنّاع القرار جهلاً أو تجاهلاً في ضديّة مع سنن الكون والحياة، لتقول بأن ما يجري في هذه البلاد أو تلك من تغيرات سلبية أو إيجابية لا علاقة لها بالسعودية ولا شعبها، دون النظر الى المسببات والنتائج. هنا تأتي رسالة صانع القرار السعودي لتقول: المملكة مختلفة، المملكة لها خصوصياتها، شعب المملكة لا يشبه الشعوب الأخرى. والنقاش هنا يتخذ صفة العمومية والتعمية في آن، بقصد صرف الأنظار عن إجراء المقارنات التي هي من أولى أبجديات العلم، ولتقطع على الجمهور تساؤلاته المتكررة كلما لاحظ تشابه الظروف والأسباب. لماذا تختلف العائلة المالكة في السعودية عن نظيراتها في الدول المجاورة مثلاً؟ ولماذا لم يحدث التغيير السياسي المنشود مثلما حدث لدى غيرنا؟ ولماذا توجد لدينا مشاكل إقتصادية مستوطنة ومنذرة بالعنف، ولا توجد عند من هم أقلّ غنىً منّا؟ ولماذا وجد التطرّف الديني ضالته بيننا؟ ولماذا لدينا إعلامان: رسمي هزيل في الداخل ومفسد في الخارج؟ هذه الأسئلة وغيرها لها إجابة واحدة في القاموس الرسمي: نحن غير؟

و (نحن غير) تعكس شعوراً بالتميّز عن الآخرين والترفع عليهم (شعوباً ودولاً) بالرغم أنه لا توجد أسباب موضوعية أو دينية تدعو الى ذلك. فإذا كان (الغنى) مدعاة للتعالي، فوضع المملكة الإقتصادي كدولة لا يدعو إلا الى الرثاء، وما تقدّمه الحكومة من خدمات إجتماعية (صحية وتعليمية ووظيفية وغيرها) وصلت الى الحضيض، في حين أن شعبها لا يتمتع بما يتمتّع به آخرون من شعوب مجاورة بعد أن انخفض دخل الفرد من ٢٢ ألف دولار سنوياً في الثمانينات الى نحو ٦ آلاف دولار الآن.

ربما يوجد بين بعض السعوديين من يعتقد بأن (الدين/ المذهب) سبب في التعالي، فالمذهبية السلفية الطاغية صنّفت أتباعها ومنذ وقت مبكر بأنهم المسلمون حقاً ودونهم كفّار، ولذا تكثر عبارات (الإسلام الصحيح) (والدعوة الصحيحة) في وصف الذات، كما يُقذف الآخر بعبارات التفسيق والتشريك والتكفير. لا تجد هذه الروح بين الحجازيين وهم الأقرب الى الديار المقدسة، ولا لدى غيرهم من أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى والذين لا يصنّفون في دائرة (الأنا المسلم) بل في دائرة (الغير). ومع أن الإسلام يفرض السواسية لا التعالي، فإنه لدى السلفية يؤدي عكس دوره تماماً، وقد كان هذا حالها حتى قبل ان تستولي على الحجاز وتنال شرف خدمة الديار المقدسة.

والعائلة المالكة، لا ترى نفسها مجرد عائلة من العوائل، بل تفخر بمنبتها المناطقي (رغم أنها ليست أفضل ولا أشرف بقاع الأرض) وأحياناً بأصولها القبلية (وهي ليست حسب التصنيف القبلي من أشرف الأصول، رغم أنه ميزان معتلّ وباطل) وبحجم الأراضي التي تحكمها قبل أن تهبط عليها نعمة النفط فتزيدها استعلاءً وعلواً. ومع أنها تعتقد بأنها تحمل رسالة (الإسلام الصحيح) الى كل العالم، فإن ذلك لا يقترب الى التطبيق والممارسة الشخصية، وفوق هذا فإن الفكر السلفي المتطرف أصبح ظاهرة مرضيّة مزمنة تنبّه البعض إليها متأخراً بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، وصناع القرار يشعرون اليوم ان ما اعتقدوه تميّزاً في الماضي، ليس مقبولاً حتى داخل السعودية نفسها، فما بالك بخارجها؟

(نحن غير) ظاهرة مرضية مستوطنة، لها امتدادات نفسية وانعكاسات على سلوك الفرد والدولة في علاقاته وعلاقتها مع الأفراد والجماعات والدول. ربما كان ذاك سبباً في الجفاء الذي يظهر للعلن أحياناً بين آل سعود ونظرائهم في الخليج، وحتى في الأردن والمغرب. ولعلّ هذه الحالة انعكست بصورة من الصور على مناهج التربية الوطنية حديثة العهد، وعلى الخطاب الإعلامي الرسمي الذي يستخدم دائماً مفردات المديح في أقصاها: الأحسن، الأفضل، الأجمل، الأعلى، الأكثر تفوقاً، ويصم المختلف بعبارات تؤدي الى ذات الإعتزاز الكاذب: الحاسدين، الحاقدين، وغير ذلك!

بل ظهر ما يشبه الوطنيّة الكاذبة التي تسعى الى حشد الشارع وراء العائلة المالكة، وخير من عبّر عن ذلك خالد الفيصل في بيت شعر شهير:

إرفع راسك إنت سعودي
غيرك ينقص وأنتَ تزودي

وحالة الإستعلاء تمارس ضدّ الآخر الخارجي، والآخر الداخلي، أي في علاقات الشرائح الإجتماعية بعضها ببعض، وبين العائلة المالكة وشعبها، وقد انعكس هذا على ممارساتها وسياساتها الداخلية.. وفي موضوع الإصلاح ينظر الأمراء بصدق الى أن المطالب الشعبية بالإصلاح السياسي والمشاركة في الحكم، على أنها مطالب غير عادلة، لأنها تتعدّى على حقوقهم الخاصة.

خصائص مزعومة للمجتمع السعودي

وانتقل الأمر الى التعليم (مناهج التربية الوطنية) حيث تلقن الأجيال على نزعة وطنيّة كاذبة وتفرد الصفحات لتوضيح خصائص المجتمع السعودي على النحو التالي (انظر كتاب التربية الوطنية، وزارة المعارف، الأول متوسط، ١٩٩٨، تأليف: حماد بن حمد النمي، وعبدالله بن ناجي آل مبارك، وإبراهيم بن عبد الله الحميدان):

- فهناك زعم بأن المملكة وحدها (تطبق الشريعة الإسلامية) ومعلوم أن الحكومة متهمة في عقر دارها بعدم تطبيق الشريعة، فضلاً عن أن دولاً أخرى تزعم الأمر ذاته (إيران والسودان ونظام طالبان قبل سقوطه).

- ومن الخصائص المزعومة للمجتمع السعودي دون غيره وجود (نظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). فالمملكة "الدولة الإسلامية الوحيدة التي تنفرد بوجود جهاز تابع للدولة مهمته الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". وهذه في الأصل ليست ميزة، ولا أدلّ على ذلك ما يثيره وجود وممارسات مثل هذا الجهاز من جدل محتدم منذ سنوات طويلة بين المواطنين السعوديين. وفضلاً عن ذلك، ليست المملكة الوحيدة التي لها جهاز تابع للدولة، فماليزيا وإيران ومعهما نظام حكم طالبان لديها أجهزة وبنفس الإسم، وتتعرض لذات النقد.

- ومن خصائص المجتمع السعودي الغريبة والعجيبة: استخدام التقويم الهجري! والأعجب منها خاصية "التواصل بين الحاكم والمحكوم" عبر سياسة الباب المفتوح!! ورغم أن هذه ليست مديحاً في جوهرها وليست مفيدة إلا في الإعلام وليس لها علاقة بالإصلاح والصلاح، فإن بعض الدول المجاورة تمارسها. وفي حين أن لدى تلك الدول برلمانات وحريات معقولة،

فإنها هنا في المملكة توضع كبديل عن الإنتخابات ومجالس الشورى الحقيقية.

- وهناك أيضاً من الخصائص: منع الإختلاط في التعليم، ومحاربة البدع والخرافات كمحاربة الأعياد غير الشرعية (المولد النبوي، والعيد الوطني) وكذلك محاربة السحر، ومحاربة "أصحاب البدع والخرافات" داخل البلاد حيث "حرصت الدولة" على فعل ذلك في "كافة الأماكن والأزمان مما ساعد على اختفائهم". وأصحاب البدع والخرافات لا يعدو أن يكونوا (غير الوهابيين) من مواطنين وغيرهم. فهل هذه خاصية وهل هذا منهج تربية (وطنية)؟

- وانظر الى هذه الخاصية التي لا يتمتع بها شعب غير الشعب السعودي: إنها (الوحدة والترابط بين أبناء الوطن) "حيث صارت العقيدة هي الرباط الوثيق الذي يجمع بين أبناء هذا الوطن بجانب اللغة والعادات والتقاليد"! فكل الشعوب مفككة عدا شعبنا، والحقيقة أنه لا يوجد شعب مفكك من الداخل في العالم العربي (عدا نموذجين أو ثلاثة) مثل الشعب السعودي، ولا شيء ينخر في وحدته إلا (العقيدة) هذه، والتي تعني (العقيدة الوهابية) والتي لا يمزّق السعوديين كشعب بمثل ما تفعل هي اليوم.

- ومن الخصائص: أن المجتمع السعودي له عادات وتقاليد خاصة به، وهنا تستعار عبارات تاريخ ما قبل الإسلام حتى مثل: "الكرم والنجدة وإغاثة الملهوف ومناصرة الضعيف"! فهل الشعب السعودي هكذا، وشعوب العالم الأخرى غير ذلك؟

- وأخيراً هناك خاصية أخرى وهي أنه لا توجد في المملكة سوى الأعياد الإسلامية (عيد الفطر والأضحى)!

وكما هو واضح فإن هذه الخصائص إمّا مدّعاة مزعومة تفترض تحققها في شعب المملكة، وغيابها عن المجتمعات الأخرى، أو أنها في جملتها لا تعدّ ميزة، ووجودها مضرّة ومشكلة، ويدور حولها خلاف واسع وشديد الحدّة بين أفراد المجتمع.

تنميط التصور ضد الآخر

نحن لسنا "شعب الله المختار" مع أن كثيراً من الجماعات الأثنية والدينية تعتقد أنها كذلك وتمارسه بالفعل. ليس اليهود وحدهم في هذا المضمار، الإنجليز والألمان كانوا يعتقدون ذلك في أنفسهم في حقب تاريخية سابقة. و عبارة "شعب الله المختار" تحقق أغراض مختلفة بالنسبة للجماعات، فأول ما ترسّخه عند الأتباع هو الشعور المغالى فيه بالتفوّق العرقي أو الديني (الإنتداب الإلهي للقيام بمهمّة إصلاحية ما على الأرض)، وهذا يفترض بأن ما لدى (نحن) أرقى مما لدى (هم) من معارف دينية ودنيوية، ويجرّ هذا الى إدّعاء تملك (الحقيقة) التي لم يكتشفها



أليست لنا خصوصية من هذا النوع؟!

الآخرون، أو الذين لا يريدون الإعتراف بأنها الحقيقة الكبرى، فينبغي إقناعهم بها أو معاقبتهم من أجلها.

ويستبطن الشعور بالتفوّق والتميّز عن (الآخر/ هم) استصغار ما لديهم، واحتقار ما عندهم، وتقزيم المفاهيم الكليّة الإنسانيّة بحيث لا تعود تشملهم، ومنها الإعتراف بإنسانيتهم كنظراء في الخلقة البشرية، واستسهال التعدّي على حقوقهم (لأن الله خلقهم أذلاء) ويجب أن يكونوا كذلك. فالظلم هنا ليس ظلماً بشرياً، بل هو عدلٌ جاء من السماء، و (نحن) نطبّقه بحقّ (هم). وهكذا تتحوّل الرسالة المدّعاة لنشر الحقيقة الناصعة الواضحة الى (عنصرية) بغيضة تطعن في أصل الرسالة السماوية. وتتحول الأهداف الدينية في ظاهرها الى أهداف (مصلحية) فالله سخّر (هم) لـ (نا) والله عاقب (هم) بـ (نا). أما المفاهيم الدينية فتتحوّل الى أدوات يستخدمها (نحن) ضدّ (هم) ولكن بشكل مقلوب تماماً، فتُقيّد (العدالة) ومصاديقها في (نحن) ويجوز خرقها حين يتعلق الأمر بـ (هم). الكذب لا يجوز بين(نا) ولكن يجوز علي(هم) وكذلك في موضوع سرقة المال وإهدار الدم واستباحة العرض.

بالرغم من أحداً في المملكة لا يدّعي أنّه شعب الله المختار، ولكن من حيث الممارسة هناك من يطبّقها ضد (هم) من المواطنين، ومن المسلمين والعرب، فضلاً عن الأجانب غير المسلمين. والخطاب السلفي الرسمي، كما الخطاب الرسمي التعليمي والإعلامي، لا يتجه نحو خلق روح وطنيّة مبنيّة على ثقافة وطنيّة مشتركة ومفاهيم دينية جامعة، وإحساس إنساني هو جوهر الإسلام في المعاملة.. بل ينزع الى تمجيد الذات بناءً على (العقيدة الصحيحة) التي لا يمتلكها (كل) المواطنين بل (بعضهم). وهذا البعض هو بالتحديد من يطبق استتباعات مفهوم (شعب الله المختار)، ومنه انطلق التطرّف والعنف والإقصاء والتكفير والإقصاء بناء على تلك (العقيدة الصحيحة).

هذا (البعض) استُهدف على مدى أكثر من قرنين لتعزيز مشاعر التميّز الديني مترادفاً مع إدّعاء تفوّق عرقي صافٍ. وجاءت الدولة الحديثة فضيّقت مفهوم (نحن) والذي يشمل المواطنين جميعاً، ليكون (نحن) الديني والمناطقي الذي يستضعف البقية ويهتضم حقوقها. لقد أُطلقت الإختلافات من عقالها ضد (الآخر) المواطن قبل الأجنبي، وشكّلت صورته بطريقة جعلها تستمر في نزوعها النمطي ضده، فأصبحت تلك الجماهير المستهدفة غير قادرة على تشكيل رأي شخصي وواقعي عن مواطنين رغم احتكاكهم بهم، يختلف عن الرأي السائد والصورة النمطية. فهذا (الآخر) كافر أو مشرك (وله ذنب أيضاً) وحاقد على الإسلام، ومتآمر مع اليهود.

لكل بلد خصوصية من نوع ما، لكنها لا تخرج عن سنن الكون، ولا تعطي ميزة لأحد ليخرج على هذه السنن، ولا تشفع له بأن يتعالى عنصرياً وطائفياً ومناطقياً. والخصوصية المزعومة في المملكة لا تشفع للعائلة المالكة بأن تؤجل الإصلاحات، ولا أن ترسّم التمايزات المناطقية والمذهبية والثقافية في المملكة، ولا تبرّر العنف والتحقير للآخر في الداخل (المواطن) وفي الخارج (المختلف في البلد والعقيدة).

لتكن لنا خصوصية نفخر بها. رفاه اقتصادي، وهامش واسع من الحرية، وألفة أجتماعية، وعلاقة وطيدة بين الحاكم والمحكوم. ليست خصوصيتنا اليوم إلا في المجال السلبي، في التطرف الفكري، وفي الإستبداد المطلق، وفي الفساد الذي اشتهر حتى بلغ عنان السماء. لنغير هذا لنكون بألف خير.

الكلمة الحرة بين الجلاد والقاضي

قراءة في محاكمة الكاتب زهير محمد جميل كتبي

نحن هنا أمام قضية تضاف الى ملف الانتهاكات الصارخة بحقوق الانسان، قضية تتورط فيها أطراف عدة، وتنال أقدس مبدأ ناضل الانسان من أجله تحقيقه والحفاظ عليه وهو حق التعبير عن الرأي. الانتهاك هنا تشترك فيه مؤسسة طالما كان الأمل ببقائها نزيهة، محايدة، مستقلة لا تخضع لابتزازات أهل السلطة ولا لنزوعات الهوى والاعتقاد الخاص، وهي مؤسسة القضاء. وزاد في البلاء أن تتعاقد هذه المؤسسة مع مؤسسة أخرى طالما بقيت القوة المعيقة لاستقلال القضاء كما أنها بقيت المتسبب الأول في انتهاكات حقوق الانسان، وهي وزارة الداخلية.

هذه القضية التي سنحاول عرض بعض جوانبها، تتناول قصة كتاب "الستر في الاسلام وغلو المحتسب" لمؤلفه الاستاذ زهير محمد جميل كتبي، الكاتب المعروف من مكة المكرمة. هذا الكتاب أثار جملة التجاوزات المتكررة لرجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا سيما فيما يتعلق منها بالتعدي على خصوصيات الافراد وإنتهاك الحرمات والاعراض بما يشوّه مفهوم الاحتساب ودوره الخيري وتحوّله الى اداة لهتك الاستار وفضح الاسرار وكشف عورات الناس.

نظرة في الدعوى

ان أول ما يلفت الانتباه في الدعوى التي رفعت ضد الكاتب الاستاذ زهير محمد جميل كتبي، أن وزارة الداخلية هي ممثلة الادعاء العام في شخص الرائد محمد بن حسن بن حسين الغامدي، في قضية لها علاقة بتأليف كتاب، أي في قضية رأي وفكر، وليس قضية أمنية لها علاقة بالجرائم في بعديها الفردي او الجماعي.

الملاحظة الثانية، أن الدعوى تنطوي على قضية خطيرة وستكون أشد خطورة فيما لو جرى اعتمادها من قبل قضاة المحكمة الكبرى، وهي قضية سبر النوايا التي على أساسها تقام الدعوى أو يجري إدخالها كعنصر رئيسي في المرافعات القضائية. كقول المدعي العام "إن هذه العبارة تكفي لإدراك ما ينطوي عليه نفس كاتبها من شطط وانحراف في التصوير تجاه ديننا الحنيف".

الملاحظة الثالثة، أن مضامين الدعوى تتعارض الى حد كبير مع التفسيرات التي قدّمها المدعي العام، فالأخير أراد إثبات قضية ضد المؤلف هي ليست ضمن مجال اختصاصه.

اجمالاً، فإن الدعوى المقدّمة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١ - أن الكتاب يشتمل على مخالفات وزلّات متعلقة بأمر العقيدة الاسلامية السمحاء.

٢ - التطاول على رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٣ - التجاوز على العاملين في المؤسسات الدينية والقائمين عليها.

٤ - الايقاع بين رجال الدين والمسؤولين من جهة وبينهم وبين العامة من جهة أخرى.

٥ - الغمز واللمز تجاه الحكام.

هذه النقاط تلخص مجمل الدعوى المرفوعة ضد الاستاذ كتبي، وهي نقاط تقع خارج مجال اختصاص وزارة الداخلية، وكان يفترض ان يتولى مهمة تمثيل الادعاء العام شخص من هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر او من جهة تابعة للمؤسسة الدينية بوصفها الجهة المتضررة بصورة مباشرة من الكتاب. ومع ذلك سنحاول هنا إعادة قراءة النصوص المعتمدة من قبل المدعي العام لاثبات قضيته.

يحيل المدعي العام لاثبات مخالفة كتبي للعقيدة الاسلامية الى الصفحة العاشرة من الكتاب حيث جاء فيها ما نصه: "إننا نفرق في نماذج عقيدة من الفكر الأرعن ولم نكن قادرين على إيجاد منظور فكري مناسب ينير زماننا ويساعدنا على تطبيق معاملاتنا الاسلامية بطرق أكثر منطقية وانسانية..". فهم المدعي العام من هذا النص بأن كتبي يرمي "للتشكيك في أصل عقيدتنا السمحاء ومطالبة بالاستعاضة عنها بمنظور فكري لزعمه بأننا إن لم نقم بهذا الجهر (يقصد العمل الفكري - تفسير المدعي) سنتعرض للفشل في الارتقاء

> **وزارة الداخلية المعيق الاول لاستقلال القضاء واول المتسببين في انتهاكات حقوق المواطنين**

بمفاهيمنا وقيمنا الاسلامية الى مستويات تحديات العصر".

وفي واقع الأمر ان النص المحال اليه في مؤلف الاستاذ كتبي لا يشير سوى الى انفصام النص والممارسة في الاطار الديني، أي عدم القدرة على استيعاب أبعاد ومقاصد النص الديني بدرجة تعين على تحقيق أداء أفضل للمعاملات الاسلامية. هذا النص لا يقع داخل حيز النص كيما يقال ان كتبي تطاول على العقيدة الاسلامية، فهو يمارس لياقته الفكرية في مضمار العقل. وإن أقصى ما يمكن للمدعي أن يحتج به على كتبي أنه قدّم قراءة للنص الديني مخالفة لقراءة المذهب الرسمي للدولة الذي يمثله المدعي العام وربما قضاة المحكمة الكبرى. وبالتالي فإن القول بمخالفة العقيدة الاسلامية يجب تصحيحه ووضعه في كلمات ذات دلالة دقيقة ومحددة وهو مخالفة لعقيدة أتباع المذهب الرسمي للدولة، هذا في حال بلغ بنا التنزل الى مستوى القراءة الحرفية او الماورائية للنص.

وصف الاسلام بالايديولوجية في كتاب كتبي هو الآخر يفرض اعادة قراءة ضمن السياق الفكري والبيئة الاجتماعية الذي ظهر فيها، فكتبي هنا يعالج موضوعاً على درجة كبيرة من الحساسية وفيه انطباق على حالة السعودية وكثير من الدول التي ترتكز على ايديولوجية دينية. وبخلاف تعريف المدعي العام الذي اعتبر وصف كتبي للاسلام بالأيديولوجية بأنه "يطلق على كل فكر من إنتاج البشر"، فإن الاسلام بالفعل قد تحوّل الى ايديولوجيا دينية حين يتم توظيفه لأغراض سياسية محددة، وتستغل نصوصه لتبرير ممارسات سياسية واجتماعية معينة، وتفبرك تفسيرات للنص الديني لغرض خدمة توجهات وسياسات معينة للدولة، بحيث يفقد النص الأول (الكتاب والسنة) سلطته ونقاوته لصالح النص الثاني (اجتهاد العلماء) المتأثر بدوره بمصالح وأغراض التحالف مع أهل الحكم.

نقد رجال الهيئة

الدعوى تضمنت تركيزاً شديداً يكاد يصبغ الجزء الأكبر من المساحة المخصصة للدعوى على نقد الاستاذ كتبي لتصرفات وسلوك رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو نقد يجري تداوله شفهياً في الغالب بين العامة.

النقاط التي أوردها المدعي العام حول ما اعتبره "تجاوزات" الاستاذ كتبي على رجال الهيئة والمؤسسات الدينية على وجه العموم حول ممارسات المحتسب الخاطئة مثل الغلو والتطرف والتعصب والارتجال والانحراف.

نقل ممثل الادعاء العام الغامدي عن الكتاب ما نصه "لم يأمر الاسلام بالنهش في الأعراض والتشهير وقذف الناس بقبائح السلوكيات والتفسيق حتى أصبح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عنواناً للمخازي والفضائح في نظر المجتمع". ورغم أن الاستاذ كتبي لم يستعلن الجهة المقصودة بهذا النقد الا أن النص يكاد من فرط تداوله بين الناس ان يمثل التعبير الثقافي للكلام العام المشاع بين الناس، فالاستاذ كتبي استعلن او بصورة أدق صاغ وبصورة مكثّفة ما يقوله المواطنون عن رجال الهيئة حيث اختراق الحدود المقررة شرعاً وعرفاً في التعامل مع الحرمات واقتحام البيوت وانتهاك خصوصيات الافراد بطريقة مخزية من قبل رجال الهيئة.

ولا شك ان مقارنته بين نموذجين من الاسلام: اسلام التسامح واسلام الدروشة والسواك والثياب القصيرة هي مقارنة نقدية يراد منها انتقاص ليس "لما سنه الرسول صلى الله عليه وسلم في أمر السواك وتقصير الثياب" كما ذهب المدعي العام بل كان الاستاذ كتبي يرمي الى الاشادة بنموذج للاسلام ممثلاً في تسامحه واحتماله للإختلاف، واسلام لا يغدو أكثر من طقوس وممارسات محنّطة مسلوبة المعاني.

والمثير للدهشة بأن زعم المدعي العام بأن ما كتبه الاستاذ كتبي من عبارات "ظاهرها الاصلاح وباطنها الاثارة ومحاولة الايقاع واشاعة الفتنة في المجتمع وتأليب النفوس بعضها ضد بعض على مختلف المستويات" يحتمل أكثر من دلالة، ففيه ما يستبطن إقراراً ضمنياً بصحة ما ذهب اليه الاستاذ كتبي "من مطاردة الشباب وملاحقة النساء في كل زوايا المجتمع"، ولعل في ذلك وجه اعتراض المدعي العام حول ما أشار إليه الأستاذ كتبي من ردود فعل محتملة مثل "خطر انفجار الشارع العام ضد هذه المؤسسة الدينية المتطرفة".

وربما يزداد الأمر سوءاً بالنسبة للمدعي العام حين يتقدّم الاستاذ كتبي باقتراح للحيلولة دون تغوّل دور رجال الهيئة ودون احتمالات الصدام مع الشارع كقوله "لا بد من وضع الخطط الكفيلة بمواجهة هذه المؤسسة الدينية المنتشرة في الشارع الاسلامي والتي تمارس سلوكياتها دون أدنى تدخل من السلطة السياسية والتي أخشى ان ينالها شيء من ممارساتهم في المستقبل بعد أن يشتد عودهم، لأنهم سوف يدخلون مرحلة جديدة تنتقل من القول الى القتل". وفي هذا النص ما دفع المدعي العام للقول بايقاع الاستاذ كتبي بين رجال الدين والمسؤولين من جهة وبينهم وبين العامة.


المملكة العربية السعودية
وزارة العدل

تظهيرات هيئة التمييز

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده - وبعد فقد جرى الاطلاع على هذا الصك رقم ١١/١٨/١٢٦ في ١٤١٦/١٢/١٨هـ الصادر من أصحاب الفضيلة قضاة المحكمة الكبرى بمكة المكرمة الشيخ عبد الله بن ناصر الصبيحي والشيخ عبد العزيز بن صالح الرضيان والشيخ سليمان بن يوسف الدويش بشأن دعوى المدعي العام ضد السجين/ زهير محمد جميل كتبي المتهم بتأليف كتيب الستر في الاسلام وغلو المحتسب وعدم تقيده بما صدر بحقه من ولاة الأمر وفقه الله بمنعه من الكتابة في الصحف وتجنب الخوض في أمور السياسة المحكوم فيه بالأكثرية بسجن المدعى عليه المذكور لمدة سنتين إبتداءً من تاريخ [illegible] قرار محكمة التمييز رقم ٩/ص/٣٠ في ١٤١٧/٣/١هـ [illegible] ١٤١٧/٦ [illegible]هـ وبدراسة الصك وصورة ضبطه وما ألحق بهما من صاحبي الفضيلة الشيخ عبد الله الصبيحي والشيخ عبد العزيز الرضيان تقرر بالأكثرية الموافقة على الحكم والله الموفق وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قاضي التمييز — قاضي التمييز لي وجهة نظر — قاضي التمييز — قاضي التمييز — قاضي التمييز

ومن أجل تهويل الدعوى وزخمها بأدلة أخرى عاضدة، يعطي المدعي العام مدلولات مخيفة لمصطلح المؤسسة الدينية كما يستعمله الاستاذ كتبي. يقول المدعي العام "وللاحاطة فإن المؤسسة الدينية في نظر زهير المذكور تعني كل الجهات المسؤولة عن أمور الدين في البلاد الاسلامية وذكر منها هيئة كبار العلماء ومجلس القضاء الاعلى ودار الأزهر في مصر".

يثير لجوء المدعي العام الى مطالبة الاستاذ كتبي بالحصول على منابر للرأي وفرص متساوية مع المؤسسة الدينية للتمكن من ممارسة الحوار والنقاش والمجادلة مع رجال المؤسسة، كدليل إدانة، وكأن المطالبة تمثل في نظر المدعي جنحة او جريمة يجب ان يعاقب عليها الاستاذ كتبي، وهذا الاعتراض من المدعي العام كفيل بإثبات كل ما قاله كتبي عن العقيدة الرسمية، وهي التي أحالت الاسلام الى عقيدة محتكرة في يد مؤسسة والاسلام الى ايديولوجية للدولة.

هناك جانب آخر من الدعوى لا يقل إساءة لنظام القضاء وتعدّياً صارخاً على حقوق الافراد وفي القلب منها الحقوق الفكرية، وهو خروج الاستاذ كتبي على القيود الصادرة بحقه من أوامر من قبل وزير الداخلية في ١٤١١/١٢/١١ والقاضية "بمنعه من ممارسة الكتابة في الصحف وتجنب الخوض في أمور السياسة" ثم بعد مراسلات استعطاف مع الملك عاد الاستاذ الكتبي للتأليف ولكن ما لبث ان منع من الكتابة ثانياً وأخذ عليه تعهد آخر بتاريخ ١٤١٢/٥/٤هـ وذلك "بالامتناع عن الكتابة والتفرغ لعائلته". وفي هذا النص ما يثير السخرية حقاً فالامتناع عن الكتابة يمثل بحد ذاته خرقاً للحد الأدنى من حقوق الآدميين، لأن الكتابة فعل عقلي يترجم الجانب الآدمي من الانسان، أما الحاق ذلك بعبارة "والتفرغ لعائلته" فهذا مثير للضحك، وكأن الاستاذ كتبي بحاجة لأوامر من ولاة الأمر كيما يتفرغ لعائلته، بل في النص ما يعيب الحكومة حين تطلب من مواطن بالتفرغ لعائلته، ففي ذلك اختراق مفزع من قبل الدولة لخصوصيات الافراد.

الطلب بتجنب الخوض في أمور السياسة هو أمر ينطوي على عقيدة لدى أهل الحكم، يمكن تلخيصها في أن السياسة إحتكار فئة أو وقف ذري لعائلة آل سعود لا يجوز لأفراد غيرها ان يزاحموها فيه.

وفور انتهاء المدعي العام من عرضه لاثبات التهمة الموجهّة الى الاستاذ زهير كتبي أعقبه مطالبة "بإصدار الحكم الشرعي بحق المذكور.. وإعادته الى جادة الصواب".

كتبي مدافعاً

بعد استماعه للدعوى، قدّم الاستاذ كتبي رواية مختلفة تنطوي على أبعاد قانونية مهمة ولا شك أن لها تأثيراً مباشراً في طبيعة الدعوى والحكم. التهم المنسوبة الى كتبي حسب ما وردت في نص الدعوى لا ترتقي الى مستوى الدليل القطعي في حال تمت قراءتها مفصولة عن قرائن اخرى، لا سيما كتاباته الاخرى التي تتضمن اشارات كثيرة صالحة للاسقاط على بلده.

تضمن دفاع كتبي نقاطاً كثيرة على درجة كبيرة من الأهمية:

النقطة الاولى: أن العاملين في جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يصدق عليهم وصف "المحتسب" كما جاء في عنوان الكتاب، وذلك لأن الاحتساب في الاسلام هي وظيفة خيرية لا يرجو صاحبها الحصول على أجر مادي، بينما أعضاء الهيئة في المملكة هم

أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليسوا (محتسبين) لانهم يستلمون رواتب من الحكومة

موظفون يتلقون رواتب شهرية محددة ويخضعون لنظام الترقية، شأنهم في ذلك شأن باقي مؤسسات وأجهزة القطاع العام.

النقطة الثانية: أن أركان التهمة ناقصة بخصوص هذا الكتاب، وبالتالي فإن القول بالقذف يعتبر لاغياً لأسباب عدة: أن الكتاب ليس موجّهاً ضد انسان محدد أو دولة محددة، وأن الكتاب لا يحدد مكاناً أو زماناً معينين.

النقطة الثالثة: أن الكتاب يمثل مقاربة اخرى مختلفة لموضوعة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فالكاتب يعالج مشكلة لها حضورها في العملية الفقهية، حيث يتطلب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مواصفات خاصة في المضطلعين بأداء هذه المهمة الخطير وأهمها الحكمة وحسن المعاملة. وبالتالي فهو يمارس ما يراه ومارسه السلف حقاً اصيلاً في فهم النص والاجتهاد في تفسيره استناداً على أصول الفقه.

رواية الاستاذ كتبي تبدأ باعترافه بأنه مؤلف كتاب "الستر في الاسلام وغلو المحتسب" وقد طبع في مصر وهذا عنصر مهم في القضية، وحسب الاستاذ كتبي "وقد طبعت الكتاب في مصر لأنني ممنوع من الكتابة، ومصر أرخص طباعة، وأما منعي من الكتابة وأخذ التعهد عليّ سابقاً فإنني لم أتجاوز ذلك، لأن التعهد كان خاصاً بعدم الكتابة في الصحف، وقد التزمت به فلم أكتب في صحيفة بعد المنع". فالمنع في أصله يعتبر خرقاً صارخاً لحق الانسان في التعبير، أما أن يسري قرار المنع من منطقة الى مناطق اخرى خارج حدود تطبيق القوانين فذلك يعتبر استهتاراً ساخراً بحقوق الآدميين حيث يشي باستعباد الانسان استعباداً مطلقاً.

ثم إن نفي المؤلف بما نصه "لم أقصد به هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية وانما أقصد به بعض البلدان العربية والاسلامية ولم تكن المملكة في نيتي أثناء تأليف الكتاب" فهو نفي يجب أن يؤخذ في الاعتبار، سيما مع استدعاء ما قاله المدعي العام بأن المؤلف عني بالمؤسسات الدينية اضافة الى هيئة كبار العلماء ومجلس القضاء الاعلى دار الازهر في مصر، فإن القول بأنه انما عنى هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حصراً يعتبر خلافاً لما تضمنته الدعوى.

توضيحات الاستاذ كتبي الاخرى تعتبر أشد إفحاماً مما سبق ذكره. فما اعتبره المدعي العام تطاولاً على العقيدة الاسلامية، أظهره كتبي على أنه تفسير لغرض الفصل بين نموذجين من الاسلام: إسلام الجوهر واسلام المظهر. ورغم أن الاستاذ كتبي نفى ان يكون ما قصده بالسواك والثياب المقصّرة هو ذلك السلوك المتبع لدى رجال الهيئة او أتباع المذهب الرسمي للدولة وانما مصر والجزائر والسودان والأردن، فإن ثمة اصراراً من قبل القضاة والمدعي العام سواء بسواء على توجيه نص الاستاذ كتبي الى منطقة محددة ـ المملكة.

القول غير الفصل للقضاء

حين يكون القضاة على طريقة المدعي العام ومذهبه في الاعتقاد، فإن أول ما يثار أمام القضية برمتها وأول خشية تبرز هي النزاهة والحياد القضائي، كل ذلك في ظل غياب نظام للمحاماة يتولى مهمة توفير أسس صلبة للدفاع عن المتهمين.

هيئة المحكمة صادقت على دعوى الادعاء العام وأعادت تأكيد التهمة الموجهة للاستاذ كتبي، فقررت "أن من الواضح بجلاء أن المقصود بالكتاب هو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمملكة العربية السعودية لأن المؤلف سعودي الجنسية ويتكلم عن بيئته ولا يعرف في البلاد الاسلامية جهاز ديني بهذا الاسم". الصحيح أن هناك دولاً أخرى بها جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ماليزيا وإيران).

كما أعادت هيئة القضاة ما ورد في دعوى الادعاء العام بخصوص عبارة "أن الاسلام يخدمه التسامح لا الثياب المقصّرة" باعتبار أن "ذلك شناعة وقبحاً لأنه يتضمن إستهزاء وتنقصاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم".

وختمت الهيئة تقييمها للكتاب بالقول "حيث أن مجمل الكتاب يتضمن الطعن والاستهزاء برجال الحسبة والطعن فيهم ليس لذواتهم وإنما لما يقومون به من وظيفة شرعية عظيمة". وعليه وبناء على ما تقدم أصدر القضاء حكمه بسجن الاستاذ كتبي لمدة سنتين، وقد أبلغ بذلك كتابياً في الثامن عشر من ذي الحجة عام ١٤١٦ هـ.

المثير في الأمر، أن العقوبة التي أصدرها قضاة المحكمة الكبرى بمكة المكرمة، ورفعت لاحقاً على أساسها أوراق المعاملة الى محكمة التمييز عادت الى المحكمة الكبرى حيث اعتبرت محكمة التمييز بأن الجزاء لا يتناسب مع الجريمة، وطالبت المحكمة بجزاء أشد "لأن ما كتبه في كتابه فيه إساءة للعقيدة الاسلامية وتنقص لسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم ومصادمة لنصوص الكتاب والسنة" وطالبت محكمة التمييز أعضاء المحكمة الكبرى بـ "تأمّل ما كتبه ودراسته دراسة عميقة ودراسة خطاب سماحة رئيس مجلس القضاء الأعلى جزاء الله خيراً المتضمن إيضاح ما انطوت عليه كتابة المدعي عليه ومعاقبته معاقبة تتناسب مع جريمته ويكون فيها الجزاء الرادع..".

وخشية وقوعه ضحية تهمة الردّة حسب ما أوحت به عبارات أفراد محكمة التمييز، تم احضار الاستاذ كتبي لاستبراء ذمته ودينه مما نسب اليه وقرر لدى قاضي التمييز عبد العزيز الرضيمان في السادس والعشرين من رجب سنة ١٤١٧ قائلاً: "إن كتابتي لم أقصد بها الاستهزاء بالكتاب والسنة وأهل العلم وإنني أستغفر الله وأتوب اليه وحسبنا الله ونعم الوكيل"، وبذلك بقي الحكم الأولي الصادر بحقه على حاله دون تعديل.

هذا نموذج آخر لمصيبة المملكة بجهاز قضائها الفاسد، وبتشدد مؤسستها الدينية، وبتآمر سلطانها السياسي مع الديني لإنتاج أقبح ما يمكن إبداعه في مجال الإستبداد والإستهتار بحياة المواطنين.

الكتبي في مؤلفاته

أربعة وسبعون مؤلفاً هم حصيلة الجهد الكتابي للاستاذ زهير محمد جميل كتبي حتى الآن، تعالج في مجملها موضوعات ساخنة تدور على الساحة المحلية. وكونها كذلك، فقد ضاقت أرجاء بلاده عليه فلم يجد متسعاً من الحرية فألجأه انعدام الحرية الفكرية في بلاده لطباعة كتبه في مصر، شأنه في ذلك شأن كثير من مؤلفي واعلام الحجاز الذين وجدوا في مصر والهند ولبنان وسوريا وتركيا فضاءات حرة قادرة على استيعاب ابداعاتهم ومنتوجاتهم الفكرية والادبية والعلمية.

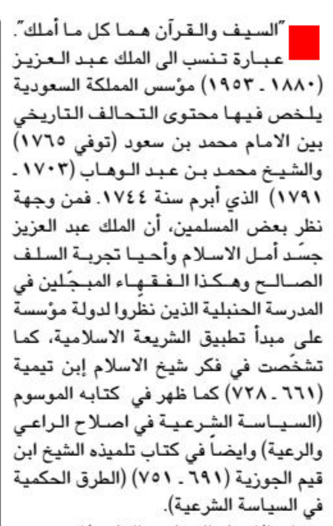
إن أهم معلم يبرز في كتابات الاستاذ كتبي هو مقارباته للموضوعات المثيرة للجدل سواء منها المتصل بأجهزة الدولة وسياساتها من التعليم الى الصحة الى البلديات وكذلك السياسة والنفط الى الاحداث السياسية الكبرى مثل حرب الخليج، الى الثقافة والمؤثرات السلبية المضرّة باختلاف الرأي. هو يكتب في تلك الموضوعات ولكن من موقع (الحياد)، ويقدّم دائماً "رواية" و "رأياً" و"موقفاً" يمكن ادراجهم في اطار "اللامفكر فيه" أو "المسكوت عنه" وهذا ما يجعله دائماً "مختلفاً" في ظل أجواء ساكنة، مرتهنة مستسلمة متآلفة مع القائم. صولاته في الكتابة لا تعرف الحدود المصطنعة او التابو الموهوم، ولذلك فآراؤه تمثل لحظة المواجهة مع الذات والآخر في آن واحد، مع الذات لأنه يعلم بأن ما يكتبه ليس متصالحاً مع ميل النفس الى الدعة والحذر والخوف، ومع الآخر لأن ما يكتبه يغضب الآخر سواء كان مسؤولاً في الدولة أو قاضياً في محكمة أو مديراً في مؤسسة او راوياً وقاصاً وكاتباً ومثقفاً.. فكل هؤلاء يمثلوا بالنسبة له مادة للكتابة والنقد. واجمالاً فالكتاب بالنسبة له مشروع مخاصمة مع آخر قد يتجسد في شخصية سياسية، أو مؤسسة حكومية ذات صلة بالنفع العام، او موضوعاً فكرياً ساخناً.

ولكن كتابات الاستاذ كتبي رغم ضراوة لغتها ومشاكستها اللاذعة لا تتجاوز حد ممارسة حق التعبير عن الرأي، وفي كل الأحوال يجب أن تبقى في اطارها الاصلي. وإن تدخل جهتين في التعامل مع هذا الحق، أعني الامن والقضاء يعني التقاء الجلاد والفتيا على ذبح الكلمة الحرة.

(١-٢)

مستقبل المملكة ومعركة التحديث


المملكة: السلفية والتحديث يهددانها



"السيف والقرآن هما كل ما أملك". عبارة تنسب الى الملك عبد العزيز (١٨٨٠ ـ ١٩٥٣) مؤسس المملكة السعودية يلخص فيها محتوى التحالف التاريخي بين الامام محمد بن سعود (توفي ١٧٦٥) والشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ ـ ١٧٩١) الذي أبرم سنة ١٧٤٤. فمن وجهة نظر بعض المسلمين، أن الملك عبد العزيز جسّد أمل الاسلام وأحيا تجربة السلف الصالح وهكذا الفقهاء المبجّلين في المدرسة الحنبلية الذين نظروا لدولة مؤسسة على مبدأ تطبيق الشريعة الاسلامية، كما تشخّصت في فكر شيخ الاسلام إبن تيمية (٦٦١ ـ ٧٢٨) كما ظهر في كتابه الموسوم (السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية) وايضاً في كتاب تلميذه الشيخ ابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١) (الطرق الحكمية في السياسة الشرعية).

إن الانجاز السياسي البارز لابن سعود في توحيد الجزيرة العربية فرض نفسه على المخيال الاسلامي عموماً الامر الذي حفز عالماً متنوراً مثل الشيخ رشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥) لأن يصف عبد العزيز بأنه الحاكم الذي حافظ وساند المبادىء الاساسية للسنة بعد الخلفاء الراشدين الاربعة.

لقد نظر الشيخ ابن عبد الوهاب وسلالته من بعده الى السيف (باعتباره رمزاً للسلطة الزمنية مظهراً نفسه في حكم ابن سعود)، باعتباره الاداة التي ستؤول الى انتشار الوهابية في ارجاء الجزيرة العربية، وأنها ستفرض تعاليمها وعقائدها ونموذجها المذهبي في المناطق الخاضعة للسلطان السعودي. في الجانب الآخر، كان عبد العزيز الذي سعى الى تأسيس مملكة مركزية موحدة يأمل في توظيف حليفه الديني الى اشتقاق مصدر صلب للمشروعية. ومثل هذه المصالح المشتركة تطلبت مستوى محدداً من تقاسم السلطة في سبيل تحقيق تطلع الطرفين. وهذا التطلع مبني على درجة عالية من الانسجام وفي نفس الوقت على اتفاقية واضحة بين الجانبين تنص على بقاء السلطات الزمنية في أيدي آل سعود، وفي المقابل تبقى الشؤون الدينية في سلالة الشيخ ابن عبد الوهاب.

وهذا الفرز الواضح بين السلطة الدينية والسلطة السياسية يستمد وجوده ومشروعيته ايضاً من معطيات تاريخية ودينية. فالتراث السياسي الحنبلي أضفى اهمية كبيرة على مبدأ طاعة الامير، معارضاً أي نشاط سياسي يفضي الى تهديم السلطة أو الانقسام داخل جماعة المسلمين. من جهة أخرى، فإن المدرسة الحنبلية تقصر علاقة ودور العلماء في السلطة السياسية وبشخص الحاكم على النصيحة والمشاورة الودية الممكنة بمقتضى النص النبوي الشريف (الدين النصيحة). بكلمة، تعتبر المدرسة الحنبلية المذهب الاسلامي الاكثر تسامحاً تجاه الحكام قياساً الى المدارس الاسلامية الاخرى. ولذلك، فإن الشيخ ابن عبد الوهاب وأتباعه المخلصين مالوا الى الخضوع الى الحكومة الزمنية. وفي نفس السياق، فإن العلماء وجدوا في النصوص الدينية ما يكفي من وجهة نظرهم لتبرير وغفران ذنوب الامراء طالما أن وحدة الامة متحققة، أو أن هذه الذنوب لم تصل الى حد الاعلان السافر عنها أو ما يعرف بـ (الكفر البواح) كما هو مشروح في الفقه الاسلامي الحنبلي.

ما يمكن قوله هنا، أن ابن سعود توسل بالمدرسة الحنبلية للحصول على وصفة الشرعية، ووجد في الوهابية ضالته. فهي الى جانب كونها تمثل المذهب المهيمن في منطقة نجد، فإنها كانت حركة تطهرية دينية خالصة حملت هدفاً رئيسياً :"لتطهير العقيدة واستعادة التوحيد الصارم، وعبادة الله وحده". يرى نقّاد ودارسو تراث الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأن التسعة عشر كتاباً الذين ألّفها الاخير رغم كونها لا تحتوى ـ ظاهراً ـ على أي فكر سياسي أو لا تعالج أياً من القضايا المعاصرة، الا أنها بالتأكيد ساهمت بدرجة عظيمة في تشكيل الايديولوجية السياسية للدولة السعودية والتي ما زالت نشطة ومستعملة بدرجة واضحة وفاعلة.

وليس ثمة شك في أن الظروف التاريخية والاجتماعية والدينية لعبت دوراً مركزياً في تمهيد الطريق لقيام الدولة السعودية. الا أن هذه الدولة شهدت منذ ولادتها نزعتان رئيسيتان:

الاولى: الحفاظ وحماية القيم الدينية كجزء من التزام آل سعود لكل من الاسلام والتحالف مع العلماء، والثانية: تبني برامج التحديث كخيار موضوعي وحتمي للدولة.

فيما يتصل بالنزعة الاولى، كانت العلاقة الودية بين العرش السعودي وعلماء الدين تمثل ميزة بارزة للتاريخ المعاصر للجزيرة العربية. فمنذ سقوط الرياض عام ١٩٠٢ سعى الملك عبد العزيز الى احياء التحالف التقليدي مع العلماء وعبّر عن دفاعه عن المعتقدات الوهابية. وهذا ما أسبغ على حركته معنىً دينياً ونتج عن احتواء وانضمام قافلة كبيرة من الانصار. فهنا تلتقي التطلعات السياسية بالاهداف الدينية لتمثل المبرر لتشكيل الجيش العقائدي المعروف بـ (الاخوان) في سنة ١٩١٢. فقد أنشأ عبد العزيز عفريتاً ـ حسب رويرت ليسي ـ إسمه الاخوان الذين سعّرت مشاعرهم الغاضبة، واطلق حماسهم من اجل الغزو والفتح لتحقيق تطلعاته السياسية. وعلى أية حال، فإن عبد العزيز الذي لحظ لاحقاً في الاخوان كمؤشر تهديد في استقرار حكمه، قرر التخلص منه مرة واحدة والى الابد. وما تجدر الاشارة اليه، أن مما غذّى الخلاف بين قيادات الاخوان وابن سعود هي الاهداف المتنافرة بين الطرفين، فالاخوان يريدون دولة فتوحات وشريعة صارمة، وعبد العزيز يريد دولة مركزية حديثة. فالاخوان يزعمون بأن رسالتهم هي نشر الاسلام في العالم المملوء كفرا

دراسة

والحاداً، وهي رسالة لم تكن مطلقاً في أجندة ابن سعود السياسية. وحسب م. عبير (١٩٩٣): "بخلاف الجهاد الوهابي - السعودي في القرنين الماضين، فإن الحملات العسكرية لابن سعود لم تكن تستهدف نشر الوهابية ولكن اعادة تأسيس سلطة البيت السعودي".

في وقت لاحق وحين انفجر الخلافة بين الطرفين أصبحت المهمة الوحيدة للاخوان، هي استعادة الشريعة التي تقوّضت تحت ابن سعود، الذي أصبح مجرد "طالب ملك، موالياً وشريكاً للكفار في أعمالهم". فالنزاع المتنامي بين الاخوان وابن سعود تصادف مع ادخال التكنولوجيا والتعليم الحديث الى البلاد، وهو أمر عارضه الاخوان بمقتضى الحكم الشرعي "البدعة" وهي حسب تعريف الشيخ ابن عبد الوهاب "كل اعتقاد أو عمل ليس مستنداً على القرآن وأحاديث النبي أو السلف الصالح". ولذلك سعى عبد العزيز الى اذابة التجمد الديني للاخوان من خلال اذابتهم في المجتمع الحديث، وفي حالات الفشل قرر تدميرهم كما في معركة سبلة في ٣٠ مايو ١٩٢٩، بدعم كامل من بريطانيا بموجب معاهدة الحماية الموقعة في ١٩١٥.

وحقيقة الامر، أن الاخوان كآلية ومحتوى انتهت صلاحيتهما بعد اعلان الدولة السعودية كحقيقة جيو- سياسية. وهذا يعني، أن الجهاد كتبرير لتشكيل وتحريك النشاطات العسكرية للاخوان أصبح متعارضاً مع شروط ومبادىء واهداف الدولة. فابن سعود كان، بلا شك، مدركاً بصورة تامة لشروط استقرار مملكته، ولذلك سعى الى المحافظة على توازن دقيق بين الاعراف القبلية، والنفوذ الديني، والانسجام داخل عائلته، ومتطلبات التحديث. فبالنسبة لابن سعود، يجب توظيف واستثمار كل هذه العناصر لحساب أولوية كبرى، يعني انشاء مملكة مركزية موحدة.

وعلى أية حال، فإن مشكلة مستقبل الدولة تكمن في التناقضات بين التطرف الديني وسيرورة الدولة أو بحسب الاستقطابات التقليدية بين الاصالة والمعاصرة. حافظ وهبة، المستشار المصري لابن سعود والذي تولى مكتب الخارجية من سنة ١٩٢٢، ينقل تفاصيل معارضة العلماء في يونيو ١٩٣٠ فيما يخص منهج ادارة التعليم في مكة، على أساس أن هذا المنهج يحتوي على تعليم الفن ولغات اجنبية وجغرافيا والذي يحتوي على موضوع حول دوران الارض. في محاولة لتغيير موقف العلماء، قام حافظ وهبه بتوضيح أهمية هذه المواد، ولكن أحد العلماء رد عليه قائلاً : "فيما يخص الجغرافيا، فإنها تحتوي على فرضيات حول دوران الارض واحاديث حول النجوم والكواكب التي أحدثها الفلاسفة الاغريق، وقد استنكرها السلف".

وبخلاف الموقف عام ١٩٢١ حيث تنازل عبد العزيز لحليفه الديني وأوقف استعمال اللاسلكي في مراسلاته مع المناطق الاخرى، الا أنه في هذه المرة قرر تعزيز سلطانه مستعملاً دوراً متوازناً وفاعلاً لازالة كل المعوقات التي تحول دون تطوير دولته. فقد قاوم بصرامة كل التحديات متوسلاً تارة بالاقناع الودي أو المراوغة. فحين شكى علماء نجد الى عبد العزيز بشأن الاحتفال بالعيد النبوي الذي كان قائماً في الحجاز، أصدر عبد العزيز أمراً بالمنع، ولكن حين أراد الفوز بالمناظرة كان له ذلك. في ٢٩ مايو ١٩٣٣ وقع وزير مالية ابن سعود عبد الله سليمان اتفاقية مع ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) تستند على أمر ملكي، وتم بموجب هذه الاتفاقية منح سوكال امتياز التنقيب عن وتطوير النفط في البلاد. وقد عارض العلماء هذه الاتفاقية على اساس أنها ستفتح الابواب للكفار للاستيطان في الجزيرة العربية، وستؤدي الى الفساد الاخلاقي في المجتمع، وستدخل الخمور والصور الخلاعية وبعض أدوات الشيطان. ولكن عبد العزيز "تجاوز المعارضة" حسب نداف سافران.

ومهما يكن، فإن على عبد العزيز أن يكيّف سياساته مع شروط التحديث فيما يحافظ على درجة معقولة من الالتزام تجاه الاسلام والعلماء. فابن سعود والحكام اللاحقين من بعده وجدوا أنفسهم أمام قوتين كبيرين: علماء نجد المتمسكين بقوة بالتعاليم الصارمة للوهابية مناوئين كل اختراع جديد والذي يصنّف في خانة (البدعة)، والثانية التيار المدني الحيوي والضروري لنظام الحكم.

السعودية الحديثة: بداية التحدي

التاريخ السياسي للدولة السعودية يخبرنا بأن الدولة شهدت مرحلتين رئيسيتين: مرحلة عبد العزيز، والتي رهنت الدولة لحكم ملكي - قبلي مطلق، بمعنى أن ابن سعود قاد البلاد كزعيم قبيلة. فقد كان "كل شيء في الدولة، فلا أخوانه، أو أبناؤه، أو وزراؤه أو أمراء المناطق أو أي شخص آخر قد قام بعمل أو بمبادرة بدون مشاورته، فكل القرارات يجب أن يصادق عليها الملك..". المرحلة الثانية: ما بعد - عبد العزيز. فبالرغم من أن الملك كان يتمتع بسلطة غير محدودة الا أنه يتعين عليه الاخذ بنظر الاعتبار/ والمحافظة على الاجماع داخل العائلة المالكة، واضعاً نصب عينيه التطورات الجديدة وتحديات التيار التحديثي.

بالنسبة للمرحلة الاولى، فإن النظام السياسي السعودي كان على امتداد عقدين من الزمن (من ١٩٣٢ - ١٩٥٣) معتماداً على الممارسات الشخصية وفي الغالب الارتجالية لابن سعود أكثر من اعتمادها على المؤسسة، فالجهاز الحكومي لم يتشكل بعد ومازال في طوره الجنيني. فمن الفترة الواقعة بين سقوط الرياض ١٩٠٢ وحتى سقوط جدة ١٩٢٥، لم يكن هناك أي من التأسيسات الوزارية في البلاد، وانما "ديوان الشيوخ" الذي كان يقوده الملك تولى ادارة شؤون الدولة، ومن ثم شكّل أساس الجهاز الوزاري.

وحالة كهذه تعود الى القيادة الكاريزمية الطاغية للملك ابن سعود والذي محق طيلة عهده ضرورة الهيكلية الحكومية للدولة. وعوضاً عن ذلك، كانت مهمته الرئيسية تجيير كل الجهود لبناء مملكة مركزية موحدة بأي صورة كانت. وقد لعب الحجاز دوراً فاعلاً في مأسسة الدولة وذلك للتقاليد السياسية والمجتمعية الغنية والطويلة الامد. فقد ورث ابن سعود " النظام الاداري المعدّل للشريف حسين وتشابكات ادارة حكومة اكثر تعقيداً". وبعد ذلك دشّن مجلس الشورى في الحجاز في ٢١ يناير ١٩٢٥، وهو مجلس كان يفترض فيه أن يتولى مهمة تشكيل السلطة التشريعية. اقراراً بأهمية ميراثها وتجاربها الادارية، قام عبد العزيز باستثمار التقاليد البيروقراطية للحجاز لتأسيس قاعدة تمأسس الدولة.

الحقيقة أن الحجاز كتجربة راسخة ومتطورة تعرضت لانهيار كبير في مؤسساتها الثقافية وشعرت بالتهديد من وصول البدو والذي نتج في محصلته النهائية عن طمس شخصيته التاريخية وهويته الاجتماعية والثقافية وتراثه المحلي. فبالنسبة للمجتمع الحجازي، كانت الخسارة من الناحية العملية حقيقة مؤلمة، منذ أن قررت العائلة المالكة نقل الدوائر الحكومية من الحجاز الى نجد في عهد الملك

فيصل (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥).

بالنظر الى المرحلة الثانية، فيمكن القول أنه بالرغم من التنبؤات التي أعلن عنها عدد من المراقبين الاجانب والمستشارين والخبراء حول سقوط مملكة ابن سعود في أوائل الثلاثينات الا أن الخلف ورثوا مملكة مستقرة، ولكن غير منظمة. ولذلك كان من أهم معالم هذه المرحلة هو تأسيس أجهزة الدولة منذ أن تم تخصيص حصة هامة من مداخيل النفط في برامج التحديث. ولعل من المناسب الاشارة الى أنه بعد خمسين سنة من الحكم المطلق (١٩٠٢ ـ ١٩٥٣) وافق عبد العزيز قبل اسابيع قليلة من وفاته على انشاء مجلس للوزراء. ولعل هناك من يجادل بأن ابن سعود عمد بهذه الخطوة الى تمهيد الطريق لأبنائه الستة والاربعين للامساك بزمام البلاد من بعده. الامر الملكي القاضي بتشكيل المجلس نص على تعيين ولي العهد سعود (الملك لاحقاً) رئيساً للمجلس. وعلى اية حال، فإن انشاء المجلس قدّر له أن يبقى مسألة نظرية حتى وفاة عبد العزيز.

في مارس ١٩٥٤ وضع الملك سعود نظاماً جديداً لمجلس الوزراء، كما وضع نظاماً جديداً أيضاً للديوان الملكي. وعين ولي عهده فيصل رئيساً لمجلس الوزراء. وفي حقيقة الامر، فإن المجلس نزع السلطة التشريعية من مجلس الشورى القديم، والذي كان مؤلفاً من العلماء والتجار. فمجلس الوزراء قد نظر اليه باعتباره "تدشيناً لعصر جديد في ترقي النظام السياسي السعودي".

وما يمكن اعتباره نقطة بداية لتقويض الدور التقليدي للعلماء كان الصلاحية العظمى الممنوحة للمجلس الوزاري. فبناء على المادة الثامنة عشرة من نظام مجلس الوزراء: يتولى المجلس ادارة السياسات الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاع، وكل الشؤون العامة للدولة، كما يتولى تنفيذ هذه السياسات ويملك الصلاحيات التنظيمية والتنفيذية والادارية، ويشرف على الشؤون المالية والشؤون الوزارية والمصالح، ويأخذ الاجراءات اللازمة في هذه الاصعدة، كما أن صلاحية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية يجب المصادقة عليها من قبل المجلس، وأن القرارات الصادرة عن المجلس لا تعلق أو تمس الا في حالات محددة تتطلب أمراً ملكياً.

ولا حاجة للقول، بأن بداية الدولة السعودية الحديثة من الناحية الواقعية كانت من منتصف الستينيات، أي منذ تولي فيصل السلطة، ففي عهده ، بدأت تتضح ملامح الجهاز الوزاري والذي بدوره تعاطى مع الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجديدة، حيث بدأت الدولة تستوعب التكنوقراط في التشكيل الوزاري للدولة. في عام ١٩٦٥ احتل التكنوقراط ست وزارات من أصل ١٤ وزارة، وفي ١٩٧٥ حيث كانت الكابينة مؤلفة من ٢٤ وزيراً كان نصيب التكنوقراط ١٤ وزيراً وفي عام ١٩٨٢ حجزوا ١٦ حقيبة وزارية من أصل ٢٧، بينما كانت حصة آل الشيخ بسيطة ثابتة ممثلة في ٣ وزارات.

وفي المحصلة، فإن الستينيات كانت تمثل نقطة تحول في تاريخ الدولة السعودية، شهدت تحولاً كبيراً للبنى القديمة، ظهر في انتشار التعليم الحديث والذي مهد الارضية لنوع من العلمنة لجهاز الدولة، وبخاصة مع ادخال العناصر العلمانية في الجسد الحكومي كرد فعل على التيار القومي العربي. فقد وجدت الدولة نفسها أمام خيار الميل ـ بفعل النزعة القومية المتنامية ـ الى التحديث الذي غطى على جهود علماء الوهابية لترسيخ المعتقدات الوهابية المحافظة، ومقاومة تأثير الاتجاهات الحديثة الطاغية. في يوليو ١٩٦٥، توفي عضو في العائلة المالكة يدعى خالد بن مساعد (وكان متمسكاً بالقيم الصارمة للمذهب الوهابي) نتيجة الاضطرابات التي أعقبت تدشين محطات التلفزيون في الرياض وجدة. وهذا يعني أن العائلة المالكة خضعت لضغط العصر الجديد والتحول الخارجي، ومعارضة للمعارضة الدينية المحلية.

العلماء والتحديث: المناظرة العويصة

مع ترسيخ الحكم السعودي ومن ثم اكتشاف البترول بكميات تجارية كانت العائلة المالكة محثوثة نحو الدخول في عملية تحديث واسعة النطاق من أجل الايفاء بمتطلبات بناء الدولة الحديثة.

ومن الناحية العملية، فإن عهد الملك فيصل (حكم من ١٩٦٢ ـ ١٩٧٥) مثّل نقطة تحول أساسية في تاريخ الدولة السعودية، من منظور كثافة المجهودات التي قام بها من اجل هضم عملية التحديث داخل الجهاز البيروقراطي.

ويجب التذكير دائماً بأن التحديث كان يعني بالنسبة للعائلة المالكة ليس اكثر من الجانب التكنولوجي الذي يراد استثماره في مشاريع العمران والصناعة داخل هذا البلد، مع الاحتفاظ بمسافة احترازية للحيلولة دون تخريب قيم وتقاليد المجتمع. هكذا يراد منا استقبال التفسير الرسمي للتعامل الانتقائي مع برنامج التحديث. ينقل عن مسئول رسمي رفيع بأن بلاده نجحت في استيعاب التكنولوجيا وتحييد الايديولوجيا، أي بمعنى آخر أن عملية التحديث اريد منها نقل مجموعة المعدات الضرورية من اجل تشغيل مؤسسات الدولة دون حاجة لمعرفة الاسس المعرفية التي بني عليها المعامل التي انتجت تلك المعدات، أي باختصار تحديث بلا حداثة.

قيل آنذاك بأن التحديث يجب ان يسير جنباً الى جنب مع ايمان المجتمع وعقيدته. ولذلك جرى استعمال اللغة الدينية بافراط حتى في الموضوعات غير المتطلبة لتفسيرات دينية خالصة. فالملك فيصل صاحب عبارة "دستورنا القرآن" لم يقصد بذلك سوى التأكيد على أن التحديث لن يدخل بدون رقابة الى بلاده، وان الحداثة بما تتطلب تحويلاً في مسار الحكم لن تلقى ترحيباً داخل العائلة المالكة.

لقد رفض الملك فيصل وبصورة قاطعة الاستيراد غير المشروط للتحديث. ففي هذا الوقت شهدت البلاد تغييرات هامة في النظام القضائية والتعليمية والتجارية وهي مجالات يحتفظ علماء الدين بآراء صارمة ومحددة حيال المسائل الواردة فيها. ومن سوء طالع هؤلاء العلماء ان تكون هذه المجالات البوابة الاولى التي يخترقها التحديث، رغم أن التعديلات الواردة فيها لا تتوافق مع مقتضيات الشريعة الاسلامية، حسب تفسيرهم طبعاً. وكيما يخفف من حدة التحول نحو شكل مخفف من العلمانية، كان الملك فيصل بحاجة ملحة ومستمرة للتواصل مع العلماء وطمأنتهم لما يقوم به والحصول على موافقتهم او في الحد الاقل صمتهم كيما ينال جرعة الشرعية الضرورية من اجل التغييرات التي يقوم بها. وعلى اية حال، لم يكن الملك او العلماء قادرين على تفادي الجوانب الايديولوجية والسياسية للتحديث.

تعكس فتاوى الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ المفتي الابرز في الدولة السعودية الحديثة طبيعة الاعتراضات الحادة التي عبّر عنها العلماء حيال التعديلات القانونية المتصلة بمجالي القضاء والتجارة؛ كما أن ادخال التعليم الحديث وافتتاح المدارس العصرية للبنين والبنات قدح فتيل معركة مفتوحة بين المؤسسة الدينية الرسمية والحكومة وبخاصة التيار التحديثي فيها.

أميركا السيئة جداً في حربها على العراق وبعدها

إن أول إنطباع أنتجته عاصفة الطائرات في الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١ أنها مثّلت عملاً بحجم حماقة اميركا، وهو انطباع تبين فيما بعد أن ثمة ميولاً متنامية داخل الولايات المتحدة بل وداخل الادارة الاميركية نفسها تنزع الى ارجاع ما جرى في نيويورك وواشنطن الى السياسة الخارجية الاميركية التي ظلت تعمل وفق توجيه "المصلحة القومية العليا" للولايات المتحدة بمعزل عن مصالح شعوب عديدة في العالم كانت تشهد تحولات ثقافية وسياسية وحضارية في العالم لعقود من الزمن، وكان فيها منطق التفوق الاميركي والمصلحة القومية نشطاً، وكان هذا المنطق وراء نشوء ظواهر متطرفة عديدة في العالم، وهو المنطق الذي فاجأ الاميركيين يوم الحادي عشر من سبتمبر وأثار السؤال: لماذا بتنا مكروهين؟

كانت احداث الحادي عشر من سبتمبر بمثابة منبه كارثي لما يمكن ان ينتجه منطق السياسة الخارجية الاميركية الذي يتجاهل مصالح الشعوب وحقها في التمتع بنظام سواسي عالمي يكفل لها الافادة من خيرات بلدانها، ويضمن لها فرص عيش افضل لا تسرقها اميركا بقيودها وقروضها وسياساتها الاستتباعية وسلطانها الجبروتي على العالم.

وقيل لنا آنذاك بأن المطبخ السياسي الاميركي بدأ تحضير خلطة سرية لسياسة خارجية متوازنة، وبدأنا نسمع عن دولة فلسطينية مستقلة وشيكة، وتشجيع للديمقراطية في بلدان حليفة للولايات المتحدة في الشرق الاوسط، واسقاط الديون ومشاريع تنموية في دول فقيرة وبرامج اعانات سخية لشعوب مسحوقة. وفوجئنا بأن هذه التصريحات تمثل العناصر الاساسية في بناء التحالف الدولي لصالح الولايات المتحدة ضد افغانستان، ولحظنا بأن ارتداداً سريعاً الى الخطاب الاميركي المتعالي، او منطق الشرطي الاميركي الحاكم بأمره بدأ يعلن عن نفسه منذ بدأت مؤشرات انكسار حكومة طالبان في الثالث عشر من نوفمبر عام ٢٠٠١، حيث بدأ عقل المنتصر يوجّه الأحداث بطريقة أشد استخفافاً بالآخر مما كانت عليه في بدايات الازمة حين ذرف الرئيس الاميركي بوش دموع الانكسار في مكتبه البيضاوي.

هنا بدأ العقاب جماعياً يطال الشعوب والحكومات بالعصا الاميركية وباتت اميركا لا تكترث بما يقال عنها، فهي المنتصر، وهي وحدها القادرة على فرض منطقها، فليس يعنيها ما يقال عن انحيازها الكامل للحكومة الاسرائيلية أو حتى ان توصف بأنها تمثل الاخيرة في مجلس الامن لاستعمال سلاح الفيتو لتخريب أي اجماعات دولية ضد سلوكها الدموي مع الاطفال والنساء والشيوخ في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وهكذا عادت الحماقة الاميركية الى انتاج نفسها لتهيء ظروفاً مماثلة لخلق حماقة مضادة، وقرأنا لتوماس فريدمان صاحب العمود اليومي في الجريدة الاكثر اميركرائيلية ينصح الحكومات العربية بأنه اذا كان على اميركا ان تتكفل بالقضاء على ابن لادن، فعلى القادة العرب القضاء على الظاهرة "البنلادنية" ونسي فريدمان أن الشخص والظاهرة هما صناعة اميركية إما ضرورة او سلوكاً. فنظام لا يعيش الا على صناعة العدو ليصنع انتصاراً عليه وهزيمة لخصومه بإسمه يصبح إبن دلان ضرورة. كما أن نظاما دولياً بهذا الجبروت والبشاعة في انحيازه لقوة الشر الشاذة والمتمردة على قيم الحضارة في الشرق الاوسط، واصراره على احالة العالم الى مشتل اميركي أو منجم ذهب مباح يخلق في داخله نقيضه التاريخي.

اميركا بعد الحادي عشر من سبتمبر هي بلا شك أسوأ منها قبل هذا التاريخ، وتلويحها بتكرار التجربة الافغانية في العراق ومناطق اخرى تجربة تمثل تعويضاً نفسياً للولايات المتحدة ليس من احداث سبتمبر فحسب بل ومن فيتنام. أغرى الانتصار الاميركي الهوليوودي في افغانستان بتكراره في مناطق اخرى سواء في العراق او ايران أو حتى في مناطق اخرى من خلال عمليات خاطفة ولكن هل ستضمن اميركا بعد ذلك مصالحها خارج الحدود ومن ثم داخلها واخيراً تفوقها فالجسم الكبير يسهل التصويب عليه.

وها نحن نشهد استنفاراً عسكرياً اميركياً استعداداً لخوض معركة أخرى بأدلّة ضعيفة. في حقيقة الأمر أن الأدلة المفبركة أميركياً لإدانة العراق حتى الآن (بما في ذلك أدلة كولن باول التي قدّمها الى مجلس الأمن في بدايات فبراير الماضي) لا تعدو سوى "لعبة ساخرة" لم يكن بالامكان تمريرها بسهولة، فقد تراجع المكر السياسي الاميركي الى مستويات قريبة من أسهم الشركات الكبرى، وأن إكراه العالم بأسره على استمراء الخداع الهابط هذا يجعل من الحرب نفسها بدون غطاء شرعي وإن خضع مجلس الأمن الدولي للضغط وأصدر قرار بجواز استعمال القوة ضد العراق بحجة نزع أسلحة الدمار الشامل فيه.

وحتى لا تنسينا تفاصيل وسحب الحرب المقتربة بوتيرة متسارعة الى سماء الخليج، فإن قرار الحرب على العراق يمثل حلقة منفصلة عن قصة أسلحة الدمار الشامل والقضاء على بؤر الارهاب في العالم، ولكن هو النفط يا سيدي من يحرّك صانعي القرار الاميركي لاصدار قرار الحرب، وهو القرار الذي سيعاد استعماله في مناطق أخرى من الخليج بنفس المبررات، بل هناك مبررات في بلادنا ما يجعل التدخل بعد سقوط نظام الحكم في العراق سهلاً، فالهشاشة التي تعاني منها أنظمة الخليج كفيلة بأن تغري الغول الاميركي بالتدخل رجاء النفط والسلام على الطريقة الاسرائيلية.

السيد أحمد بن حسن العطاس

السيد الشريف العلامة أحمد بن حسن بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن محمد بن محسن بن حسين بن عمر بن عبد العزيز العطاس العلوي الحسيني. ولد ببلدة حريضة الفيحاء من أرض حضرموت وأخذ العلم عن جده الإمام عبد الله بن علي العطاس وعن العلامة السيد الشريف صالح بن عبد الله العطاس المتوفي ببلدة (عمد) من حضرموت؛ وعن السيد الشريف العلامة أبي بكر بن عبد الله بن طالب ابن حسين العطاس. حفظ أحمد القرآن على معلم (حريضة) فرج بن سبح وحفظ عدة من المتون على البيت الحبيب العلامة محمد بن علي السقاف، ثم سافر لحج بيت الله الحرام ولطلب العلم الشريف سنة ١٢٧٤هـ، فقرأ القرآن وجوّده على الشيخ المقرئ علي ابن ابراهيم السمنودي وحفظ الشاطبية وغيرها، وأتقن علوم القراءات السبع؛ فلما أكمل المصحف حفظاً وتجويداً، أُقيمت له حفلة عظيمة في المسجد الحرام تعظيماً للعلم ولكتاب الله العظيم، حضرها جميع علماء مكة وأعيانها ووجهائها وجميع الشخصيات البارزة؛ وحضر الشريف والباشا، وامتلأ الحرم الشريف بالناس وكان ذلك في حضوة باب الصفا بعد صلاة الصبح، وحضر جميع القرّاء الموجودين بمكة.

ابتدأ السيد أحمد الحفل بقراءة الفاتحة و (ألم) الى .. (المفلحون) ثم آية الكرسي ثم (لله ما في السموات) الى آخر سورة آل عمران، وأتى بما لجميع القراءات من الوجوه، فأطرب الحاضرين صوته الحسن وقراءته المجودة بالأداء. ثم قسم على الحاضرين نحو ثلاثة قناطير حلوى تعظيماً لكتاب الله وللعلم. ثم شرع في حفظ بعض المتون: فمن محفوظاته الأجرومية، والملحة، والألفية في النحو. وفي الفقه الزبد وبعضاً من المنهاج للنووي ومن البهجة الوردية الى باب الزكاة ومن الحديث غالب الجامع الصغير.

وقد مكث بمكة المكرمة خمس سنين أو أكثر يطلب العلم الشريف حتى تضلع في غالب الفنون، وبرع في المنطوق والمفهوم، فأخذ التفسير والحديث والفقه والنحو والبيان والصرف والإستعارة حتى فاق أقرانه، وكان شيخه السيد أحمد دحلان يحبه ثم زوجه على بنت أخيه حباً له، فظهر ظهور الشمس في رابعة النهار، وكان شيخه ينيبه في الدرس إذا بدا له عذر كما كان ينيبه في الصلاة إذا بدا له عذر أيضاً، وكان يقول له: أنت خليفتي في مكة، وليتك مكاني.

ثم أن أهله وأباه بحضرموت طلبوا منه العودة فأبى شيخه، وبعد إلحاح شديد سمح له بالعودة فعاد اليها وابتدأ بنشر الدعوة الى الله في جميع القطر وحصل منه نفع عام، وتخرج عليه علماء أعلام، وكان أكبر مصلح لذات البين في وادي حضرموت من أدناه الى أقصاه.

وقد أُطفئت على يديه فتن عظيمة بين القبائل والسلطان القعيطي، ومنها إصلاحه بين القعيطي وقبائل حجر سنة ١٣٢٨هـ بعد أن دامت الفتنة والحرب أربعة عشر عاماً، فلم يكن الإصلاح إلا على يديه، وكان لا يملّ من قراءة العلم الشريف ليلاً ونهاراً سفراً وحضراً، لا سيما في كتب التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغيرها من الفنون.

وقد جمع أكبر مكتبة في الجنوب العربي تحتوي على نحو عشرة آلاف مجلد، بعضها مخطوطة بقلم مؤلفها، وكان يأمر ويحث الحث الشديد على القراءة في كتب المتقدمين الجامعة للدليل والتعليل، وينهى عن مطالعة كتب المتأخرين المجردة عن الدليل والتعليل، وكان يأمر بقراءة كتاب المهذب ونيل الأوطار، وزاد المعاد لإبن القيم، وأعلام الموقعين، وتفسير ابن جرير وابن كثير وتفسير صديق حسن خان، وشرح الإمام النووي على مسلم في الحديث ومقدمة ابن خلدون ومقدمة فخر الدين الرازي ومقدمة الإمام النووي على مسلم، وكتب على ظهر كتاب (زاد الميعاد) التالي: ينبغي لمن أراد أن يتقيّد بالآداب النبوية ألاّ يفارق هذا الكتاب لا حضراً ولا سفراً، فما بعد هدى المصطفى وأصحابه وأتباعه إلا الردى والضلالة.

وكان للشيخ أحمد العطاس رحمه الله الجاه الواسع والكلمة النافذة عند القبائل، وكان آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم، وكان بيته مأوى للغرباء والأضياف ولجميع الوافدين والقاصدين، بل لجميع المسلمين، وقد أخذ عن مشايخ كثيرين منهم بمكة العلامة السيد محمد بن حسين الحبشي العلوي والعلامة فضل بن علوي بن سهم والعلامة السيد محمد بن محمد السقاف، وأخذ بمصر عن شيخ الإسلام محمد الأنبابي، وأخذ عن علماء كثيرين بحضرموت منهم العلامة السيد أحمد بن محمد المحضار، والعلامة أحمد بن عبد الله البار العلوي، والعلامة محمد بن علي السقاف، والعلامة السيد محمد ابن ابراهيم الفقيه العلوي، والعلامة عمر بن حسن الحداد وغيرهم ممن يطول تعدادهم.

وأما تلاميذه فكثيرون لا يحصون، فمن أشهرهم وألمعهم العلامة عبد الله بن علوي العطاس، والعلامة أحمد بن عبد الرحمن السقاف العلوي، والعلامة محمد ابن عثمان بن يحيى العلوي، والسيد العلامة علوي بن طاهر الحداد، وأخوه العلامة عبد الله بن طاهر الحداد، والعلامة يوسف بن إسماعيل النبهاني، والعلامة الشيخ عمر ابن أبي بكر باجنيد المكي، والعلامة السيد عبد الله بن عمر الشاطري، والعلامة محمد بن عوض بافضل، والعلامة محمد بن عقيل العطاس، والسيد الفاضل مصطفى المحضار، والعلامة أحمد بن حسن الكاف، والعلامة أحمد بن أبي بكر بن سميط وغيرهم.

وللسيد رحمه الله رحلات الى مكة المكرمة كان آخرها سنة ١٣٢٥، حيث نزل ضيفاً كريماً على الشيخ العلامة محمد سعيد بابصيل، وابتهج به أهل مكة غاية الإبتهاج، وصاروا يترددون إليه ليلاً ونهاراً وأقاموا له المآدب الفخمة، منهم العلامة السيد حسين بن محمد الحبشي، والعلامة الشيخ عمر باجنيد والعلامة الشيخ عابد مفتي المالكية، والعلامة السيد عمر شطا والعلامة أحمد بن أبي بكر شطا، والعلامة السيد عبد الله بن صدقة دحلان، والسيد العلامة سالم بن عيدروس البار، وأبناء العلامة عيدروس وأخوة أبي بكر البار. وكان يحضر تلك الجلسات النفيسة جملة من علماء الإسلام من مصر واليمن والمغرب والشام مثل السيد محمد بن جعفر الكتاني، والعلامة المحدث الشيخ شعيب المغربي، والعلامة مفتي زبيد السيد سليمان بن محمد الأهدل، وغيرهم.

وقد دونت بعض تلك المجالس النافعة في الرحلة المكية، وقد ترجم للسيد أحمد عدة من تلاميذه مثل العلامة علوي بن طاهر الحداد والعلامة محمد بن عوض بافضل وغيرهم. توفي رحمه الله ببلدة حريضة في ٦ رجب سنة ١٣٣٤هـ.

تقسيم المملكة: مخاوف مشروعة، ورغبات مكبوتة

هناك الكثير من الموضوعات الهامّة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقول من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين.هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتمين الى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وآرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً، مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا، وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلاّ مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن www.tuwaa.com

أعلم أنكم جميعاً (ربما) ستقولون بأن التقسيم غير ممكن، وأن الشعب (كله) مع الوحدة، وربما لا ترغبون في نقاش الأمر من أصله، لأنه يثير حساسيات غير مرغوب فيها. ولكني مع ترددي قررت أن أتساءل معكم، أو أسألكم جميعاً: لماذا تهدد المملكة دون بقية الدول بالتقسيم؟ في أفغانستان استهدفوا نظام الحكم: طالبان، وفي العراق، لم يتحدث أحد من المسؤولين الأميركيين ـ حسب علمي ـ أنهم يستهدفون غير نظام الحكم وصدام حسين، وكذلك الضغوطات المتوالية على مصر وسوريا وإيران، لا يشير أحد في الصحافة الغربية ـ رغم التنوع الأثني والثقافي فيها بأكثر مما في المملكة ـ الى استهداف الدولة بل أنظمة الحكم؟ لماذا المملكة إذن؟ هل لأنها دون البقية أكثر اهتزازاً وأكثر قابلية للتقسيم؟ لماذا لم يستهدفوا العائلة المالكة كنظام حكم بل الدولة؟ وهل يقود انهاء النظام الى تقسيم الدولة أم العكس؟ هذه تساؤلات أظنّها مشروعة.

لقد طغى الحديث خلال الأشهر الماضية عن موضوع التقسيم، ولا أريد أن أذكر بما نشرته الصحافة حول تقارير أميركية رسمية بهذا الشأن، ولا أعلم إن كانت الخطوات الأميركية تستهدف الضغط الآني أم التغيير الحقيقي الجذري الذي يقوض أسس الدولة؟. الذي يدهشني حقاً، أن الجميع حجازيين وشيعة وسلفيين وكل المواطنين تقريباً يتحدثون بصوت وحدوي، فهل ما يقولونه هو الصدق، أم أن هناك أفراداً أو جهات أو شخصيات تقول في السرّ ما لا تستطيع البوح به في العلن؟

أنا أميل الى هذا الرأي، رغم أنه تعوزني الأدلة، والذي يجعلني أميل الى ذلك بعض الرشحات الإخبارية التي تتحدث عن لقاءات سعوديين بمسؤولين أميركيين ناقشوا موضوع الإنفصال: بالتحديد انفصال الحجاز والمنطقة الشرقية.. أي تكوين دولة للشيعة هناك. زيادة على ذلك، لو كان كل السعوديين يتحدثون بصوت واحد، فلماذا يخوّف الأميركيون نظام الحكم، إذا كان رموزه واثقين حقاً من أن الشعب مع الوحدة؟ ولماذ يصرّ الأميركيون على موضوع غير قابل للتحقق، إن لم يكن وراء الأكمة ما وراءها؟

الشيء الآخر، الذي آمل من رواد طوى استجلاءه، هو أننا رغم حساسيتنا من نقاش موضوع خطير كهذا، فإن النقاش بحد ذاته مهم حتى لا نكون مثل البقية: الحمد لله كلنا بخير، الحمد لله الوضع ممتاز، ثم نكتشف أموراً مناقضة لما نتوقعه. ما أردت قوله هو هل في السعودية شيء يختلف عن بقية دول العالم أو الدول المجاورة، هل لها خصائص دون البقية مثلا بحيث يكون التقسيم أكثر إمكانيّة؟ اي هل مؤسساتنا وبنية دولتنا تختلف أم ماذا؟ أم هل أن نزعة الإنفصال عندنا ـ والتي لا نرى شيئاً واضحاً منها ـ هي بمستوى نزعات مماثلة في بلدان مجاورة: الأكراد في العراق، الأقباط في مصر، المسيحيون في جنوب السودان، إلخ؟

الإجابة على هذه الأسئلة تفتح لنا أفقاً في فهم إمكانياتنا ونقاط ضعفنا إن وجدت، وما هي نقاط الضعف هذه، وكيف نحلها حتى لا تقع الطامة لا قدّر الله؟ أي كيف نواجه المخطط الأميركي ـ إن كان هناك مخطط ـ لتقسيم المملكة؟

هذه أسئلتي أطرحها عليكم، فهل من مجيب؟

* * *

المملكة مساحتها شاسعة وتحتمل التقسيم، هذا أولاً. و ثانيا المنطقة الشرقية فيها شيعة بنسبة كبيرة (لا أعلم النسبة) والمطاوعة السلفيين فيها نسبة صغيرة. لو اصبحت المنطقة الشرقية دولة لوحدها لتميزت بالتالي: اولاً، الحرية الدينية وعدم فرض المذهب الوهابي عليهم الذي يمنعهم حتى من ممارسة شعائرهم. ثانيا، ستكون دولة غنية ومرفهة اقتصاديا وسيكون الشعب في حدود ثلاثة ملايين نسمة، مما يجعل متوسط دخل الفرد فيها عاليا وربما تنافس قطر في هذا المجال. ثالثا، سيحرص الامريكان على ان تكون هذه الدولة ليبرالية القيادة والتوجه، وستحميها مثل سائر البلدان الخليجية الصغيرة مقابل إمدادها لهم بالنفط. رابعا، سيكون وسط المملكة فقيرا لانقطاع ايرادات البترول وهذا مهم، لان الامريكان يهدفون الى إفقار الوسط، وبالتالي يسهل عليهم محاربة الوهابية (المتزمتة) كذلك يسهل عليهم ملاحقة الارهابيين لانقطاع سبل الدعم المادي لهم. أما المنطقة الغربية، فستكون من نصيب الحجازيين الذين تختلف افكارهم وتوجهاتهم عن النجديين، فالمجتمع عندهم مفتوح وهم غير متزمتين دينيا. ومشكلتهم ستكون أقل لأن الاماكن المقدسة سوف تدر عليهم ثروات هائلة.

* * *

التقسيم وإن كان حلما يراود الإدارة الأمريكية والغرب بصفة عامة إلا أنه ليس بعيد المنال.

التقسيم يعني إقامة دويلة ضعيفة في الشرق، ستكون مجرد ولاية تابعة لأمريكا، وسيكون نفط الغوار والشيبة بسعر نفط تكساس، هذا أفضل ما يمكن ان يحصل عليه الغرب من بلدنا كوضع سياسي. قبل عشر سنوات كان الحديث عن تقسيم العراق ضرباً من الخيال، اليوم

هناك برلمان كردي مستقل في الشمال وشرطة والعديد من الهيئات المدنية المستقلة عن بغداد و قريبا سيكون هناك برلمان مستقل في الجنوب. تقسيم السعوديه لن يكون مستحيلا في حال إستمر الهدر في أموال الوطن، واستمرت سيطرة اللوبي السلفي المتخلف على كل قرارات البلد السياسية والإقتصادية وتغليب مصلحته على مصلحة الوطن، وفي حال غاب الحديث عن أهمية الوطن والتأكيد على أنه أهم من أي إيديولوجية كانت. الحل هو بترسيخ الوطنيه ودعم مفهوم الدولة العلمانية الإنسانية التي ترعى الدين ولكن لا يسيطر عليها الدين. نحن في أمس الحاجة لأن نعي المخاطر حولنا وأن لا نستهين بأية دعوة تريد هدم الوطن.

* * *

هل المساحة الشاسعة للدولة سبب في التقسيم؟ ماذا عن أميركا، الصين، الهند، الجزائر، إيران؟ أنظر قبرص وهي صغيرة ومقسمة، وسيريلانكا وتشيكوسلوفاكيا. الحالة الديمغرافية مؤثر أساس، أي أن التباعد بين السكان والمناطق في المملكة له دور أساس، خاصة وأن كل منطقة لها مواصفاتها الخاصة حسبما يبدو ثقافياً وتاريخياً. ثم يأتي سؤال: هل المذهب أداة تقسيم كما تشير؟ لماذا عندنا يكون كذلك، وهناك دول مختلفة في الأديان وليس المذاهب فحسب، لماذا لا تكون مصر أو لبنان أو أميركا أو الهند الخ. ولماذا انفصلت بنغلاديش عن باكستان مع أنهما من دين ومذهب واحد؟ أرى أن الوهابية كانت عامل توحيد في الماضي، أما اليوم فعامل تقسيم، بسبب شدتها على الآخر المختلف معها. انظر لأخينا الذي يقول غفر الله لنا وله: الشيعة خونة، وأصحاب غدر، ومجوس الشرقية، وسرطان، ويجب القضاء عليهم. تصور أن مواطناً شيعياً يقرأ هذا؟ ماذا سيقول؟ سيقول إذا كنا هكذا فعلاً: يهود وأولاد يهود، فلماذا تلوموننا إن انفصلنا؟ فيما يتعلق بحماية الدولة الجديدة من قبل أميركا، برأيي لن تقوم دولة في الشرق بدون الحماية الأميركية، ولربما جاء أحد وجادل بالقول: وماذا يعني ذلك؟ كل الدول الخليجية محميات أميركية بعد أن كانت محميات بريطانية؟ والسعودية نفسها كانت الى ما قبل ١١ سبتمبر محمية أميركية؟

* * *

الفيدرالية وضعت لتحمي العراق من التقسيم. الشيعة في العراق أكثرية والأكثرية لا تريد التقسيم، التقسيم مرتبط بالأقليات. هل تعزيز نظام المناطق، وليس الفيدرالية، يمكن أن يعزز وحدة الدولة السعودية؟ ولماذا لا يفعل الأمراء ذلك؟ أنا أرى أيضاً بأن تعزيز الوطنية وترسيخها هو الحل، ولكن من يعززها وكيف؟ الدولة مهتمة بتعزيز الإنشقاق على أسس مذهبية، بتبنيها الوهابية ودعمها لتكون هي الأعلى، وترسيخ الوطنية لا بد أن يأتي بالمساواة. والمساواة لا يقبلها الجميع في المملكة، حتى لو قالوا ذلك كلاماً. مثلاً: هل يقبل السلفيون أن يكون لدى الشيعة أربع وزارات أو خمس نسبة الى عددهم؟ هل يقبلون أن يحصل الشيعة على نسبة من الخدمات تكافئ كونهم مصدر ثروة؟ هل يقبلون مثلاً أن يُعطى أهل الحجاز عدداً من مقاعد البرلمان أكثر مما لديهم الآن، وهل سكان الجنوب المغيبون عن الدولة وخدماتها حين يعطون وزارات ومقاعد ونسبة من الميزانية تقوم أحوالهم، هل هذا مقبول؟ ستقول نعم.. ولكن أنت تعلم بأن هذه الحصص ستؤخذ من مكان ما، ومن بيده فوق حقه لن يقبل بالمساواة وتسليم الزائد!! الوطنية مازالت عندنا حتى الآن مجرد شعار، ما تحته انتماءات جزئية أقوى من كل وطنية.

* * *

قد نتفهم بأن: الوهابية الدينية، والانفراد بالقرار السياسي كانا مهمين وقت تأسيس المملكة.. الآن لا خلاف أن الأدْوِية انقلبت ذاتها الى معاول هدم ومسببات تقسيم! أدْوِية الفترة الراهنة: التعددية الثقافية والدينية، والديموقراطية السياسية، ودولة المؤسسات المدنية. يجب أن يدرك حكامنا ذلك وإلا فإن الشق أكبر من الرقعة!

* * *

اتصل بي أحدهم قبل قليل فقال: السؤال خطأ. قلت لماذا؟ قال: هل هناك نظام مثل هذا الذي تتحدث عنه ولا ترضى عنه أميركا؟ قلت العلة ليست بالضرورة في النظام، بل في الدولة نفسها!! وأنت تعرف الفرق؟ قال: يمكن أن تقوم دولة في الحجاز أما في الشرقية فهذا مستحيل إلا بحرب أهلية.. من يقبل أن يذهب النفط وأموال النفط؟ لا يمكن ان تقوم دولة في نجد بسبب الفقر. قلت: ليس المهم دائماً ما نريد، المهم أن نريد وأن نعمل وأن نقاوم ما استطعنا. قال: النخبة الحجازية قد تميل الى الإنفصال، لأنه سبق وأن أداروا دولة، والشيعة لم يكن لهم يوماً دولة حتى وإن أرادوا إقامتها. قلت: يا أخي لماذا نضطر الناس الى حلول لم يريدوها يوماً. من الذي زرع في أدمغة المواطنين العاديين في الشرق والغرب هذا الفيروس غير أفعالنا وأخطائنا؟ قال: لا تنس أن هناك إغراءات كبيرة.. أناس محرومون مهمشون وفجأة يقال لهم تعالوا اصنعوا لكم دولة! قلت: صحيح الإغراء كبير، ولكن الدولة القائمة تستطيع أن تجعل من خيار التقسيم مستحيلاً، عليها أن تكسب الناس وأن تحسسهم بأنها منهم ولهم. الدولة لا علاقة لها بالأديان بل بالسكان، بالمواطنين.

* * *

هل مشروع التقسيم جاهز الآن؟ بالتاكيد لا، ولكن يبدأ مشروع النفخ فيه من الان من اجل ان يتشكل وتتبلور الافكار لدى من لهم قابلية التقسيم مناطقيا. فعلى رغم الاضطهاد والظلم والتفرقة التى تعانى منها مناطق المملكة المختلفة، الا ان ثقافة الانفصال لم تكن سائدة جماهيريا حتى هذه اللحظة. الا ان المشروع الامريكى هو ربما لدغدغة بعض المشاعر وبالتالى لاحداث بلبلة وارباك، وربما مستقبلا اضطرابات فى عموم الوطن اذا لزم الامر، وذلك بعد ان تتشكل نواة معتنقي التقسيم ويتم تكوين أنفسهم بدعم من الامريكان فقط. سمعنا أخباراً تقول ان مشروع مملكة البحرين هو فى النهاية البحرين التاريخية (يعني البحرين، الأحساء، القطيف) والله اعلم.

* * *

هذا المشروع الوهمي لن ير النور سوى في منتديات النت، والسبب بسيط: لكي يتم مثل هذا المشروع يجب ان يستند الى قاعدة شعبية جارفة تطالب به وتسعى الى تحقيقه، والامر الاخر يجب ان يكون هناك دعم دولي واقليمي لمثل هذا التوجه ليصبغ عليه الشرعية في حال حدوثه. كلا الامرين لا وجود لهما بشكل فعال وكبير وجدّي. وهذا ما دفعني لتسميته بالوهمي. نعم هناك اصوات هنا وهناك ومن قلة قليلة كانت لها بعض الامتيازات في السابق (قبل توحيد المملكة) وهي لا زالت تروادها مثل هذه الاحلام. الامر الاخر (وهو مهم هنا) هي المنطقة الشرقية، وهذه المنطقة الغنية بثروتها الطبيعية واختلاف مذهبها العقدي وأحساس أهالي تلك المنطقة (والذي بدأ يتزايد في خلال السنوات القليلة الفائتة) بالتهميش وانتقاص الحقوق وعدم نيلهم بقدر كاف وموازي لما حصلت علية بقية المناطق الاخرى من مشاريع، برغم ان مصدر تمويل تلك المشاريع التنموية في عموم ارجاء المملكة نابع من اراضيهم. والاهم من ذا وذاك انهم دائماً يُعتبرون كافرين وانهم اشد خطر على الامة من اليهود والنصارى في نظر السلفية المتزمتة. هذه الأسباب دفعت الولايات المتحدة لإطلاق بالون الاختبار الاخير عن طريق اعلامهم وذلك لتشكيل ضغط على القيادة السياسية لترضخ امام المطالب الأميركية والتي يصطدم بعضها على الأقل بمعارضة التيار السلفي المهيمن عندنا.

* * *

الشرق مهمش إقتصادياً ومضطهد دينياً في الوقت الحاضر، وهو قابل للإنفصال مستقبلاً، والوسط غني مالياً ويفتقد للموارد وفي حال التقسيم فهو اشد المتضررين. والغرب منفتح ولديه الأماكن المقدسة التي بإمكانه الإستفادة منها إقتصادياً في حال التقسيم. الشمال والجنوب كالوسط إلا انه يختلف في كونهما مهمشين إقتصادياً في الوقت الحاضر. التقسيم غير مستحيل ولكنه صعب، ولن يتم إلا عبر أنهار من الدماء، خصوصاً فصل المنطقة الشرقية عن بقية مناطق المملكة، حيث انها أهم منطقة وهي المصدر الأساسي للإقتصاد.

* * *

إن ثقافة الإنفصال ـ كما يبدو في الظاهر ـ لم تكن سائدة جماهيرياً حتى الآن. ولكن لا أدري الى أي حدّ يقبل الشيعة والحجازيون العاديون بالإنفصال، فالمواقع السلفية (الساحة مثلاً) تتحدث عن أناس عاديين يتمنونه. ربما لو سألت المواطنين الشيعة والحجازيين العاديين لوجدت بينهم من لا يمانع بالإنفصال أو يتمناه حتى. إن إثارة الأميركيين لموضوع تقسيم المملكة يدغدغ العواطف لدى الفئات المقهورة والمهمشة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وقد ينتج عن ذلك بلورة سريعة لأطروحة التقسيم، أو إن كانت متبلورة تطلّ علناً على الجميع. أتصور أن هناك بين النخب من يتمنى ويدعو الى التقسيم، ولكن الظرف لم يساعدهم حتى الآن. مشروع التقسيم غير جاهز حتى الآن، لكن لا ينفي ذلك وجوده لدى المخططين الأميركيين وقد يضعونه قيد التنفيذ بين لحظة وأخرى، وفي حال الجدّ قد تتصاعد المطالب الإنفصالية المحليّة. في غياب الإصلاح السياسي، قد يتشبث المضطهدون بالتقسيم كحل أخير. أما مشروع مملكة البحرين فقد طرح مراراً، وفي أواخر الثمانينات نشرت دراسة في هذا الموضوع، ولا أدري الى أي حد هذا الأمر ممكن. الشيء الأقرب الى الإحتمال هو أن دول الخليج (الصغيرة) تحبّذ قيام دولة صغيرة الى جانبها، تفسح لها مجال المنافسة وتتحرك بحرية في الجانب السياسي، وبالندية في التعامل، ولذا فهناك من بين دول الخليج ـ كما يعتقد بعض المحللين ـ من يؤيد تقسيم المملكة أو لا يمانع في ذلك.

* * *

يجب أن ننتبه الى الفرق بين (المطالبة بالتقسيم) و (عدم الممانعة). بمعنى أن من لا يطالب بالتقسيم ليس بالضرورة ممانعاً أو معترضاً. صحيح أن المطالبين قلة، فهل البقية بين (معارض وعدم ممانع) يرجحون كفة التقسيم؟ ربما يستقرئ الطرح الأميركي الحالي الوضع، وهو كبالون اختبار للمشاعر والمواقف. وإذا كان البعض متردداً في إعلان موقفه الحقيقي الآن، فقد يعلنه صراحة حين يجدّ الجدّ. السؤال: أين رموز الدولة من كل هذا؟ ما هي خططهم لإفشال الموضوع التقسيمي؟ هل القوة وحدها كافية لحماية الوضع الداخلي؟ وماذا إذا اصطدمت بقوة أميركا العسكرية، فمن سيقف الى جانب الدولة؟ هذا التساؤل جاء به الأستاذ الدكتور متروك الفالح، حين تحدث عن احتمالية تقسيم المملكة حسب خطوط الطول، فإذا ما وضعت أميركا قواتها بين المنطقتين نجد والحجاز، ونجد والمنطقة الشرقية، ألن يتحقق الإنفصال الواقعي، رغماً عن المعارضين والممتنعين؟

* * *

التهميش السياسي والإقتصادي والإضطهاد الديني/ الطائفي يصنع أرضاً خصبة للإنفصال بغض النظر عن موقف أميركا أو الصهاينة. فالظلم لا يولد الألفة والمحبة والوحدة، بل عكس ذلك تماماً. نتائج التقسيم ستكون: وجود دولة غنية في الشرق، ودولة فقيرة في الوسط، هي الآن أكثر من غيرها غنى وانتفاعاً بالثروة الوطنية. التقسيم غير مستحيل ولكنه صعب، ومن المحتمل أن لا يتم إلا عبر أنهار من الدماء، وقد لا يكون الإنفصال في بدايته إذا ما دعم أميركياً ذا طابع دموي، ولكنه سيبقي العلاقة بين نجد والأحساء شديدة التوتر وقد تنفجر حروباً في أي لحظة. لقد ألقي الحل على كاهل العقلاء من المسؤولين. من هم هؤلاء العقلاء؟ وكيف يتحركون؟ رغم ان تحركهم في الإتجاه الصحيح لم يأتِ بعد، وهو متأخر، ولكنه قد يمنع الكارثة قبل وقوعها. آمل من المسؤولين أن يدركوا حجم الخطر، وأن لا يضيعوا هامش الوقت المتاح، كما فعل صدام، حتى لا يدهمهم الوقت ويفوت زمن الحل، فيكون الجميع في العربة الأميركية تسوقهم كيف وأنى شاءت.

* * *

العنصرية بغيضة من أين جاءت ولأي هدف سعت. الطائفية والعنصرية مبغوضة من المضطهد والجلاد، ومن المنتفع والمحروم على حد سواء. نحن نحلم بوطن المساواة والمواطنة الحقة، لا بإثارة المثالب والعيوب وقذفها بوجه بعضنا البعض. لو كانت هذه المنطقة وأهلها غير مضطهدين لكانوا (موالين) للحكم، ولا نقول للدولة، فهناك فرق بين الإثنين. هم يكرهون الحكم ربما، ولكنهم ليسوا ضد الدولة (المملكة كوطن). الطائفية استفادت منها الحكومة السعودية ابتداءً ثم جاء الأميركيون ليحولوها الى نقطة في صالحهم. الطائفية لعينة، وستبقى تحفر قبور الدول.. وكل من يلعب على أوتارها قد ينجح في البداية ولكنه سيجني منها العلقم والشوك. وتجربة المملكة قد تفيد في هذا الشأن لمن أراد أن يعتبر.

* * *

تتحدثون عن المملكة وكأنها قطعة شطرنج، او قطعة كيك يمكن فصلها. المملكة ربما يمكن تفتيتها، او زرع القلاقل فيها، لكن لا يمكن تقسيمها. هذه الدولة لو انهارت من المستحيل تحويلها الى دول اخرى، اللهم الا دويلات متناحرة تأكل بعضها بعضا. حتى تحليلاتكم لا تلامس الحقيقة على ارض الواقع؛ اقصد الواقع السكاني. من يقرأ لكم يعتقد ان الشيعة متقوقعين في جحورهم وبلدانهم القطيف واطرافها، واهل الجنوب في الجنوب واهل الحجاز بالحجاز والشمال.. الخ. المملكة الان اشبه بفيسفاء بشرية: انتشار سكاني منتظم. والحديث عن المناطق ليس الا حديثا عن تقسيم جغرافي من الناحية التضاريسية. هذا الذي يتحدث عن الشرقية وانها ستكون للشيعة ـ كما هي أحلامهم عملاء ايران ـ من قال له أن الاكثرية في الشرقية شيعة، الشيعة بلداتهم محدودة، ولكن يشار اليهم لاختصاص الشرقية بوجود هذه الفئة مع أقلية في نجران وفلول لهم في المدينة المنورة. من كل منطقة من مناطق المملكة ستجد عشرات الآلاف بل مئات الآلاف، أخشى ان تغضب هذه الحشود وترجف وترمي بالشيعة في البحر أو يسفرونهم الى إيران. الدولة السعودية ليست وليدة اليوم. ولولا قيام مثل هذه الدولة لما استفادت المناطق الاخرى من النفط، ولما استفاد الحرمان الشريفان والمشاعر المقدسة في تعميرها. ولربما تحولت الى تعمير قم وكربلاء والنجف.

ونجد هي حلقة الربط بين الشرقية وبين المناطق الأخرى: الحجاز والجنوبية، ولولا ذلك لما وصلت عوائد البترول اليها وعاشت في بحبوحة من العيش والتقدم والنهضة. لذا ستعارض تلك المناطق انفصال الشرقية المزعوم، لانه ليس من صالحهم، ولن يرحبوا بتقسيم او غيره كما يزعم الشيعة هنا. اما نجد التي اغاظت الشيعه ويتمنون زوالها، فهي حجر الزاوية. والرياض التي يردون افقارها قاتلهم الله، توجد في جنوبها وعلى بعد ١٠٠ كم حقول بترولية، ولم يقل أهل السنة انها للسنة فدعوها لنا، كما يتحدث الشيعة عن النفط. من يقول ان الشرقية ستؤول لصاحب العظمة، فصاحب العظمة سنّي وأصله من نجد وسيقلبها على رؤوس الشيعة. لو حدث شيء لا قدّر الله، أجزم ان الشيعة هم من سيخرج من المولد بلا حمص، لأن المتطرفين والارهابيين سيرمونهم في البحر، أو يرسلونهم بالقوارب الى إيران. هؤلاء الحمقى يرفسون بأرجلهم النعمة التي يعيشونها، ويتمنون للبلاد الدمار وبحار الدماء. كل ذلك بسبب العنصرية والعيش تحت وهم الوصول للسلطة من خلال العمالة لامريكا.

* * *

هوّن عليك يا أخي، إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا. أخي قذفت بقلقك بعيداً، وأخطأت من حيث أردت الإصلاح، وأسأت من حيث أردت الإرشاد. لن تستطيع أن تدعي بأنك أكثر وطنية من غيرك، اللهم إلاّ أولئك الذين يعلنون صراحة بأنهم مع تقسيم المملكة. إن شاء الله تكون المملكة كما تريد وتحلل غير قابلة للتقسيم أو القسمة، لأن ذلك كما قلت يؤدي الى قيام دويلات متناحرة. ما ذكرته كثير بعضه صحيح وبعضه يستحق بعض الوقفات:

الوقفة الأولى: لقد كانت لغتك قاسية على المواطنين الشيعة دونما سبب أو مبرر حتى الآن، اللهم إلا الخلاف المذهبي الذي لن ننفك منه مهما أسأنا لبعضنا البعض. (الشيعة متقوقعون في جحورهم) (عملاء إيران) (طابور خامس) تخشى أو تتمنى من حشود السلفية أن (ترمي بالشيعة بالبحر أو يسفرونهم الى ايران).. (نجد أغاظت الشيعة ويتمنون زوالها)..

(قاتلهم الله) (الحمقى يرفسون بأرجلهم النعمة التي يعيشونها ويتمنون للبلاد الدمار وبحار الدماء والخ).

ألا تعتقد يا أخي أن هذه اللغة من تهم ودعوات وغيرها هي خلاف الوحدة التي تدعيها، أم أن هناك مفهوماً مختلفاً عن الوحدة، أي فرضها على الآخر بالقوة رغماً عنه، والسلاح لازال موجوداً لمن خالف؟ هل هذا ما تريد، وحدة إكراهية أم طوعية؟ وكلامك هذا يصب في أي منهما؟ الشيعة هم سكان المنطقة الشرقية الأصليين، هذا لا يحتاج الى نقاش فيما أظن، وهم ليسوا متقوقعين في جحورهم كما تقول، بل لم يكن في المنطقة مدناً وقرى غير مدنهم وقراهم. فلماذا تريد تسفيرهم الى إيران، أو ترغب في ذلك؟ هل هذه هي المواطنة؟ أم أن لك يا أخي مفهوماً مختلفاً؟ أب عن جد يعيشون في منطقة من مئات إن لم نقل آلاف السنين ثم تريد تسفيرهم في القوارب الى إيران؟ لماذا؟ وبأي عذر وحجة؟ هل تعلم أن كلامك هذا يعطي لإيران حقاً لم تدعيه بتمثيلها للشيعة في المملكة؟ أنا معك إن معظم سكان المنطقة الشرقية يعودون في جذورهم الى نجد. ولكن الشيء الذي لا تريد أن تعرفه ربما: إن معظم الشيعة هم من أصول نجدية. أنا لا أحب الإنتماءات هذه، ولكنك قد تنفيها: أحيلك الى كتاب الشيعة في المملكة العربية السعودي لحمزة الحسن لمعرفة موضوع الأنساب وجذور السكان.

الوقفة الثانية: أرى أن ظنونك ذهبت بك بعيداً وشكوكك تم تركيبها على موضوع المذهب. فأنت ربما تعتقد بأن الشيعة عنصر مشبوه دائماً ولا يأتي منه خير. وهنا المقصود كل المواطنين الشيعة وهذا تعميم ولا يوجد له دليل إلا في الكتب الصفراء القديمة، مع أن القرآن يقول ولا تزر وازرة وزر أخرى. ولو أخذنا كل أناس بتاريخهم لنالت (..) حصة غير عادية. فمن أين جئت بأن الشرقية ستكون للشيعة وأنها أحلامهم وأنهم عملاء إيران، مع أن الأخيرة فيما أظن - حسب تحليلي - ضد أي تقسيم، لأن الدور سيأتي عليها ويفككها لأكثر من ثمان دول.

الوقفة الثالثة: أنت يا أخي لا تدافع عن الوحدة بقدر ما تدافع عن المنطقة. الذي يدافع عن الوحدة يجب أن يدافع عن كل مكوناتها، اللهم إلا إذا كانت مناطق الشيعة ليست جزءً من هذه المملكة. لربما - أقول ربما - أنت تعتقد بأن التقسيم يضرّ بمنطقتك، ويجردها من قوتها، في حين يمنح قوة مضافة لآخريات. أنا لا ألومك على خوفك وهلعك، وهو قلق مشروع وهلع في محله.

الوقفة الثالثة: الثروة عامل التحام. لماذا لا تكون الثروة عامل التحام بين الشرق والوسط؟ الجواب بأن سكان الشرق لم يحصلوا على نصيب معقول منها. إن المصلحة وتوثقها بين مناطق المملكة تعزز الوحدة، وكلما كان توزيع الثروة أقرب الى العدالة كلما كان ذلك أدعى لترسيخ قيم المساواة والوحدة. فهل لديك اعتراض على مثل هذا؟ انت تقول (هؤلاء الحمقى يرفسون بأرجلهم النعمة التي يعيشونها) وتأتي بالآية لتطبقها في غير محلها. هل المواطنين غير عقلاء حتى يرفسوا النعمة اللهم إلاّ إذا كانت هذه النعمة قابلة للتضحية من أجل غنم أكبر، وإلاّ إذا كان الشعور بالغبن في توزيع الثروة عالياً. فلندعو الى توزيع الثروة بالعدل ووفق الحاجة، فإن ذلك يدمر أسس الظلم المفضي الى التمزيق والى الحسد بين المناطق والى الشعور بالغبن والتخلص منه.

الوقفة الرابعة: هل تريد أن تجرّب ما إذا كان الشيعة سيخرجون بلا حمّص من المولد العتيد؟ وهل تريد أن تجرب عضلات التعصب لترمي الشيعة في البحر؟ هل هذا منطق يا أخي، إن كان هذا ديناً فأنا أول كافر به، وإن كان سياسة القوة فإن القوة لله، يوم تكون بيدك ويوم تكون بيد غيرك، الصحيح أن نتحدث عن السياسة وفن الممكن، فما دام الجميع مواطنين: فإن اللغة هذه لا تفيد الغرض المطلوب منها، السياسة يفترض أن توحد بعد أن عجزت الطائفية أن تفعل ذلك.

الوقفة الخامسة: صحيح ما قلت إن نفط الشيعة ليس للشيعة وحدهم، ولكن ألا تعتقد معي بأن منتج الثروة يفترض أن يكون له حصة متوازية ولا أقول متساوية، حسب حاجته وعدد سكانه؟ هذا ما يقوم به كل العقلاء في الدنيا؟ ربما لو كان غير الشيعة هم من يسكن الشرقية لسمعت أصواتاً أعلى تحتج على ما هم فيه. النفط لكل الشعب وليس الى فئة أو طائفة أو منطقة أو مذهب، النفط لكل مواطن، والشيعة من بينهم، وليسوا خارجين عن هذا. فلنتعامل معهم بروح المواطنة لا بروح الإقصاء السياسي والإقتصادي.

الوقفة السادسة: اما الوصول الى السلطة، فطبق الأمر على نفسك وعلى من تحب: هل باؤك تجر وباء غيرك لا تجر. ليس عيباً أن تطالب بالمشاركة في السلطة، العيب أن تقصي غيرك عنها، وتستأثر بها وبمنافعها. أما حكاية العمالة لأميركا: فيا أخي إقرأ تاريخ المملكة ثم تعال لي لنناقش من كان ولازال عميلاً وكرزاياً. العمالة عندكم لا تنطبق إلا على الشيعة الذين لم يفعلوا شيئاً ضد وطنهم، أما إذا كانت عند آخر فأنتم تنسون ذلك. أعد قراءة التاريخ الحديث للمملكة، ثم انظر من تحمي أميركا اليوم، قبل أن تتهم الآخر بشيء.

* * *

أنا أرى أنه لا يمكن لأمريكا أن ترضى أن تجعل أكبر إحتياطي للبترول في العالم في منطقة يغلب عليها الشيعة. فهي لا يمكن أن تثق بالشيعة وترى أن الأصوليين أرحم لها منهم وفي حال أنها رأت فصل المنطقة الشرقية عن باقي المملكة فبالضرورة ترى أنه لا بد من إجراء تغيير بالتركيبة الديمغرافية للمنطقة وذلك من خلال إجراء تصفية للشيعة أو إجراء عملية ترانسفير إلى مناطق خليجية أو حتى إلى إيران.

* * *

أخي: الأميركيون لا يثقون بالأصوليين سواء كانوا شيعة أم سنّة.. هذا مؤكد. وهم يرون فيهم الخطر الأكبر، وعنوان معركتهم القادمة. كانوا يعتقدون أن المصيبة في المذهب الشيعي الثوري، ثم جاءهم بن لادن فكفروا بكل شيء إسمه إسلام، سواء كان معتدلاً محافظاً أم ثورياً أم ديمقراطياً. أما موضوع التصفية العرقية، فأميركا لا تفعل ذلك إن أرادت إلا على يد عملائها، ثم بمن تدير النفط، بالكوريين! الأميركيون لا يمارسون التصفية العنصرية والمذابح بصفتها العنصرية. ستقتل العراقيين لا لأنهم عرب ولا لأنهم مسلمين بل لأنهم إرهابيين!

* * *

ما تقوم به أمريكا هو خطة مبرمجة ومرسومة لتغيير ملامح العالم، وقد زاد طغيانها وتنامت عجرفتها بعد أن نجحت في تقسيم الاتحاد السوفيتي وتفكيكه، ثم فعلت نفس الشيء في يوغسلافيا فقسمتها إلى دويلات، والصومال إلى ثلاثة أقسام، وغيرت النظام في أفغانستان، وستعمل على فصل الشيشان عن روسيا، ودعمت انفصال تيمور عن أندونيسيا، وهي في طريقها لفعل نفس الشيء في العراق بتقسيمه إلى ثلاثة أقسام وتغيير نظام الحكم فيه، وكل الأدلة والشواهد ومعطيات الأحداث تصب في هذا الاتجاه.

* * *

خطط أميركا لا تعنينا كثيراً إلا إذا كنّا لا نعتني بأنفسنا. كل دول العالم يوجد بها تعدديات أثنية وثقافية، ولو أن كل ما تريده واشنطن يتحقق لأصبحت إلهاً يعبد من دون الله. العراق لن يقسم، وبرأيي أميركا لا تريد ذلك. لكنها تريد تقسيم السعودية. وهي أرادت وحدة اليمن. هي تريد تقسيم السودان، ولكنها في بداية الثمانينيات رفضت تقسيم إيران أثناء حربها مع العراق رغم أنها دعمت الأخير. أما موضوع تيمور الشرقية، فقراءة لموضوع ضمها الى اندونيسيا في السبعينيات ينبئ عن ضعف في الإستيعاب والدمج الوطني. أميركا لا تخلق الإنفصال وإنما تستثمر الأوضاع لصالحها حسب رؤيتها وهي ليست كلها تقسيمية وتشمل جميع الدول. المستهدفون ربما يكونوا قلّة. لكن المهم أنها لا تستهدف إلا الضعيف غير المقاوم أو الذي لا يستطيع المقاومة. ان موضوع التقسيم ليس محصوراً بمنطقة واحدة. فالحجاز اكثر تأهيلاً لها. وأهالي الجوف يصدرون منشورات بهذا الشأن منذ أواخر الثمانينيات الميلادية. فالموضوع لا علاقة له بسكان المنطقة الشرقية الشيعة فحسب.

المساواة في المواطنة لا شفاعة الأمراء

لو طبّق كل مسؤول في إدارته القواعد واللوائح التي تحكم القبول في جامعة أو الدخول إلى مستشفى أو الحصول على وظيفة أو الفوز بترقية بكل مساواة وعدالة بين المواطنين.. هل سيكون أي مواطن بحاجة إلى شفاعة أمير أو وزير أو وجيه للحصول على حقه الذي كفلته له مواطنته وأقرته له أنظمة الدولة؟ وهل كان ولاة الأمر وأمراء المناطق والأمراء والوجهاء سيجدون تلك الطوابير الطويلة التي تقف على أبوابهم طلبا لتلك الأوراق السحرية التي باتت مفاتيح لكل الأبواب؟ إن المساواة في المعاملة هي الكلمة السحرية لبوابة الرضا والعدالة هي النبراس الذي يهدي إلى رقي المجتمع وصلاحه، والمواطن ليس بحاجة في كل مرة يريد فيها أن يدخل إلى جامعة أو يحصل على علاج في مستشفى أو يجد وظيفة أن تكون وسيلته ورقة شفاعة من أحد بدلاً من ورقة نظام تمثل مواطنته!

خالد حمد السليمان
عكاظ، ٢٠٠٣/٢/١

* * *

عشر رجباً ترَ عجباً

قرأت لكم فيما قرأت، إعلانا مثيرا تطرح فيه إحدى شركات الاتصال الخاصة خدمة الرقم (٧٠٠) للفتوى وتفسير الأحلام والبرمجة اللغوية. عش رجبا ترَ عجبا. فالإخوة الكرام الذين "يحرمون" هذه الخدمة ويرونها مدخلا للقمار وشبهة للاكتتاب في الاتصالات يقفون اليوم أمامك عزيزي المتصل في الجهة الأخرى من الخط يستقبلون أسئلتك ويعدونك بالجواب الشافي وكل شيء بالحساب في زمن "البزنس". كل ما عليك عزيزي المتصل أن تعرف أن سعر الدقيقة أكثر من الضعف ولذلك نرجو الاختصار على الرغم من صعوبة المهمة لمجتمع تعود على الثرثرة التلفونية. يداهمنا الجديد فجأة دون أن نستعد له بالموقف المناسب ومع هذه الفجائية يتم التصنيف في دائرة "الحرام" دون المساءلة المستفيضة. يظل "حراما" حتى يتبين الأمر أو تبدو "لبعضنا" مصالح خاصة تستلزم "التحليل" والإباحة.

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٣/١/٢١

* * *

أين كان العقلاء عن الفكر المتطرّف؟

لفت انتباهي ذلك المقال الذي نشرته (عكاظ) لصديقنا الدكتور حمود البدر، الأمين العام لمجلس الشورى، بعنوان: (ولا تسبّوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم). فجاءت كتابته مُتأخرّة عن وقتها عقداً من الزمن تنامى فيه فكر التطرف حتى أوصل المسلمين جميعاً إلى مأزق تاريخي خطير. أكثر من عقد من الزمان ونحن نسمع اللعنات تنصبّ على الآخرين من الديانات الأخرى، أو كما وصفها د. البدر (نسمع في خطب بعض المجتهدين دعاء على جميع المنتمين إلى ملّة معينة صغيرهم والكبير، ذكرهم وأنثاهم، مُحاربهم وعاجزهم. وفي ظني أن ذلك عدوان لا مُبرّر له). وهل هناك مجال للظن؟ سكت المسلمون عن خطأ شتم البعض لأديان الآخرين في قنوتهم ودعائهم وأقوالهم ظناً بأن تلك الأصوات لن تتجاوز حدود المكان، ناسين أن ألفاظ السبّ والتحقير تنقل الى أسماع العالم عبر وسائل الاتصالات الحديثة بالصوت وبالصورة. الأشد إيلاماً أنه لم يرتفع في وجوههم صوت ناصح عاقل بل تركوا لهم الحبل على الغارب. ولقد كتبتُ عديداً عن ذلك تلميحاً وتصريحاً، فأخذتُ نصيبي من اللوم والتجريح والتكفير.

عبدالله أبوالسمح
عكاظ ٢٠٠٣/٢/١

* * *

التحزّم بإرادة الشعب لمواجهة الخطر

ان الرد على (المشروع الأميركي لدمقرطة المنطقة) ومن اجل مستقبل مستقر لهذه المنطقة هو التمسك بمطلب الحوار الداخلي لا كمجرد اجراء طارئ تقتضيه الضرورة التي قد تبيح المحرمات الى حين بل كتقليد سياسي جديد ومقنن يعترف بوجود القوى الاجتماعية نساء ورجالاً ويحقها في التعدد في علاقة اكثر تفعيلاً بين القيادة والمجتمع المدني بكل ألوان الطيف في نسيجه الاجتماعي. الحوار الداخلي يعني ان يسبق اي قرارات قيادية لقاءات لجميع القوى السياسية والمدنية والشعبية المعنية والمشغولة بالشأن الوطني، وذلك لتشارك هذه القوى الاجتماعية قياداتها التفكير في امر هذه المواجهة التي اصبحت تستهدفهما معا، ليكون بالامكان وبموضوعية وعدم مجاملات او جلد للذات تدارس الطارئ والمزمن من العوامل الداخلية والخارجية التي جرت المنطقة الى هذه المنزلة من المهانة على النفس وعلى الاخرين، وللتشاور بشفافية ودون خشية في قول الحق في الحلول البديلة والآليات العملية للخروج على شروط الهزيمة. فلا بد، لابد، لابد من التحزم بارادة الشعوب لابد من عدم المضي في سياسة تهميش دورها والتقليل من شأن رأيها في الامر.

فوزية ابو خالد
الجزيرة، ٢٠٠٣/١/٢٣

* * *

لماذا يهاجر السعوديون من بلادهم؟

سعوديون هاجروا الى الغرب وآخرون يحلمون بالهجرة اليه. يمكن تقسيم السعوديين الذين هاجروا والحالمين بالهجرة الى ثلاث فئات: سعوديون سافروا للدراسة في جامعات الغرب وآثروا البقاء والعيش فيه على العودة. وسعوديون سافروا ثم آبوا الى الوطن وسرعان ما حزموا امتعتهم عائدين الى الغرب بعد ان اكتشفوا ان ما هو متوفر من فرص العيش والعمل لا يقترب من تخوم احلامهم في الوظيفة والمستوى المادي، وسعوديون موجودون في السعودية ولكنهم يصبون الكثير من الماء على جذور نبتة الحلم بالهجرة. إن اسباب هجرتهم او تفكيرهم في الهجرة نابعة من احساسهم وادراكهم بانحسار الرخاء والرفاهية عن الحياة في السعودية وان المتوفر من الاعمال لا يحقق طموحاتهم، زيادة على البطالة المتزايدة باطراد. ثمة نوع آخر من انواع الهجرة: وهو الهجرة الوظيفية، وافضل مثال لها تسرب العديد من اساتذة الجامعة الى القطاع الخاص. ليس مبالغة القول ان من الاكاديميين من يعض الاصابع ندما على العودة من الغرب حيث الحياة الاكاديمية، وبدون حاجة الى التأكيد، اجمل واكثر اثراء بكثير من الحياة الاكاديمية هنا، اذا اعتبرناها حياة من قبيل التجاوز.

د. مبارك الخالدي
اليوم ٢٠٠٣/١/٢٦

* * *

الإصلاح السياسي فرض عين

إن خطوات حقيقية باتجاه إصلاح الهيكل والأداء العربي ليكونا متجانسين مع حجم التحديات والمخاطر، يجب أن تنطلق من الداخل، فلا بد من مصالحة عربية بين الحكام والشعوب، وهي مصالحة تبدو مفقودة في معظم الأقطار العربية. ولا بد من احترام الرأي والرأي الآخر، وإعادة الاعتبار للإنسان وقيام علاقات تعاقدية بين الحاكم والمحكوم، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، وسيادة روح المواطنة والتسامح. إن تحقيق هذه الخطوات الضرورية ليس بالأمر المستحيل، ويجب أن تتضافر جهود الجميع من أجل تحقيقها إذا أردنا تجنيب سفينتنا الغرق، وإذا أردنا أن يكون لنا مكان تحت الشمس. والمسؤولية في تحقيق ذلك شأن جماعي ليس مقبولا فيه أن يكون فرض كفاية.

يوسف مكي
الوطن ٢٠٠٣/١/٢٢

* * *

وزارة العدل ترفض الإعتراف ببطاقة المرأة

رفض أحد كتّاب العدل قبول بطاقة الأحوال المدنية كإثبات لشخصية إحدى السيدات وأصر على تقديم بطاقة العائلة. وعندما حاولوا إقناعه بأن بطاقة الأحوال هي وثيقة رسمية صادرة عن الدولة لإثبات صفة صاحبتها والتعريف بها ولا تقل صلاحية عن بطاقة العائلة، كان أشد إصراراً على رفضها والاستعاضة عنها بالبطاقة العائلية بدعوى أن هناك تعميما من وزارة العدل بعدم قبول العمل بها!! وإذا كانت بطاقة المرأة لا يُعترف بها في إحدى الإدارات الحكومية وتعامل بهذا الشكل، فلماذا إذاً صدرت ولأي غرض يُمكن للمواطنة أن تسعى إليها؟!

خالد حمد السليمان
عكاظ ٢٠٠٣/١/٢٥

* * *

ثمن الإصلاح

لا يستطيع المصلح الاجتماعي أن يرضي جميع الناس. الأخطاء التي تراكمت خلال فترة طويلة من الزمن لا يمكن أن تختفي بسهولة وبسرعة بمجرد أن يكتب الكاتب مقالاً أو يقدم الواعظ موعظة أو يلقي المعلم محاضرة أمام طلبته.. إن واحدة من أهم صفات المصلح الفاعل هي قدرته على قول الحقيقة.. فالكثير من الأفكار الإصلاحية قد لا يكون لها شعبية بين الناس في المدى القصير لكنها مهمة للغاية في المدى الطويل. الإصلاح له ثمن.. وثمنه قد يكون فادحاً في بعض الأحيان، وليس كل من يملك فكراً

إصلاحياً لديه القدرة أو الاستعداد لدفع هذا الثمن الفادح!

عبد الواحد الحميد

الرياض، ٢٠٠٣/١/٢٧

* * *

الإصلاحات...
فكرة للحوار عبر الصحافة المحلية

رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور صالح بن حميد نشرت له مجلة (نيوزويك) الأمريكية حديثا سياسياً لافتاً وضعت عنوانه العريض جملة خبرية متحفظة قالها في الحديث: "التغيير في السعودية قادم ولكننا لا نعرف سرعته". الشيخ صالح منتظر منه أن يدير دفة النقاش السياسي الذي يموج ويمور به المجتمع السعودي هذه الأيام، حول التغييرات الإصلاحية المقبلة. ليس من وسيلة أفضل حالياً من منابر الصحافة المحلية التي من حقها – إن لم يكن من واجبها – توفير فرصة تداول الأفكار السياسية مع رئيس مجلس الشورى بطريقة (النيوزويك) أو أفضل، لأن التغيير يهمنا أكثر من قراء المجلة الأمريكية.

سليمان العقيلي

الوطن ٢٠٠٣/١/٢٣

* * *

القصيمي ليس مثله ملحد!

سوف أحسن الظن بأخي هاشم الجحدلي الذي تبنى اعداد وتقديم حلقات تتحدث عن (عبدالله القصيمي) وهي حلقات يبدو من طروحاتها انها محاولة لتبرئته من حصاد قلمه ولسانه وكتبه المطبوعة المشهورة! ولكن محاولات التبرئة لن تجعل قارئا مثلي لكتب القصيمي او معظمها يتجاهل ما جاء في بعض تلك الكتب من إلحاد (قراح) لم اقرأ مثله لكاتب من الشرق او الغرب في العصر الحديث. ومن اطلع على كتابيْ (صحراء بلا أبعاد) او (عاشق لعار التاريخ) على سبيل المثال يجد ان القصيمي فيها قد بلغ قمة الالحاد إن كان للالحاد سفح وقمة! والقصيمي لا يكتفي بالتشكيك في وجود (الله) عز وجل وهو الآن عند خالقه الذي تمرد عليه!، لا يكتفي بذلك ويعلن إعجابه الشديد (بالشيطان الرجيم) ويعتبره أعظم مظلوم وأعجب مخلوق في التاريخ، وأول مُعارض على وجه الارض.

محمد أحمد الحساني

عكاظ ٢٠٠٣/١/٢٥

* * *

موسم الهجرة من السعودية

لا أقصد هجرة العقول السعودية إلى الخارج لانني أعتقد أنها "عقول" وتعرف مصلحتها، فإذا لم تجد تقديراً فلمَ لا تذهب إلى حيث التقدير! الشباب الصغار يهاجرون بحثا عن عمل، نعم... بحثاً عن عمل!، يهاجرون من أكبر سوق عمل في المنطقة!؟، ينفون أنفسهم قسراً من أرض هي غاية المنى لمن لا يحصى عدده من سكان المعمورة، ميدان يضم ملايين العمالة الوافدة الحالمة بتحقيق فرصة العمر!؟. ومن قبيل الترف البحثي في بلادنا مجرد التفكير بالعثور على أرقام عن هذا النوع من الهجرة، فإذا كان وزير المالية لا زال يحتاج لبعض الوقت ليحدد رقم الدين الداخلي!؟، والاختلاف على حقيقة نسبة البطالة بين السعوديين صار من قبيل التعددية في الآراء!، اذا كان ذلك كذلك فلن نتعب أنفسنا بالبحث عن رقم. كيف أصبحت بلادنا طاردة لأبنائها فاتحة ذراعيها لابناء البلاد الأخرى!؟، كيف تختفي أو تخفى عن عمد الفرص عن أبناء الوطن وتتاح لغيرهم!؟، هل أصيب شبابنا بعمى خاص جعلهم لا يستطيعون رؤية الفرص؟، هل هذا من ضمن خصوصيتنا!؟ ما سبق وغيره مما نعرفه جميعاً ليس حالات فردية بل هي حالات جماعية، تشير إلى ان خطط السعودة فشلت فشلا ذريعا، وان القوى التي جاهدت لإعاقة هذه الخطط نجحت بامتياز في تحقيق أهدافها!

عبد العزيز السويد

الرياض، ٢٠٠٣/١/٢٩

* * *

الدعاة والإعتدال

ما أحلى الموعظة الحسنة. ليس كل موظف أو متخرج أو لديه نزر من التعليم يصلح لهذه المهمة السامية، وليس كل من ارتدى مظاهر الدعاة أصبح داعية. الأمر بالمعروف أولاً، ثم يأتي بعده دور النهي عن المنكر ثانياً. وعندما نشهر سلاح الغلظة والغضب والإثارة والتهويل المفرط عند أداء مهمة الدعوة فإننا نصيب الاهداف السامية المتوخاة في مقتل. تجد التحريم والتكفير وتضعيف إيمان المسلم تطلق جزافا بدون دليل مُوثق وبدون روية واتزان.

عبدالله الصالح الرشيد

عكاظ ٢٠٠٣/١/٢٦

* * *

السعودي متهم في كل الدنيا

وصلت إلى المطار في صباح بارد ولك أن تتخيل حرارة العيون التي أراها من حولي ولك أن تتخيل قامتي التي كانت تمشي جثة بجوار الجدار ولك أن تتخيل أخيراً رأسي وأنا أدسه بين آلاف الوجوه، تلك التي أتخيلها تحاكمني فقط لأنني سعودي. هذا هو الزمن يعمل دورته وهذه هي سحناتنا وجواز سفرنا الذي رفعنا ذات يوم إلى كل مرافئ الكون تحت طائل المساءلة، وهاأنذا أمام موظف الجوازات أقف وكأنني في مخفر للشرطة، وهذه هي الأسئلة المريبة تطاردني من فمه وأوراقه، ولك أن تعلن لمن حولك أنني آخر من غادر المطار وكل ذنبي لم يكن إلا لأنني سعودي فأتحول إلى جسم "مشبوه". لملمت أوراقي وحقائبي من فوق ركام "المطار" وذهبت كما نصحتني إلى "فندقك" القديم. حتى هنا لم أسلم من أسئلة الآسيوي المسلم الذي كان موظفاً للاستقبال، وقد صرت في نظره مشبوها. كل حياتي هنا ليست إلا محضر تحقيق متواصل.

عبدالعزيز مسفر الموسى

الوطن ٢٠٠٣/١/٢٣

* * *

نحن السبب

عندما كنت مكانكم قبل سنوات كنت أعبر المطارات والمدن برأس مرفوع وكانت الحياة الاجتماعية أبعد ما تكون عن المساءلة. الأولى لك أن تدرس الأسباب قبل أن تصطدم بالنتائج. أتفهم جيدا حالة "النفور" والعداء والرفض التي تقابلها اليوم في مجتمعات الآخر، لكنني سأصدقك القول وسأكون منصفا إن قلت لك ولكل الذين يعيشون تجربتك الآن إن جزءا هائلا من صورتنا "المعكوسة" المشوهة لم تكن لولا الاجتهاد الخاطئ من بعض بني جلدتك ولم تكن لولا أن هذا "البعض" يجد التصفيق والتهليل من بعض آخر. إنها معادلة متوازنة، فالذين يختطفون جواز سفرك وإسلامك اليوم هم أهلك الذين جعلوا من حياتك في الغرب جحيما، هم من أعطوا الغرب الذريعة كي تمشي ذليلا خائفا جنب الجدار حتى وإن كنت بريئا لا دخل لك فيما يحدث. ما يحدث لك اليوم هناك ليس إلا محصلة لحالة التأزم والتحشد التي يحياها "الأهل" هنا وكان الأولى بك وبنا جميعا ونحن نرمي التهمة كاملة على الغير أن نعترف بواقعنا وأن نعود إلى جذورنا النقية الطاهرة وأن نخلصها من براثن الاحتجاز ومن براثن المزايدة على الدين.

علي سعد الموسى

الوطن ٢٠٠٣/١/٢٤

* * *

حوار "الداخل السعودي" أولاً

المجتمع لا يمكنه ان يعيش ويتعايش مع لحظته الحضارية الراهنة ما لم يؤمن بالحوار مع الذات اولا والقبول بالآخر ثانياً. المضحك حقاً ان هناك من يدعو الى الحوار مع الغرب في ظل احداث ١١ سبتمبر في حين ان أدبيات الحوار غائبة تماما ومنذ عشرات السنين عن الفضاء الاجتماعي المحلي نتيجة غياب تنمية هذه الادبيات وغرسها في الوجدان العام ونتيجة غياب قيم الحوار وكيف يمكن ان تكون. ذلك ان التربية الاسرية العائلية والعشائرية ظلت قائمة على نفي من تختلف معه والغاء من لا يتفق معك في الرأي بل واقصاء كل ما يمت الى ما يسمى بالحوار. لكي نحاور الآخر (الغرب) ومن يختلف معنا فيما نرى وفيما نفكر علينا في البدء ان نتعلم ادبيات الحوار في الداخل السعودي بين مختلف التيارات والقبول بالآخر المحلي مهما كانت درجات الاختلاف معه .

عكاظ ٢٠٠٣/١/٢٩

* * *

لا للقصاص

أنا المستهلك "المذكور" اسمي أعلاه أتقدم بمقالي، عفواً، بطلبي هذا إلى مقام وزارة التجارة، وألتمس منها ان توقف العمل بدراسة مشروع عقوبة تجار الغش التي تصل إلى حد القصاص!؟. إلا القصاص!، فنحن المستهلكين لا نؤيد قطع الأرزاق ولا قطع الأعناق، ونتمنى من مقام الوزارة المبجل أن يسرع بإيقاف مشروع الدراسة قبل ان يصدر على هيئة قرار وينفذ. لم نتوقع أن يصل الأمر بالوزارة الكريمة المثقلة بهمومنا ان تفكر بحد القصاص. لم نكن في الحقيقة نعلم ان الوزارة صمتت كل هذا الوقت لأنها مشغولة بمثل هذا الإجراء الكبير والضخم. نشكرها ونريد أن يبقى الوضع على ما كان عليه، فهو كان مع تذمرنا وشكاوانا التي لا تنتهي أرحم من حد القصاص. اكتب هذا

المعروض وأنا وجل من ان يتأخر وصول التماسي هذا للجهة المعنية لأننا قررنا منذ زمن بعيد أن نقتص منكم وإياهم أمام الله تعالى يوم الحساب.

عبد العزيز السويد
الرياض، ٢٠٠٣/١/٢٥

* * *

زيارة معاليه

لا أفهم ولا أظن أني سأفهم قيام (إدارة حكومية) بنشر إعلان ترحيبي قيمته عشرون أو ثلاثون أو أربعون ألف ريال لأن معالي الوزير سيقوم بزيارة تفقدية لها، لأن هذه الزيارة من صميم عمله وليس تفضلاً منه. من أين جاءت قيمة الإعلان؟ هل هي من ظهر الموظف المسكين؟! أم هي من أحد البنود المطاطة؟! أو لعلها من جيب مدير الإدارة! أظن ـ وليس كل الظن إثماً ـ أن قيمة هذا الإعلان تم توفيرها من أحد البنود. لماذا إن كان البند يسمح يا صاحب السعادة لم يتم صرفه في صيانة مبنى إدارتكم المتهالك بدلاً من صرفه في إعلانات الفرحة الزائفة؟

صالح الشايجي
الوطن ٢٠٠٣/١/٢٢

* * *

نعم للمبادرة الأميركية للإصلاح ولكن كيف؟

الذين هاجموا المبادرة الأمريكية للإصلاح والديمقراطية في المنطقة التي أعلن عنها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، كانوا يقرؤونها من زاوية واحدة لا غير. أليس الأجدر بالمثقف العربي أن يدرك انه آن الأوان للتمسك بأي مشروع يضيف المزيد من عناصر المشاركة والتنمية والعدالة والإصلاح هو أمر لن يكون أقل سوءاً من الاحتباسات القائمة. هل علينا أن نرفض مبادرة كتلك.. حتى لو بان لنا تقاعس أو عجز مقدميها عن إصلاح الخلل الجوهري في علاقتهم بالعرب والمسلمين اليوم.. أم علينا أن نقرأ مضامينها لاكتشاف حاجتنا لبعض عناصرها والاستيثاق من أبعادها التي لا يمكن قبول توجيهها لتعطيل مقدرتنا على مقاومة مشروع الكيان الصهيوني أو دعم مشروعات العزل عن قضايا جوهرية وأساسية. هل علينا أن نرفض تلك المبادرة باعتبارها تدخلاً فجاً في شئوننا التي للأسف لم نحسن ادارتها كما ينبغي أو نوعاً من استلاب شخصيتنا الثقافية تلك الشخصية المظلومة من قبل ادعيائها واعدائها على السواء – أم علينا ان نفحص مكوناتها، ونقبل بعض آلياتها التي تضمن هامشاً معتبراً لتحقيق الاصلاح والتنمية والعدالة طالما لم تمس المكون الثقافي/ العقائدي للأمة وظلت تعبر عن وسائل وآليات توصل إلى تحقيق غايات ليس من شك انها في صلب قناعات الأمة لتخليصها من شح الاستبداد والهيمنة والظلم. هل علينا أن نرفض المبادرة باعتبارها تدخلاً في شأن وطني بحت لا يجوز أن تفرض عليه من الخارج خياراته ووسائل إصلاح شئونه وحياته.. أم علينا أن ندرك ان هذا الموقف صحيح تماماً لو أن الأمة كانت تملك تلك الآليات والنظم التي تساعدها على تصحيح مسارها وتصويب اخطائها وترتيب علاقاتها.. لكنها إذا كانت تعيش تحت هاجس الاستبداد السياسي وانطفاء أنوار الأمل بتغيير ايجابي.. ألا يصبح من المقبول هنا أن نعير تلك المبادرات بعض الاهتمام ليس من باب القبول المطلق ولكن من باب الشعور بأن التحول الأكثر ثقة بمستقبل مبشر هو تحول حقيقي باتجاه اكتشاف عقدة الاضطهاد والنفي والتغييب والحجب والاخفاء لتحل محلها قيم التسامح وعلاقات المشاركة والشفافية واحترام حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص ومقاومة الفساد واحترام دور المؤسسات وتعظيم العائد من المشاركة العامة في بناء وطن المستقبل.

مع كل هذا هل نملك ان نرفض مشروعاً ديمقراطياً لأنه بلا ملامح، أو أن ملامحه في طور التشكل؟ لعل البحث في صياغة هذا المشروع يفتح أفقاً واسعاً لدول المنطقة لاستباق ترميم هذه الصورة على الطريقة الأمريكية وإطلاق مشروعاتها نحو الاصلاح والتنمية والديمقراطية. من العبث اضاعة المزيد من الوقت. أن تنقذ دول المنطقة نفسها من تجارب لا أحد يستطيع تقدير إلى أين ستذهب بها لن يكون إلا بمعاودة البحث الجاد عن مخرج لأزماتها من خلال طرح برامج انقاذ حقيقية على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية أو الاستسلام لمشروع أمريكي بلا ملامح مازالت الاشارات إليه تتوالى.

عبد الله القفاري
الرياض، ٢٠٠٣/١/٢٧

* * *

ثقافة المتن وثقافة الهامش

ما لا مراء فيه، ولا اجتهاد معه وجود (المتن) و(الهامش) في أي ثقافة: إسلامية أو غير إسلامية، متى كانت منجزاً بشرياً، يحكمه التفاوت العقلي والمعرفي والتجريبي، ولكن المراء وكل الاجتهاد في تحديد المتن والهامش، فتلك قاصمة الظهر، ومراتع الفتنة. فبعض المنشّئين في الحلية، وهم ألد الخصام، يرون أن الثقافة الإسلامية بكل ما وسعت من قيم: عقدية وتشريعية وأخلاقية هي الهامش، فيما تأتي ثقافة التمرد والانقطاع والتبعية ثقافة متن، وتلك لعمر الله بلية البلاوي. وإشكالية (الحدية) و(القطعية) عند المتعالمين والمرجفين ومثقفي السماع تكشف عن التسطح والتسرع وقول ما قاله الثّائين بجنوبهم.

د. حسن بن فهد الهويمل
الجزيرة ٢٠٠٣/١/٢٨

* * *

إحباط السعوديين

هل تحول "الإحباط" لظاهرة في مجتمعنا؟ حوار المعلم للمعلم "محبط"، والحديث عن المؤسسة التعليمية "دعوة للإحباط"، والنظر لما يقدم من خدمات مقارنة بدول محيطة – أقل إمكانية – ما هو إلا الإحباط بعينه و"أنفه وأذنه.." إلخ. وأي حديث "مترف" عن التفاؤل في ظل هكذا طرق وشوارع وأنظمة مرورية وقضاء الناس نصف أوقاتهم "محنطين" بالسيارات، هو حديث "ممل" وغير منطقي. وأي تفاؤل نتوقع والجامعات لاتعرف طلبتها إلا ساعة المحاضرة، وقضايانا لا تناقش إلا في الندوات والمؤتمرات الرسمية (لزوم الفشخرة)، وهل يصح التفاؤل أمام شركة اتصالات مكلفة، وسكة حديد "صدئة"، وغرف تجارية مغلقة، وإدارات تؤمن "بالورق" أكثر من إيمانها "بالإنسان"!.

علي الظفيري
الوطن، ٢٠٠٣/١/٢٣

* * *

من يستخدم الإنترنت؟

بينت الدراسة إن ٥٥٪ من المستخدمين هم ممن يتمتعون بعزوبيتهم، و ٤٤٪ متزوجين، ١٪ مطلق، في حين أظهرت الدراسة أن الذكور بين المستخدمين هي الأغلب بنسبة ٩٥٪. البارز في نتائج الاستبيان إن ١٪ فقط من المستخدمين هم أقل من ١٥ سنة، و ٣٠٪ تتراوح أعمارهم مابين ١٦ـ٢٥ سنة، و٤٥٪ تتراوح أعمارهم بين ٢٦ ٣٥ سنة، و١٠٪ تتراوح أعمارهم بين ٣٦– ٤٥ سنة، و٣٪ تتراوح أعمارهم بين ٤٦ – ٥٥ سنة، و١٪ تتراوح أعمارهم بين ٥٥ – ٦٥ سنة. وهو ما يعكس بشكل مطلق طبيعة مجتمعنا الشاب، وتشكيل الجيل الجديد في فضاء انترنت عالمي منفتح، يسعى إلى إن يكون في الواقع نمطاً قريباً أو منفتحاً على العالم الخارجي ويحمل بعض ملامح العصر، في اتصال حر مستمر ومباشر، هذا المؤشر هو تأكيد جديد وواضح على أهم ملمح في مجتمعنا الشاب الذي يتمتع بروح وطاقات جديدة، يفترض أن تقدم له فرصاً اكبر، ومبادرات تقترب من همومه وطموحه، ومساحات أكثر حرية للإبداع والإنتاج والابتكار، من خلال خلق وتكوين بيئة جذابة للمواهب مشجعة لها، قادرة على صقل الامكانات واستثمارها والاستفادة من طاقات دفع قوية وشابة للمزيد من النهوض والنمو والمشاركة والتعبير. المشجع والمهم هو الجانب المتعلق بالمؤهل العلمي لمن شملهم الاستفتاء، حيث أظهر ان ٤٥٪ من المستخدمين يحملون التعليم الجامعي، و١٧٪ ثانوي، ٣١٪ دبلوم سنتين، ٦٪ ماجستير أو دبلوم عالي، ٣٪ دكتوراه، ٧٪ دون الثانوي، وهذا مؤشر آخر ومهم على تعلم هذا الجيل ووعيه وقدرته العلمية.

ناصر صالح الصرامي
الرياض، ٢٠٠٣/١/٢٥

* * *

الأفكار المتطرفة أقل نفوذاً تحت الأضواء

إن الساحة العربية والإسلامية مليئة بالأفكار المتطرفة من جميع الأطراف، من الأطراف العلمانية التي تعادي كل ما هو إسلامي وتريد إقصاء قيم الإسلام وعقيدته من حياة المسلمين وترى أن الجهاد ما هو إلا عنف وإرهاب، أو من الأطراف التي اتخذت الإسلام كأيديولوجيا سياسية أو تلك التي تعيش في الماضي وغالت في تطرفها لترفض التحديث والتطور الحضاري ومنجزات التقنية المعاصرة وكل القيم والأفكار الإنسانية التي أنتجتها الحضارة الغربية. ولما غاب الحوار والنقد والمناقشة أصبحت تلك الأفكار أكثر نفوذاً وأكثر ضرراً على مكانة الأمة ودورها الحضاري المنشود. إن "جر" تلك الأفكار

المتطرفة إلى الساحة ونقدها والحديث عنها يفقدها كثيرا من بريقها ويجعلها مرفوضة من قبل الرأي العام إذا كانت بالفعل متطرفة وخارجة عن حدود القيم والثقافة التي تسود في المجتمع في مرحلة من المراحل.

أحمد بن محمد العيسى
الرياض، ٢٠٠٣/١/٢٨

* * *

التربية وفحولة الرأي

إن التعايشَ الفكريَّ مع «الآخر»، واحدٌ من أهم مؤشرات النضج الثقافي في أيّ زمان أو مكان، غير أن الوصولَ إلى هذه المرحلة من النضج الموْطر بثقةٍ لا يهزُّها الاختلافُ، ولا تهزمُها تعدّديةُ الرأي يتطلبُ إصلاحاتٍ أوليةً في بنيتنا التربوية، يتقاسمُها البيتُ والمدرسةُ والجامعة، لا بد أن «نـدرب» ناشئتنا على الحوار، أدباً وممارسةً، وأن ننقّي أذهانهم من نزعة «الفحولة» في طرح الرأي والإصرار عليه، وتغيب أو تهميش الرأي الآخر، وتحقيق ذلك لا بد أن يمرّ عبر بوابة التربية.

عبد الرحمن السدحان
الجزيرة، ٢٠٠٣/١/٢٠

* * *

وطن متماسك بالإصلاح السياسي

لغة ما يسمى بالاصلاح التي تتضح في الخطاب السياسي والاعلامي في المملكة ينبغي ان تكون هي المنظومة الكاملة التي يتم من خلالها وعبرها التوجه الى المستقبل بإنسان جديد ومجهز للدخول في فضاءات هذا المستقبل بأسلحة العلم والمعرفة والوعي بمتغيرات الراهن بكل تحولاته السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وبوطن حضاري متماسك اكثر انفتاحاً على العالم لا أكثر انغلاقاً وانكفاء واكثر ظلامية كما يتضح ذلك في بعض شرائح المجتمع. ولا أظن ان هناك مواطناً صاحب ضمير حي يمكن ان يكون ضد مرحلة الاصلاح التي يرى الأكثر من المثقفين والنخبة في هذا الوطن انها هي الحل الأمثل والناجع للخروج من الكثير من المآزق الاجتماعية والاقتصادية. إن مفهوم الاصلاح يعني المزيد من الشفافية والمزيد من اقتحام مشاكلنا واخطائنا بعقل شجاع وروح جسورة ووثابة اما التعامل مع هذه المشاكل وهذه الاخطاء بمواربة وعدم اقتراب من المقدمات ثم النتائج التي أدّت الى مزيد من المآزق الاجتماعية فهذا يعني بالمقابل بقاء الحال على ما هو عليه وعدم محاسبة المخطئ وتزداد الحالة الاجتماعية العامة تردياً وانغلاقاً وبالتالي سوف تزداد مساحة الاحتقان وهو ما يجعلنا نذهب بعيداً في الوعي بالمقدمات الأولى التي نراها اليوم والتي سوف تدخلنا في بوابات المستقبل إما بوطن قوي ومتماسك وحضاري ومنفتح وانسان اكثر قوة وتماسكاً وتحضراً وانفتاحا او باهتزازات أرى ويرى غيري ضرورة الانتباه لها والتنبه لما سوف تؤول اليه.

احمد عايل فقيهي
عكاظ، ٢٠٠٣/١/٣٠

* * *

الإصلاح والمثقف وتغيير الجمهور

طالما أن المثقف لدينا لا يستطيع تسمية الأشياء بأسمائها خوفاً من رقابة الجمهور الخانقة ومجاملة للرأي العام، فيلجأ في خطابه إلى إتقان فن المراوغات والحيل الكلامية التي تفهم بأكثر من وجه، فيجب ألا نفرط في التفاؤل بانتظار تغييرات بدأ يشعر الجميع بضرورتها، مع عدم اتفاق على "كيفية التغيير" إذ هو السؤال الأصعب والأكثر تحدياً. تتسرب في مثل هذه الأيام أحاديث جانبية تترقب تغييرات بدعوى وجود بيان هنا أو هناك يقوم به مثقفون! السؤال السهل الذي يناسب توجيهه هنا إلى من نختلف معه في ترتيب أوليات الإصلاح الاجتماعي والسياسي، طالما أن البيانات أصبحت بمثل هذه السهولة وتجميع توقيعات مختلفة من هنا وهناك وليس أمامها صعوبات تذكر، فلماذا لا نجد بياناً موجهاً لهذا الجمهور لتواجه النخبة من أهل العلم والفكر وأصحاب الأقلام الثقافة السائدة، تحدد من خلالها وبوضوح أفكارها الموجهة إليه وتقيس من خلالها مدى تفهمه لقضايا متشعبة ثقافية واجتماعية وسياسية وأحكام شرعية لم تحسم نهائياً في ذهنية رجل الشارع؟ لماذا يريد المثقف الاختباء خلف السياسي ليواجه هو الجمهور وغوغائيته الذي ندرك سهولة تهييجه حول أية قضية وما يترتب عليه من تعثر لأي مشروع إصلاحي. لا أحد ضد أية خطوة للتغيير والإصلاح والتسريع بها... لكن هناك شيئاً اسمه نكسة يأتي بعدها عندما لا تتحقق الشروط في البيئة التي تحدث فيها خطوة التغيير، وكل تغيير إيجابي حصل في مجتمعات متعددة كان لا بد من أن يسبقه لبعض الوقت خطاب مكثف للجمهور ومحدد المعلم وواضح الأوليات يشير إلى منطقة الاتفاق ومنطقة الاختلاف والاجتهاد، فالإصلاحات ليست فقط قرارات فوقية.. الحل يبدأ أولاً بتغيير هذا الجمهور.

عبد العزيز الخضر
الوطن ٢٠٠٣/١/٢٩

* * *

سوء الأوضاع وتزايد حالات الإنتحار

انتحر مواطن خمسيني بشنق نفسه والرجل له زوجتان وستة أولاد في المذنب، وانتحرت فتاة عمرها (١٦) عاماً بحوطة بني تميم قبل زواجها وذلك بإطلاق رصاصة على رأسها من سلاح ناري، وعثرت الجهات الأمنية في محافظة المخواة بمنطقة الباحة على مواطن (قتل) نفسه في أحد الأودية ويبلغ المنتحر (٦٠) عاماً، وأقدمت إمرأة مسنة في إحدى قرى الباحة أيضاً على طعن نفسها بسكين في محاولة (إنتحار) فاشلة، ولقي شاب عمره (٣٧) عاماً متزوج وله ثلاثة أولاد حتفه بطلق ناري من مسدس في عملية انتحار في محافظة المذنب بمنطقة القصيم، وحاول شاب في الثلاثين من عمره الانتحار بإطلاق النار على نفسه جنوب محافظة الطائف! كانت تلك عناوين أخبار نشرتها صحيفتنا (الرياض) في مدة أسبوعين فقط عن حالات الانتحار التي حدثت خلال تلك المدة القصيرة في عدد من مناطق المملكة وقد لا تكون هذه كل الحالات أو المحاولات. تزايد حالات قتل النفس في الآونة الأخيرة ينذر بتشكل ظاهرة تستدعي الوقوف عندها طويلاً ودراسة أسبابها.

عبد الله الكعيد
الرياض، ٢٠٠٣/١/٢٣

* * *

الأنظمة المثقوبة

نتجاوز المسلمات التالية: لا قيمة للنظام إذا لم نزرع هيبته واحترامه في قلوب الناس – كل الناس، خرق النظام ولو بحالة واحدة غير مبررة لا يختلف عن خرقه بألف حالة، وأخيرا، أوجدنا النظام ليقينا بأس بعضنا. يتحايل الناس على القوانين والأنظمة عندما تكشف لهم الممارسة الطويلة ما في هذه الانظمة من ثغرات وفجوات، حيث يبدأ عندئذ المستفيدون من النظام في لي أعناق نصوص مواده لتخدم أهواءهم الشخصية ولتعطيهم حق المرور من خلال الفجوات «النظامية» التي اكتشفوها أو أحدثوها في النظام، الأمر الذي يطمئنهم بأنهم أصبحوا في مأمن من المحاسبة. في مثل تلك الظروف يعض المستفيدون من هذه الأنظمة عليها بنواجذهم لكي تبقى.

د. عبد العزيز بن سعود المعمر
الجزيرة، ٢٠٠٣/١/٢٦

* * *

اهتضام الضعيف

كما هو ديدن المؤسسات التي تضرب بيد من حديد على أصحاب الأيدي الضعيفة وتخشى ذوي الايدي القوية والطويلة فهي بدلاً من مجابهتها وكف يدها عن انتهاك القانون تبادر إلى مصافحتها وعلى قول المثل (يا حظ من له في القوم يد ابن عم) وقد اضفت (يد) هذه من عندياتي حتى يتناسب المثل مع الموقف..!! وهذه هي حال مكتب العمل حيث يده طويلة على المؤسسات الصغيرة وأصحابها البسطاء وتقصر تلك اليد على (الهوامير) والشركات العملاقة والبنوك.

عبد الله الكعيد
الرياض، ٢٠٠٣/١/٢١

* * *

مراجعة الذات

قامت الحملات الإعلامية ضد المملكة على قاعدة أننا شعب يعيش حالة يأس تفرخ الإرهاب.. فالبطالة متفشية رغم ثراء البلاد.. والمرأة محرومة من حقوقها الإنسانية.. ومناهجنا لا تخدم سوق العمل.. وإسلامنا لا يعترف بإنسانية الآخرين.. وصدقاتنا تصل الى المنظمات الإرهابية.. مثل هذه الأقوال سواء جاءت من امريكا او من غيرها لا بد من مراجعتها وتشريحها واحدة واحدة.. وخير وسيلة الى ذلك هو الحوار الجريء الأمين الصادق الصريح وليكن في مجلس الشورى مثلاً فما كان سليماً من امورنا أبقينا عليه.. وما يحتاج الى تطوير او تعديل نطوره ونعدله.. وهذا هو عين الحكمة والمنطق.

ناصر المطوع
الجزيرة، ٢٠٠٣/١/٢٣

* * *

المطبخ المكّي ودوره في استعلان الهوية والثقافة والمكانة الإجتماعية في الحجاز

د. مي يماني*

مكة المكرمة، المدينة المقدسة في الاسلام وقبلة المسلمين في ارجاء العالم، استقطبت طوال التاريخ جماعات من الحجيج من بلدان مختلفة، وبعضها قرر لأسباب مختلفة الاستقرار في هذه المدينة بعد الفراغ من مناسك الحج. وقد جلبت هذه الجماعات التي تنتمي الى اصول اثنية وثقافية متنوعة منظومة عادات وتقاليد بما في ذلك المتعلق منها بالطبخ، وقد جرى تكييف هذه العادات مع الذوق المحلي، وتدريجياً جرت اضافتها الى مجموعة ما يمكن تعريفه بـ "المطبخ المكي". ولذلك لم يعد هناك أطباق هندية، اندونيسية، مصرية او تركية فجميع الاطباق الغنية بالمأكولات باتت تعرّف بصورة تدعو للاعتزاز بأنها مأكولات مكية.

الدكتورة مي يماني، كتبت بحثاً حول علاقة الأكلات الحجازية بصناعة الهوية والثقافة.

كانت مكة وعلى مر التاريخ مركزاً محورياً للعالم الإسلامي أجمع، وربما كانت هذه المحورية أشد ظهوراً خلال الثمانينيات من القرن الماضي، حيث تصاعد مدّ البعث الإسلامي، وتصاعد الوعي بالهوية الإسلامية. وفي نفس السياق كان المكيون واعين للجذور الأثنية المتنوعة والثقافة غير المتجانسة وخصوصاً حين تقارن مع الثقافة الصحراوية البدوية المعزولة المتجانسة في وسط الجزيرة العربية (نجد). إن خلفيات الحجازيين الأثنية المتنوعة تعكس نفسها في الموسيقى والهندسة المعمارية، وأنماط الألبسة والأطعمة حيث يمكن تمييز الأطعمة من خلال طرق إعدادها والتي هي معقدة نسبياً مقارنة مع الأكلات الصحراوية الكلاسيكية.

اتخذت الخلفية الإجتماعية والتعليمية ومظهر الحجازيين الخارجي شكلاً مدنياً، كما أن طريقة الحياة لديهم كانت تخضع دائماً لتأثيرات الثقافات الأخرى التي لا يمكن حصرها في ما جاء به الحجاج من مختلف البلدان الإسلامية ولكن أيضاً نتيجة سفر الحجازيين (وخصوصاً المكيين) المتكرر الى بلدان العالم منذ القرن التاسع عشر، حيث كانوا يرسلون أبناءهم للدراسة في الدول الإسلامية الأخرى. هذه الطبيعة المدنية المنفتحة جعلت المطبخ المكي متميزاً عن غيره (النجدي - القبلي). ومما يجدر ذكره، بأنه منذ أواخر الثلاثينيات الميلادية من القرن الماضي، وبخاصة منذ بداية الخمسينيات، بدأ الحجازيون بتطوير الاتصال بثقافات غير إسلامية نتيجة اكتشاف البترول والتطور اللاحق للإقتصاد السعودي والذي أدى بدوره الى تصاعد وتيرة سفر المواطنين الى البلدان الغربية وكذلك الى تدفق أعداد كبيرة من الغربيين للعمل في داخل السعودية. ولكن تلك الروابط مع الثقافات الغربية جاءت خارج النطاق المكاني لمكة المكرمة، التي لا يستطيع غير المسلم دخولها.

ومن الناحية الإقتصادية، فلأن مكة المكرمة الى جانب المدن المجاورة لها (جدة والمدينة) كانت مركزاً تجارياً يفيد في موسم الحج، فقد تميزت برخائها أكثر من المدن والمناطق الأخرى التي تتشكل منها المملكة السعودية، حتى ظهور النفط في المنطقة الشرقية في الثلاثينيات الميلادية. قبل اكتشاف النفط، حصلت منطقة الحجاز على مداخيل عالية نسبياً من الضرائب المدفوعة من قبل الحجاج، ومن مداخيل الحجاج الأخرى، ومن التجارة الدولية المتمركزة على موانئ البحر الأحمر. كانت مكة وجدة المدن الأغنى في الجزيرة العربية، وكانت منطقة الحجاز سوقاً عالمية كأحد مراكز التجارة العالمية التقليدية. ومنذ بداية القرن الماضي، وحتى الثلاثينيات كانت التجارة قائمة بصورة شبه كاملة على الإستيراد من الهند فيما تأتي الواردات الأخرى، من سنغافورة وأندونيسيا واثيوبيا (القهوة)، في حين تأتي التمور من موانئ الخليج كالبصرة.

في أعقاب توحيد السعودية وتأسيس الدولة الحديثة عام ١٩٣٢، كان يفترض إزالة الحواجز بين المناطق التي تتشكل منها المملكة، ولكن التمايز بين السكان على أساس المنطقة والجذور الأثنية والثقافية بقيت على حالها. أن تكون حجازياً اليوم، فإن ذلك يرمز الى هوية مجموعة سكانية تنظر الى نفسها كجماعة متميزة عن غيرها من الجماعات الأخرى. ويعتبر المكيون ممثلين عن الهوية الحجازية ثقافياً واجتماعياً: كيف ينظرون الى أنفسهم، وكيف يتحدثون عن أنفسهم، وكيف يجب أن يفهموا من قبل (الآخر)؟

وبالنسبة للأطعمة الحجازية، فإنها نشأت أو ظهرت في أكثرها من مكة المكرمة، وهي تمثل التعبير الرمزي عن الإحساس بالهوية والإنتماء. ان الطريقة التي يتم بها إعداد الطعام، وكذلك طريقة تقديمه واستهلاكه يساعدان في تمييز وتعريف جماعة من الناس يمتلكون الوعي للعوامل التي تجعلهم مختلفين عن الآخرين. وبصورة وثيقة لمفهوم (التجمّل) من جهة (تبييض وجه) العائلة وإعطاء مكانة وتشريف لها، فإن إقامة المآدب تمثل طريقاً الى ذلك.

هناك أساليب وطرق متألقة في تقديم الطعام، فعلى سبيل المثال تقطع اللحوم والخضار الى قطع صغيرة ولا يقدم أي طعام على شكل قطع كبيرة إلا في حالة واحدة حينما يقدم الضأن كاملاً في

المناسبات الخاصة. وهذا أحد الفوارق الرئيسية بين المطبخ (المدني) والمطبخ (البدوي) حيث يقدم البدو ذبائحهم على شكل قطع كبيرة.

المناسبات الدينية تمثل مجالاً خصباً للتمييز بين بعضها البعض من خلال تقديم أطباق خاصة بكل مناسبة. بعض المناسبات الإجتماعية اختفت خلال العقود الأربعة الأخيرة، أو أعيد احياؤها، وفي بعض الأحيان في أشكال معدّلة. فعلى سبيل المثال هناك مناسبة الحنّة (الغمرة) في ليلة الزواج أو الإحتفال بتسمية الطفل المولود حديثاً في يومه السابع (السابوع)، او الذكرى السنوية لوفاة الميت (حول). في مثل هذه المناسبات يعتبر الطعام مادة مركزية في الطقوس. في احتفال حفل الحنّاء، تقدم الحلويات المكية (اللدو واللبنية والحلوى الطحينية والهريسة والمحجمية والخبز المكي التقليدي: شريك أو كعك، إضافة الى جبنة الغنم المكي والزيتون) يقدم كل ذلك في صواني فضيّة خاصة، وتعرض في مكان بارز. هذا المزيج من الحلويات والخبز والجبن هو طعام اعتيادي بالنسبة للسكان الحجازيين... ولكن خلال مناسبة الحنّاء، يتطلب الأمر بعداً رمزياً الى الماضي حينما كانت هذه الأكلات فاخرة لا يتناولها كل السكان.

وكما قلنا سابقاً فإن الطعام يميّز كل مناسبة بعينها، بالنسبة لأهالي مكة والحجاز، وعادة ما تكون الأطباق المكيّة متميّزة فيها. نوعية الطعام والمناسبة يساهمان أثناء إقامة الموائد في تعزيز الهويّة المشتركة للضيوف او المحتفلين بالمناسبة. وبهذا تتميز المناسبة ويتميّز الحضور الذين يعتبرون أنفسهم حجازيين مكيين مثلاً. وبإعادة التشديد وتقوية الممارسات الدينية والإجتماعية فإن أحداثاً وتجمعات دينية جرى إحياؤها فأصبحت متميزة بنوعية الطعام الذي يقدم فيها.

في نهاية الإحتفال بالمولد النبوي الشريف، يقدم الضأن المشوي كاملاً، بالإضافة الى الأرز كطبق رئيسي، إضافة الى أطباق أخرى. في عاشوراء، أي يوم العاشر من المحرم، تقدم حلوى خاصة بالمناسبة إسمها (عاشورية) تتكون من عشرة أنواع من الطحين. وخلال شهر رمضان هناك طعام خاص يعد أثناءه، يتكون من الحساء والفول المدمس والجبنة والسمبوسة وفطائر اللحم والفتة. وهناك ايضاً اطباق حلويات خاصة برمضان مثل القطايف المحشوة بالمكسرات.

في الإحتفال ببداية العام الهجري، يقدم الحليب والفواكه وجبنة الضأن المحلية، وهذه الأطعمة تمثل الصفاء الذي يمكن أن يبدأ المرء بها عامه الجديد. وأخيراً هناك طبقاً خاصاً يقدم في أواخر رمضان ويرمز الى عيد الفطر المبارك وهو طبق حلويات (دُبيازه) المعمولة من التمور المجففة وقمر الدين والتين المجفف والزبيب واللوز. يضاف الى ذلك طبق (المنزلة) ويتكون من لحم ضأن يقطع قبل الطبخ.

يتميز عيد الأضحى المبارك بأنواع مختلفة من القطايف المحشوة بالتمور أو اللوز (المعمول) إضافة الى (الغريّبة) وهي عبارة عن قطع من الخبز بنكهة اللوز. وفي الغالب فإن التمور تأتي من المدينة المنورة، فيما تنتج الطائف اللوز. وفي مناسبة الخامس عشر من شعبان، يعد الحجازيون طبقاً من العجّة يدعى (المشبّك). وفي منى أيام الحج يتم تحضير الزلابيا من قبل المكيين الذين لم يحجوا في ذلك العام.

أيضاً حين يموت أحدهم، فإن وجبة خاصة تعدّ وتقدم في نهاية العزاء (قطع عزا) وهو اليوم الثالث. الطبق المركزي في هذه المناسبة هو الأرز بحبات الحمص، إضافة الى الكبدة والطحال المقطعة، وفي بعض الأحيان السكواش وهو طبق حساء من الخضروات.. إضافة الى اللحم والبازلاء.

وتقدم وجبة (المندي) التي تتكون من اللحم والأرز إضافة الى سلطة الطحينية في الذكرى السنوية للمتوفين (حول). وبالمثل هناك طعام خاص يعد لمناسبات الولادة والزواج وفي اليوم الغائم (الغيم السكري) وهذه الوجبة الأخيرة تتألف من الأرز والعدس وسلطة (حُما) إضافة الى السمك المقلي الذي يؤتى به من البحر الأحمر. من المفيد ملاحظة أنه خلال المناسبات التقليدية الدينية مثل الإحتفال بالمولد النبوي والشريف وذكرى الوفاة (الحول) فإن الوجبة تقدم دائماً على الأرض حيث يوضع القماش الرقيق الأبيض ومن فوقه الصحون. لم يستخدم السماط البلاستيكي إلا مؤخراً في حين كان المستخدم سابقاً هو (المسفّه) التي تصنع من خوص النخيل قطرها نحو متر مربع.

ويحي أهل الحجاز ما يعرف بالليالي المكيّة بالأحاديث عن الماضي والتراث والطعام والذي يعاد انتاجه من الماضي. هناك خلطات خاصة للأطباق المكية، مثل (المبشور) وهي كرات من اللحم مشوية ومغمورة في الثوم، وفطائر اللحم المفروم (المنتو)، و(المطبق) وهو طبقات من العجين المحشوة بالبيض واللحم المفروم وغيره. وهناك المطبق الحلو الذي يستخدم فيه العسل والموز أو العسل والجبن المحلي، ويقدمه عادة رجال يلبسون الزي الحجازي القديم، فيما يجلس الضيوف على التكايا المكية الرفيعة.

إن تنوع الاطباق ينعكس في طبيعة المناسبات والتقاليد الاجتماعية، فالأكل يميّز مجريات الاحداث في حياة المجتمع في مكة المكرمة عنها في المجتمعات الاخرى، فالولائم الإجتماعية مثلاً ترمز الى وحدة النسيج الاجتماعي بين أفراد المجتمع المكي.

الا أن ثمة فصلاً ضرورياً بين الذكور والاناث تمليه العادات والتقاليد، والتي تمثل ظاهرة واضحة في التعامل بين الجنسين. فالأكل في حفلات النساء يكون يبالغ فيه عادة أكثر من حفلات الرجال. فعلى سبيل المثال، يتميز حفل الزواج الخاص بالرجال بالبساطة والاختيار التقليدي للأكلات المكّية والتي تتألف من: اللحم المحمّر (القوزي)، اضافة الى طبق من الأرز، وسلطة طحينية معدّة من صلصة السمسم والخيار، وقليلاً من أصابع الكعك المغمور في العسل (طرمبة). أما في حفل النساء فالأمر يختلف كثيراً، فأطباق الأكل متنوعة جداً وتبدو عليها صفة المبالغة. فلا يتوقف الأمر عند الأكل الحجازي (وتحديداً مكة والمدينة وجدة) ولكن حتى الأطباق اللبنانية والمصرية والعربية الاخرى وحتى بعض المقبلات أو الأكلات الخفيفة الغربية مثل الأفوكادو وسمك السلمون المدخن تقدم أيضاً في هذه الحفلات، وليس بالضرورة أن يتم إستهلاكها خلال هذه الحفلات. ويبقى الضأن المشوي الجزء المركزي من وجبة الطعام في حفلات الزواج، ولكن بالنسبة للنساء فإن لحم الضأن يقدم بدون عظم على شكل شرائح. والسبب في ذلك أن

النساء لا يرغبن في بذل جهد لاقتطاع شريحة من لحمة الضأن في تلك المناسبة - أي الزواج، فهذا ينظر اليه باعتباره مخالفاً للأتيكيت والرزانة.

تقديم الضيافة وإبداء الكرم للضيف يعتبر إحدى الطرق المتبعة من أجل تأسيس الوجاهة والاحترام أو الحفاظ عليهما. فالهدف من الضيافة والكرم أن المضيف أو المضيفة يجب ان يبقيا واقفين منذ بداية الحفل وحتى مغادرة آخر ضيف وإبداء المجاملة والتقدير للضيوف. فمباشرة الضيف يوصف من قبل المكيين بأنه شرف، وأن (الكرم مروءة). في الاسلام، على المضيف خدمة ضيفه ومباشرة الأكل بعد أن يبدأ حتى وإن كان الضيف يصغره في العمر أو المقام الاجتماعي. لقد عبّر بعض من التقيتهم عن إعجابه بهذا السلوك وردد الحديث الشريف "من كان يحب الله ورسوله فليكرم ضيفه". فحتى مع فرضية وجود عدد كبير من طاقم الخدمة فإن أهل البيت هم من يباشرون من الناحية العملية خدمة الضيوف. فطاقم الخدمة يحضرون الطعام من المطبخ بينما يقوم المضيف وأفراد عائلته الممتدة بتقديمها للضيوف بصورة صحيحة. فالضيوف لا يجب ان يتركون للحظة دون ان يقدّم لهم الطعام: العصيرات والمكسرات والتمر والقهوة إضافة الى شاي النعناع وشاي ليبتون، ثم طبق العشاء الذي يتم تأخيره لأطول مدة ممكنة، حيث أن النظام يملي بأن ينصرف الضيف مباشرة بعد ذلك، ولذلك فإن ما يتم هو إعادة تقديم الشاي والقهوة وخليط من أنواع المكسرات الحارة والنعناع والزهورات (وخصوصاً الخلطة المكّية) وبعض الفواكه المجففة.

تحرق (العوده/ البخور) ثم يتم تمريرها أمام الضيوف، لاسيما بعد الإنتهاء من تناول الأكل وهي تمثل إشارة أخرى على حسن الضيافة، كذلك يقدم عطر الصندل العطري، أو الورد والياسمين.

خلال المأدبة وتناول الطعام، يقوم المضيف أو المضيفة، وهكذا أفراد العائلة بالإصرار على الضيوف أن يأكلوا، ومهما بلغت كمية ما يأكله الضيف فسيظل المضيف يردد "لم تأكل شيئاً..والله لم تأكل شيئاً". أما الضيف فيجيب بواحدة من إجابات المجاملة المعهودة والكثيرة للاعتراف بكرم الضيافة، مثل: "جعل الله بيتك عامراً دائماً"، فيرد المضيف قائلاً "فقط بوجودكم" أو "يجعلك الله أكرم"، فيجيب الضيف "نحن نتعلم من كرمكم".

بعض المسنين أخبروني بأن الضيافة والكرم كانا يبلغان - في أيامهم السالفة - حد إيصال الطعام الى فم الضيف مباشرة، أي من يد المضيف الى فم الضيف. إحدى الضيفات قالت أنها لم يسمح لها ذات مرة بتناول الطعام بيدها: فمنذ لحظة جلوسها عند الطعام جرى إطعامها، وتضيف: "اذا بلغ، على سبيل المثال، عدد أفراد العائلة ثمانية فإن كل واحد منهم يقوم بتقديم الطعام لها على الأقل لمرة واحدة". وعلى أية حال فإن عادة الاطعام المباشر قد إندثرت. وفي هذه الايام، فإن المضيف يساعد الضيف على الأكل ربما عن طريق ازالة قشر الفستق او تقطيع اللحم أو الدجاج الى قطع صغيرة، أو وضع الأكل في أطباق الضيوف، حتى وإن كانت الاطباق مملوءة.

إن عادة خدمة الضيوف تعبر عن النظام الاجتماعي: فهذه الفئة الاجتماعية من الضيوف تأكل مع من؟ وتُخدم من قبل من؟ كل ذلك محكوم بالمكانة الاجتماعية والعمر. فعلى سبيل المثال، في حفلة العشاء يجلس الضيوف ذوو المكانة الاجتماعية عند مقدمة الطاولة، ويقوم كبير العائلة بخدمتهم، بينما يجلس الاقل سناً او أهمية في الجهة المقابلة من طرف الطاولة وتلبّى طلباتهم ولكن من قبل أفراد العائلة الاقل سناً.

ورغم أن الطعام يعتبر جزءاً أساسياً في كل مناسبة إجتماعية فقد لحظتُ بأن ليس هناك من يذكر كلمة "طعام". فالتلفظ بها أمام الضيوف يعتبر عادة سيئة. ولذلك، فإنه بالرغم من ان المضيفة وعائلتها قد أنهكوا أنفسهم من أجل تحضير أكثر من ثلاثين طبقاً لملء الطاولة من أجل "حفل شاي"، فإنها حين تدعو ضيفاتها للتوجه ناحية الطاولة تقول: من فضلكم استوجبونا، تعالوا شرّفونا.

يعبر عن الكرم ويقاس حجمه من خلال كمية الطعام المعروض للضيوف. وهناك دائماً تقريباً كمية طعام على طاولة المناسبات الاجتماعية التقليدية تفوق قدرة الضيوف والمضيفين على الإستهلاك. فما هو مصير كميات الطعام المتبقية من هذه الولائم العامرة بمختلف الاصناف من الأكل؟ يتم توزيع هذه الكميات على الأصدقاء والأقارب والعوائل الفقيرة تحتى مسمى الصدقة. فلكل عائلة من العوائل ذات المكانة الاقتصادية والمقام الاجتماعي الرفيع عوائل فقيرة تلتزم لها بأعمال خيرية كالطعام والملابس والمال وغيره. وعليه، ففي نفس الليلة أو في صباح اليوم التالي من عشاء كبير أو مناسبة دينية، فإن السائقين الخاصين يقومون بالطواف من بيت لآخر لتوزيع الطعام. ومعظم الاقارب يحصلون على حصتهم من المتبقي من طعام الحفل. فنوع الطعام يحفظ بصورة جيدة، وفي حقيقة الأمر، يتحسن طعمه خلال الليل. وحسب تفسير الناس لاحقا، فإن التوابل وأنواع المذاقات المختلفة المختلطة بصورة جيدة في صحن واحد تصبح من الصعوبة بمكان التمييز بينها. فاللحم يمثل المادة التقليدية للصدقة. إن أفراد المجموعة الذين يشكلون عينة من الدراسة هذه يقومون بذبح الأغنام في حضائر خاصة بهم، ويحتفظون بجزء من اللحم نيّاً للاستهلاك البيتي فيما يبعثون بالمتبقي الى العوائل المحتاجة. ويتم ذبح الأغنام في بعض الأحيان لنوايا محددة، كشفاء أحد افراد العائلة من مرض ما، ولكن غالباً ما يتم الذبح أملاً في حماية العائلة وحفظ نعمتها وازدهارها. المكيون يأكلون لحم الغنم (الحري) المحلي من منطقة تقع جنوب مكة، فهم لا يفضّلون اللحوم المستوردة، وهم يعتبرون لحم البقر أقل شأناً. وعليه، فاضافة الى اللحم فإن الدجاج وأنواع السمك من البحر الاحمر تمثل الوجبات اليومية.

فالطعام يقدّم تقليدياً الى الناس كهدايا، ومثال ذلك الـ (طُعمه) والتي لازالت منتشرة حتى اليوم. في معظم الأيام، وعلى طاولة واحدة، وفي وجبة واحدة يكون هناك صحن "طعمه"، قد بعث به قريب أو صديق. ولا يجوز لأحد أن يرد هذا الصحن لصاحبه فارغاً، بل يجب أن يكون مملوءاً إما بالطعام أو بالسكر في الحد الأدنى. وعلى أية حال، فإن الطعام يجب إرساله الى البيت على أن لا يعود الضيف مطلقاً بوعاء الطعام، وبهذا يكون التقدير المباشر للطعام المُرسل. إعادة الوعاء مقبول فقط إن كان المرسل إليه قريب مقرّب لعدم وجود شكليات أو إحراج بين أفراد العوائل.

(الدخلة) هي ايضاً هدية على هيئة

طعام، ولكن غالباً ما تأتي في شكل وليمة على شرف شخص عائد من سفر. وفي بعض الاحيان ترسل هذه الهدية من الطعام الى البيت. وأكثر من ذلك، فإن الطعام يقدّم الى العائلة الممتدة المفجوعة بموت أحد أفرادها. أما الأقارب البعيدون والأصدقاء القريبون فيرسلون طعاماً مطبوخاً، وبخاصة خلال الايام الثلاثة الاولى من التعزية الرسمية، وهذه العادة تستند على حديث شريف.

وبالرغم من الاستهلاك الملحوظ بالنسبة للطعام، فهناك ثمة خوف ثابت من العين الحسودة المثبّتة في رؤوس أصحابها. فالطعام كونه متصلاً بالمعتقدات الأساسية والقيم، فإن الشعور بالهوية والانتماء والمقام الاجتماعي، يجعل التعامل مع الطعام - رغم ما يمثله كشيء جوهري في الحياة - حذراً خشية عين الحاسد. وبوعي أو بلا وعي، يستطيع المرء الوقوع على تلك العين. ويتعاظم الخوف من عين الحسود حيال أنواع معينة من الأكل، وخصوصاً اذا كان الذي يستهلك الطعام لديه القابلية لأن يكون عرضة للحسد أو أن يكون في موقع مرغوب.

يستعمل الضيوف المؤدّبون دائماً عبارة "ما شاء الله" بأسلوب هادىء ونبرة خفيفة حين ينظرون الى الطعام للتعبير عن نواياهم الحسنة وإعجابهم. وبات مألوفاً بالنسبة للنساء أن يأكلن وجبة خفيفة "تلبيبة او تصبيرة" في بيوتهن قبل الحضور الى حفل الشاي أو العشاء. والهدف من ذلك جزئياً، على الأقل هو الحفاظ على أناقتهن وحشمتهن، حيث أن إظهار الجوع امام الاخرين يعتبر مخلاً بالشخصية، وجزئياً بسبب عين الحسد، حيث أن الأكل بشراهة أمام مجموعة كبيرة من الناس يحمل معه خطر الافتضاح حيال ذلك.

وهناك تدابير إحتياطية متنوعة للوقاية من العيون الشريرة، الى جانب وضع أغطية من نوع ما على الطعام. واحدة من تلك التدابير هي الحيلولة دون ذكر إسم طبق ما بعينه، كاللحم مثلاً، ولذلك يطلق عليه بدلاً من ذلك "كوكو" أو "هيله". ويبلغ ذلك للأطفال، سيما أولئك المعرضين للعيون الحاسدة. وحين يرتاب المرء في شخص ما بكونه يملك عيوناً شريرة خلال الأكل، فإن شخصاً في مثل حالته إذا ما أصابته عين الحسود فإن الناس يصفونه بالقول: "جاتو - أتته - لقمة" ولكي يتخلص من ألم المعدة يلجأ الى سيد من آل الرسول صلى الله عليه وسلم، فيقوم هذا الأخير بوضع قطع من القطن المبلل بالماء على البطن ويقرأ بعض الادعية والتراتيل القرآنية. قلة من الناس تتعاطى هذا النوع من العلاج في الوقت الحاضر، وهناك تدابير أخرى ضد العين الحاسدة، والعلاج المستعمل على نحو واسع والوحيد والمؤثر هو تلاوة سورة الفلق.

بات من المعتاد بالنسبة لمن هم في مكة إجلاس الضيوف عند مائدة الطعام في وقت واحد. وعلى اية حال، فإن القاعدة تستوجب بأنه حين ينتهي الضيف من من الأكل فعليه أو عليها مغادرة الطاولة وعدم انتظار الآخرين الذين مازالوا يأكلون. وهذا عائد الى الآية الكريمة "فإذا طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين لحديث". والناس يفسرون ذلك بأن من العادات السيئة لأولئك الذين انتهوا من طعامهم الجلوس "يعدون اللقم"، وهذه العادة من شأنها أن تسبب الحسد. ورغم أن الناس تتبادل بعض الكلمات على الطعام، فليس هناك تقليد حول أحاديث معينة على الطاولة كما هو الحال في مجتمعات أخرى. أكثر من ذلك، فإن كل الأطباق المقدّمة سويّة لا بد من تناولها في وقت واحد، فليس هناك تسلسل زمني لإستهلاك الأطباق وبالتالي لا يبدأ الضيوف بتناول الطعام من طبق ما قبل الانتهاء من طبق قبله حسب التسلسل المرسوم وحسب تقاليد تناول الطعام. وعليه فإن الوقت المبذول عند الوجبة يعتمد على مقدار الكمية والسرعة التي يبذلها الفرد في الأكل.

فيما يتعلق بالمكان الذي يتم فيه الطبخ ويقدّم فيه الطعام، هو في البيت، فكل الابداع والتقاليد تقع هنا. وعليه فالبيت يساهم في خدمة وتطوير الهوية الوطنية أو المحلية لأنماط الطبخ المختلفة. في الماضي لم تكن هناك مطاعم في السعودية، باستثناء تلك المعروفة باسم "القهاوي" الشعبية حيث يأكل الرجال في أماكن مفتوحة وعلى تكايا مرتفعة وعلى طاولات مستديرة يقدّم فيها الشاي والشيشة. ولا يمكن أن تأكل النساء في أماكن عامة، وحتى بالنسبة للرجال المنتمين لهذه الفئة الاجتماعية، فإن من العيب الأكل في الاسواق أو الاماكن العامة.

اما اليوم، فقد أفتتحت المطاعم على الطراز الغربي، ومعظم هذه المطاعم جزء من سلاسل دولية من الفنادق والمطاعم التي تقدّم الوجبات الصينية واليابانية ومختلف الأكلات الاوروبية والشرق أوسطية. وهذه تقدّم للعمال الأجانب الذين يعيشون في السعودية، مع أن بعض السعوديين من طبقات اجتماعية محددة بدأت في توطينها.

فالأكل المنزلي يطبخ عادة من قبل النساء، والرجال في مكة نادراً ما يقومون بمهنة الطبخ. تنقل طرق الطبخ النظري والشفهي عادة من الأم الى البنت. وفي السابق، كانت الجواري (الرقيق) اللاتي يعشن كجزء من العائلة - بالنسبة للعوائل الغنية - يساعدن في إعداد الطعام، أما اليوم فإنه يتم الإستعانة بطباخين أجانب، وفي الغالب فلبينيين ولبنانيين وسودانيين ومصريين او مغاربة. يتم إعداد الطباخ المحترف بتدريسه طرق إعداد الأكلات المكية من قبل سيدة البيت او من قبل سيدة مطّلعة من داخل العائلة. وبالرغم من أن المرأة قد تشعر بالاعتزاز بنفسها بكونها لا تزاول وظيفة الطبخ (كون امتلاك طبّاخ يعتبر مؤشراً على الوجاهة الاجتماعية)، ولكن مع ذلك تفاخر بنفسها كونها تعرف المطبخ المكاوي التقليدي.

لقد صدر أول كتاب عن الأكلات السعودية على المستوى الوطني عام ١٩٨٤. وقد أعدته ست نساء سعوديات من العوائل المعروفة النسب والمقام الاجتماعي من أجزاء مختلفة من البلاد، ويشتمل على طرق طبخ من مختلف المدن والمناطق. وللأسف فإنه لا يشار أبداً الى حقيقة أن الأكلات الحجازية هي الأغنى بين نظرائها، كما لا يشار في الغالب الى جذور ما يسمى بالأكلات السعودية والبيئة التي خلقت فيها، وهي الجذور الثقافية والحضارية للحجاز.. سواء كان في الكتب أو وسائل الإعلام الأخرى.

المصدر:

Mai Yamani, You Are What You Cook: cuisine and class in Mecca, in ed. Sami Zubaida and Richard Tapper, Culinary Cultures of the Middle East, (London 1994); pp. 173-184.

أقوال لها دلالات

رسالتي هنا هي أنها كانت سنة صعبة للعلاقات الأميركية ـ السعودية وأنا أريد أن أقول شخصيا بأنني سأبقى ملتزما بهذه العلاقات. لذلك فرسالتي الأولى هي للتطمين، ورسالتي الثانية هي أنه إذا كان هناك تعبيرات عن الغضب وعدم الثقة من الجانب الأميركي فإنها يجب أن يُنظر لها كخلافات بين أفراد العائلة الواحدة أو بين الأصدقاء.

السناتور جوزيف ليبرمان أثناء زيارته السعودية

ان المشكلة الرئيسية في العلاقات العربية الامريكية هي عدم إدراك العرب حقيقة أساسية في العلاقات الدولية مفادها انه ليس هناك شيء إسمه (الصداقة) في العلاقات بين الدول، وانما (مصالح متغيرة). وقد سبق لونستون تشرشل ان قال (ليس لنا أصدقاء دائمون ولا خصوم دائمون وانما لنا مصالح دائمة).

نصيحة من جيمس إيكنز سفير أميركا الأسبق في الرياض، الى أصدقائه السعوديين

الولايات المتحدة الأمريكية دولة صديقة، والنصح والتناصح بين دولتين صديقتين غير مستغرب ولا نفور منه إذا كان في إطار النصح والتناصح. أما إذا كان رغبة في فرض أساليب لا تتقبلها مجتمعاتنا فستكون الصورة معاكسة وردود الفعل سيئة.

سعود الفيصل في رده على مبادرة الشراكة الأميركية لدمقرطة السعودية والمنطقة

أنا لست مع الذين يقولون إن المشكلة في المناهج. المشكلة في المعلم. لماذا قبل ثلاثين سنة لم يؤد المنهج إلى انحراف أو غلو ديني ولم يعط إلا خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة ، صار هناك اندفاع كبير جدا من الشباب يحتاج إلى علاج ، ومن أهم أسبابه هو المعلم. المعلم يحتاج حتى تضبطه إلى إعداد أولا ، ويحتاج إلى كتاب معلم مفصل لايخرج عنه ، وإذا خرج عن كتاب المعلم هذا يحاسب عليه. في هذه الأزمة سمعتم أن بعض المعلمين يمجد أسامة بن لادن وهذا خلل في فهم الإسلام.

صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

لا أعلم عن الوهابيين. عندما تقول لأحد في الشارع "وهابي" فإنه لا يعلم ماذا تقصد. هذا مسمى أطلق عندكم على من تدعونهم بالمتطرفين. لدينا مجموعة من الناس لا تستخدم الأدوات الميكانيكية ولا السيارات ويركبون الحمير والخيول ويستخدمون الأبقار لحراثة الأرض. الصحف الأجنبية تصف السعودية على أنها بلد مليء بالمحبطين بسبب عدم التنمية. وتصف الحكومة بأنها تعارض الإصلاح بكل أشكاله، ولكن العكس صحيح. طف بالبلد وسترى أن الحكومة هي التي تريد أن تتحرك في كل هذه الاتجاهات. ولكنها لن تتحرك بفرض تغيير من الأعلى، بل ستتحرك حسب سرعة وتحمل البنية الاجتماعية.

سعود الفيصل في مقابلة مع نيوزويك

ليس كل من عاد من أفغانستان متهماً. الإنسان قد يسأل ويستفسر منه وقد لا تدعو الحاجة لإيقافه ولا يوقف شخص لأيام أو أشهر إلا ويكون مداناً، وبعد الإيقاف يحول إلى المحاكمة إذا اقتضى إقامته لفترة أطول وتطبيق الشرع والقانون.

الأمير أحمد نائب وزير الداخلية

ماهي القوة التي لدينا لمواجهة المخططات الأميركية؟ أهم سلاح هو المواطنة. نعم المواطنة. أنا لا أتحدث عن وجدانيات وأغاني وطنية. المواطنة الحقيقية تعني: حقوق، واجبات، مساواة، عدالة، قانون. بمعنى موجز: المواطنة تعني الاصلاح. لا بد أن نصلح أنفسنا، ان نسحب الورقة التي من الممكن أن تستعملها أمريكا للضغط علينا (التقسيم). الاصلاح هو الحل الوحيد والاخير الذي بغيره ستكون كل السلبيات علينا.

تركي الحمد، محاضرة نقلها تلفزيون البحرين

ليتني كوري شمالي/ شامخ والراس عالي
محرج بوش المغفل/ داعس راسه بنعالي
ليتني كوري شمالي
ما خضع ولا تهاونْ/ أو جبنْ مرّة وهادنْ
أو خضعْ ذلّ وتعاون/ راسي مثلِ الجبالي
ليتني كوري شمالي
قال بالصوت المدوّي/ ما نهابك يالمهوّي
وزيّ ما تبغى تسوّي/ أنتَ ما تعرفْ رجالي
ليتني كوري شمالي
ما خضعْ في يوم عمره/ ولا سمحْ بتفتيشْ قصره
ما ارتعشْ كفه وخصره/ وقام يفتل في الحبالي
ليتني كوري شمالي
قال عندي لك مفاعلْ/ ينتج آلاف القنابلْ
والمدى لنيويورك واصلْ/ يا خِبِلْ يابن الخبالي
ليتني كوري شمالي
لا احرقك في وسط دارك/ انت ومن بالحرب شارك
ولا تظن اني مبارك/ والا صدّام بهبالي
ليتني كوري شمالي
العرب أمّه قويّه/ بس خانتها الحميّه
واذبحتها الجاهليّه/ وساسها قوم الجهالي
ليتني كوري شمالي

عن مواقع سعودية على شبكة الإنترنت

أنا لستُ أدري مَنْ أحقُّ رثاءً؟

جُرحٌ سَمَا ليُعانقَ الجوزاءا   ومضى يزمجرُ عزّةً ومضاءا
قدْ خابَ منْ جَعلَ الحياةَ مقاصداً   ونأى ولمْ يرْتَدْ بها هيجاءا
يا أيّها المستعربون كفاكمُ   لا لمْ نَعُدْ أبداً لكمْ تُبَعاءا
يا أيّها المتمَسلمونَ رُوَيْدَكُمْ   طَفَحَ الفؤادُ فأحسنوا الإصغاءا
ودَعوا العباءةَ إنّها ليستْ لَكُمْ   مَجْدُ العباءةِ يأبى الاستجداءا
يا طُغمَةً ماتَ الضميرُ ولم تَمُتْ   فيها الحياةُ ولنْ تموتَ حياءا
أنتُمْ صُخورٌ ما تلينُ قلوبكمْ   ومنَ الحجارةِ ما يفيضُ رُواءا
أنتُمْ عبيدٌ قدْ تسيّدْتُم بنا   سُحقاً لدهرٍ صاغَكُمْ زُعماءا
تَسبيْحُكمْ عدُّ النقودِ وصومكُمْ   فِعلُ الفواحشِ جهرَةً وخفاءا
كذَبَ الذي زَعَمَ البداوةَ رحلةً   وتَنَقّلاً إذْ زيّفَ الأنباءا
ليسَ البداوةُ أن تُعبَّ بُطونُكمْ   شهْداً وتمتلئُ الجيوبُ ثراءا
إنّ البداوةَ أن تموتَ محارباً   أو أن تعيشَ وتعْشَقَ الصحراءا

* * *

قُمْ يا محمّدُ وارتحلْ عن أرضهمْ   وانشدْ لقبركَ قبّةً خضراءا
فالحقُّ هانَ وزُلْزِلَتْ أركانُهُ   وتعاورَتْهُ النازلاتُ فناءا
والأرضُ من حولِ المقامِ تشقّقَتْ   عَطَشاً وتُسْتَسْقى العداةُ دماءا
همْ يشربونَ الرّاحَ كأساً مُترَعاً   ونَخيلُ يثربَ لا يُلاقي الماءا
والمسجدُ الأقصى يحوقلُ يائساً   إنْ يا محمّدُ جدّدِ الإسراءا
فضريحُ جدّكَ في الخليلِ تفجّرتْ   لَبِناتُهُ وتطايَرَتْ أشلاءا
ويصيحُ إسماعيلُ أينَ مُحمّدٌ   أبناؤنا، أنسيتُمُ الآباءا؟!
ما كانَ إسحقُ أخاً لو أنّهمْ   مِنْ صُلبِهِ وغدوا لهُ أبناءا
من قبلُ "خيبرُ" اذكروها جيّداً   كانوا ومازالوا لكُمْ أعداءا
يا سيدي فابرأْ بدينِكَ منهمُ   فالدينُ ليسَ عمامةً بيضاءا
تُطوى وتُقصرُ كيفَ شاءَ رئيْسُها   ويَدوسُها سُلطانُها استعلاءا
أصحابُها ضلّوا السبيلَ وضلّلوا   وتساقَطَتْ هاماتُنا إفناءا
يا سيدي إنّ المصائبَ جمّةٌ   وجليلُ رُزْئِكَ طاولَ الأوراءا
يا سيّديْ نرثيْكَ أمْ ترثي لنا   أنا لستُ أدري مَنْ أحقُّ رثاءا

إهداء الى الشاعر المبدع عبد المحسن الحليت



الحجاز

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhijazi.org

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- الحجاز السياسي
- الحجاز الثقافي
- الحجاز الادبي
- الحجاز الاقتصادي

- تراث الحجاز
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمين الشريفين
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات
- الصفحة الاخيرة
- أعلام الحجاز

كيف يحقق إنقسام السكان وحدة السلطة السعودية

في تقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بي إف سي (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ (مجتمع سعودي) وانما الصحيح قوله هو مجتمعات متعددة. ويرى التقرير بأن الانقسامات الداخلية على قاعدة مذهبية (سنة وشيعة) او مناطقية (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قبلية تحقق ضمانات أكيدة حيال أي ثورة وطنية، وأن أسوأ التحديات التي تواجه السلطة حسب التقرير ستكون في الغالب ذات طابع محلي أي مناطقي.

زيارة الامير عبد الله لحي الشميسي خارج السياق

مقاربة لمشكلات المواطن، أم خطوة لمحاصرة العنف

زيارة ولي العهد الامير عبد الله الى حي الشميسي بالرياض في الحادي والعشرين من نوفمبر الماضي تمثل مفارقة بارزة في أداء السلطة السعودية منذ نشأتها. فقد اعتاد رموز السلطة على ضخ مقولات دعائية تصوّر سكان البلد بأنهم يرفلون بنعمة النفط، وأن ثمة بئراً نفطياً منصوباً أمام كل بيت في هذا البلد.

ما يجدر الالتفات اليه ان زيارة الامير عبد الله لهذا الحي الفقير لم تعد محايدة هي الاخرى بل وضعت ضمن مسلسل العذاب السبتمبري. فحين تقرأ الزيارة في سياق التدهور الامني السعودية المترجم في اعمال عنف متزايدة، تكون الزيارة ايضاً الى احدى المناطق القابلة لتفريخ عناصر ارهابية، تماماً كما هي منطقة امبابة القاهرية التي وصفت دائماً بأنها حي الفقراء الارهابيين، أي انها كانت حاضنة لفقراء نقموا على اوضاع اقتصادية مجاورة لهم في القاهرة فانتظموا في جماعات الموت.

أخطاء السياسة الخارجية السعودية ونتائجها الكارثية

إنتهى وقت الزراعة وحان قطاف الحصاد المرّ

يمكن القول أن العقد الماضي بالنسبة لأمراء آل سعود كان بحق عقد حصاد سياسي بعد طول زرع فيما سبقه من عقود.

عام 1990 كان بداية الحصاد المرّ حين غزا العراق الكويت، وأطاح بعقد تحالف سعودي عراقي كان قائماً على مشروع مواجهة إيران، وراح ضحيته أكثر من مليون عربي ومسلم من القتلى غير الجرحى والأسرى وضياع مئات المليارات من الدولارات. ذلك الخطأ لم يعترف به السعوديون، فالمسألة لا

من شورى الحجاز الى شورى نجد الى المجلس الوطني الحقيقي

آل سعود لا يستقيمون والشورى.. ذلك أنهم يرون فيه نقيضاً لاستبدادهم واستئثارهم بالحكم، في حين أن الحكم والسياسة شأن شخصي حكرٌ عليهم، أخذوه بالسيف (الأملح) كما يزعمون، وكما يطالبون الآخرين بأخذه منه عبر ذات الطريق إن استطاعوا. من هذا شأنه، لا يؤمن بالشورى ولا بحقوق الآخرين في اختيار الحاكم ولا المساهمة بالرأي في إدارة شؤون الدولة.

هل يقرر الحجازيون نهاية الدولة السعودية

رغم مرور ما يقرب من ثمانين عاماً على احتلال الحجاز وإنهائه كدولة مستقلة معترف بها على يد القوات النجدية، فإن خطر إمكانية عودة الحجاز الى وضعه القديم تقضّ مضجع السلطات السعودية.. فهو يمتلك كل مقومات الدولة من قيادة دينية وسياسية مختلفة وبنى تحتية وموارد اقتصادية بسبب وجود الأماكن المقدسة والمعادن كالذهب، ويقال أن الدلائل تشير الى مخزون نفطي في الحجاز، حال دون استخراجه القرار السياسي الرسمي الذي لم يشأ إعطاء إمكانية ومكانة إضافيتين الى الحجاز حتى لا ينعكس ذلك على مطامح نخبه بحصص أكبر في الدولة أو يغريهم بتطوير مشاعر الإنفصال.

وجه:

محمد حسين زيدان

My Computer

الحجاز على الانترنت http://www.alhijazi.org

للمراسلة: editor@alhijazi.org